I

تقرب الى الله بقراءته وتحفظا لالفاظه وتفكرا في معانيه فان القارئ المتأمل قد ينكشف له بالتكرير ما لم ينكشف له اول ما قرع سمعه نقل من تفسير القاضي

وضعية كالخطوط والعقود والاشارات

الدلالة على نوعين

لفظية

وضعية

مشكاة المصباح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي توحد بالكلمات المعجزة واختص به الاسماء الحسنى والافعال المتقنة ماضيا وازلا وحالا ومستقبلا وزين بنى آدم وعلمهم الحرف لتكون سببا لمعاشهم وزخرا لنيل الغرف وصرف قلوب العالمين نحو الصفا فاليه انصرفوا وصير افئدة العلماء مشكاة مصابيح المعاني فعن الحق اعربوا ورفع قدرهم ونصب راياتهم فلله درهم عالمين ثم له درهم عاملين مؤلفين وابهج الصلوة واسنى السلام على الشفيع الهمام سيد ائمة الانام محمد الذي خفض الاعداء وجزمها وحفظ امته الحنفية الغراء وحزمها وعلى آله المقربين واصحابه المتبعين الى يوم الدين عوض الفائضين ابد الابدين وبعد فقد طال ما جال في صدري ودار في خلدي ان اشرح كتاب المصباح مترجما بمشكاة المصباح ليكون مثل نوره كمشكاة فيها مصباح شرحا يزيح صعابه ويسمك عن مخدراته نقابه ويكشف عن مقصوراته خيامه ويبرز عن مكنوناته ما لا عين رأت ويبعد عن مضراتها ما الاذن سمعت ويميط اذية اعتراضات بعض الشروح باستعانة الملك الكريم رب الفتوح فانه كتاب فاخر

وقاموس

وقاموس زاخر وقد منه زند مصابيح فوادي فاضمحلت الدجى وبنضا ارجا الرجا فاغناني بمغانم اثاره غاية الاغنا عن قراءة الكافية واخواتها وشروحها باسرها فصار لي جناحا الى وصول المعاني كما قال ومنهاجا الى الفوز بالاماني كما نال الحمد لله الذي هدانا الهدى والمعنى المقصود من ذا تخصيص الطالبين وتنبيه المعرضين ثم الملتمس بي من مواهبه الهنية واللطائف البهية شمس الدين الحاج احمد ثم شقيقه الشيخ محمد عسى ان يشرع الاول في شرحه ولعل الثاني يأخذ في متنه جعلهما الله ربهما عالمان اسخاء باتيا وعاملا السنة كما حنفيا حاولت اذا اشرحه كما نويت ويسر لي بني كما طلبت نفع الله به وسائر المشغولين من ذوي التحصيل وما توفيقي الا بالله حسبنا الله ونعم الوكيل امين ثم امين يا من وعد الاستجابة للدعا وتقبل منا بسبب ما تقبلت به ممن تقبلت اعلم ان المصنف تغمده الله بغفرانه واسكنه غرف جنانه قد كتب بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء اقتفاء باسلوب كتاب رب العالمين وعملا بقول سيد المرسلين اول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها اوله وهي مفتاح كل كتاب انزل فالباء فيها للمصاحبة والتبرك او للاستعانة ايذانا ان المشروع فيه لا يحصل الا باستعانة اسمه تعالى وتقديمه وهي متعلقة باقرأ المقدر المؤخر ليفيد مع القصر الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء اصنامهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد

الموصل تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد عليهم هذا بالنسبة الى الكل
واما بالنسبة الى المصنف فهي متعلقة باؤلف او اكتب المقدر المؤخر لذلك وذلك
لان باء البسملة يتعلق بما شرع بها فيه ويليها اي فعل كان كما قال البيضاوي
والبا متعلق بمحذوف تقديره بسم الله اقرا لان الذي يتلوه مقروا انتهى فيالي
اي ما يليها بالنسبة الى المصنف مؤلف ومكتوب وبالنسبة الى الناظر القاري بهذه
البسملة مريدا قراءة ذلك الكتاب مقروء وعلى هذا يكون التبرك او الاستعانة باسمه
تعالى ممتدا الى اخر المشروع فيه من المقروا والمؤلف والمكتوب لامتداد هذه الا
الحاضرة بخلاف البدء والابتداء فانه ان قدر شيء منهما يكون التبرك او الاستعانة في الابتداء
فقط لا الى اخر ما شرع فيه فان قلت فلا يكون المقروا والمكتوب مبتدا باسمه تعالى
لعدم تقدير لفظ الابتداء كما قدره قلت لذلك قلت وقوع اسمه تعالى في الابتداء
يغني عن تقديره مقدما او موخرا لا يقال بهذا المقام مقام الابتداء فلذلك قدمه من قدره وقال بدأت
او ابتداء بسم الله بالنظر الى المقام فيكون ذكر لفظ الابتداء اهم وان كان
ذكر الله اهم في نفس الامر كما قدم القراءة في قوله تعالى اقرا باسم
ربك على وجه لكون المقام مقام القراءة لانا نقول ان هذا المقام
مقام الاهتمام للمبتدا به لا للابتداء فكان ذكر اسمه تعالى اهم بحسب
الاعتبارين معا هذا ما لاح لي من كلام الفحول الذين كلماتهم ازهار
للنحول ثم اتى بلفظ الاسم مضافا الى الاسم الجليل وهو اسم مختص به تعالى
كما ان الرحمن صفة مختصة به يعلم منها الاقتداء بالاسلوب الكتاب والحديث ومنها الفرق
بين اليمين واليمين وقال في الكشاف وفي الرحمن من المبالغة

من المبالغة ما ليس في الرحيم ولذلك قالوا رحمان الدنيا والا
خرة ورحيم الدنيا ثم كلامه اما بعد حمد الله اما حرف شرط كان
ولو كان لا بد كذ فعله اصلا بل التزم حذفه وتعويض اسم بينهما وبين فا
ئهما تمامه حيز ها كثيرة استعمالها هذا على مذهب ابن الحاجب كما في
الكافية وكلمة متضمنة لمعنى الشرط على مذهب الزمخشري قال سيبويه تقدير
قوله اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فمهما مبتدا ويكن
من شيء مع جزائه خبره على وجه ثم حذف مهما يكن من شيء فاقيم اما
مقامه فصار اما فزيد منطلق ثم وسط زيد بينهما وبين فائها وجعل
عوضا عن الشرط المحذوف لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء لفظا
فصار اما زيد فمنطلق وتقدير ما نحن فيه مهما يكن من شيء فحمد
بعد الله ثم حذف مهما يكن من شيء ايضا وما للاختصار واقيم اما
مقامه ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه فصار اما فبعد حمد الله
فاخرت الفاء الى الجواب وهو قوله فان الولد الاعز و و
سط بعد حمد الله بينهما لما ذكرنا ثم اعلم ان استعمال اما بهذه
على وجهين ما اجمله المتكلم نحو جاءني الرجلان اما زيد فاكرم
واما عمرو فاهنته والثاني ان تستعمل في اول كلام منقطع عما
قبله بالمرة ومنه قوله اما بعد حمد الله وبعد ظرف من الظر
وف المكانية المبهمة استعيرت هنا للزمان لكونه مضافا اليه
اذ تقديره اما بعد زمن الفراغ من حمد الله وكثير من الاسماء

المضافة يأخذ حكم المضاف اليه ومنه لفظا بعد وكل كما ستعرفه
وسائر احكام بعد ستجيء في بحث المبني العارض والعامل فيه اما
ابتدا لما فيهما من رائحة الفعل لنيابتها عنه فهي كافية في عمل
الظرف اذ هو معمول ضعيف يتسع فيه حتى جوز ولذلك تقدمه
على عامله المعنوي بخلاف سائر المعمولات ولا يجوز ان يعمل فيه
ان لوقوعه في حيز ان ولا الحمد لوقوعه في حيزها وسيجيء ان كلا
كل منهما عاملا قويا ولا وجود للشيء عند الشمس الاعلى قول
من قال انه لا تفاخاصية بها تصحح تقديم ما يمتنع تقديمه كالحجر
الذي يجذب الحديد الى نفسه وذلك اي عدم عمل احد منهما يعني
الفعلين لان ان وان لاقتضائهما صدر الكلام يمنع كل منهما ان
يعمل شيء مما بعدهما فيما قبلهما فلفظ الحمد مانعان وقوله حمد الله
مصدر مضاف الى مفعوله تقديره اما بعد حمدي الله وسيجيء اقسام
اي اقسام المصدر المضاف في الباب الثاني ان شاء الله تعالى والله اسم
مستجمع بجميع الصفات الايجابية والسلبية التنزيهية لانه باعتبار
بما علم لذاته تعالى وتقدس فلذلك الاستجماع اختاره على سائر الا
سماء الحسنى ولم يقل اما بعد الخالق والرازق مثلا ولئلا يتوهم
ان الحمد مختص به تعالى بالمذكور ذكر الانعام فيذكر من الاسماء التي يجيء
تفصيلها بمعنى الصاحب مجرور بالياء تقديرا صفة لله لكونه مضافا
ملاقيا ساكنا بعده والانعام ايصال الخير الى الغير لا لعوض

ولا لغرض قوله جاعل النحو في الكلام بالجر بدل من الله مجازا اذ البدل
في الحقيقة هو موصوفه المقدر تقديره اله جاعل النحو فيه حاجة الى
تشبيه لو بهم متبوعه ولو لم يكن التقدير كذلك يلزم ترك الواجب
على مذهب ابن الحاجب وترك الحسن على مذهب غيره وهو وجوب
النعت او حسنه اذا ابدلت النكرة من المعرفة مثل قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة ولزم ايضا عمل اسم الفاعل بغير اعتماد وهو مخالف لمذ
هب البصريين وذلك ان جاعل هنا من الجعل بمعنى التصيير وهي
من افعال القلوب المقتضية للمفعولين الممتنع الاقتصار على احد
هما وقد عمل في الثاني بشهادة نحو في الكلام وهو اما الكاف و
حدها في قوله كالملح في الطعام ان جعلناها بمعنى المثل اي مثل
الملح او الجار والمجرور مجاز ان جعلناها حرف جر اي
كائنا كالملح ومفعوله الاول لفظ النحو الذي اضيف اليه جاعل
فحينئذ يكون اضافته اليه لفظية غير مفيدة للتعريف ولا للتخصيص بل
للتخفيف بسقوط التنوين لا معنوية فتفيد التعريف فهو هنا عامل
في مفعوليه مراد به الحال او الاستقبال معتمد على موصوفه المقدر
باق على النكارة ولذلك لم يجز كونه وصفا لله لان المطابقة بين
الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا من شروطها وانما يكون اضافة
اسمي الفاعل او المفعول معنوية مفيدة للتعريف في المضاف اليه
المعرفة او للتخصيص في النكرة اذا اريد بهما الماضي او الاستمرار

كمررت بزيد ضاربك او مضروبك الامس او مالكك بعبيده
او معمور الدار فان قلت اجعل جاعل هنا من الجعل بمعنى الخلق
كما في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلقهما واجعل
الكاف منصوب المحل على الحال من النحو فيتأتى لك جعل اضافته
مرادا به الماضي او الاستمرار محضة مفيدة للتعريف مع تجويز وصفيته
لله قلت ارتكاب هذا المحمل غير مناسب لمقام مدح علم النحو ونشر
عجب الولد الاعز وسائر طلبته مطلقا لان الحال قيد لعامله ولا
ابتداءه وانتصابه على المدح اي هو جاعل النحو او اعني جاعل النحو
وجه هكذا فان قال احد وجوه تحيلا من اخواننا لم اراد احدا حام
حول لها الاول ان جاعل بعدما اعتبر كونه بمعنى خالق النحو ان
يجعل قوله كالملح في موضع مصدره اي جعلا اي خلقا
خلقا كائنا كخلق الملح في الطعام متعلقا بالمضاف المقدر او
بالظرف المستقر على تقدير كون الكاف حرف جر والثاني ان
يكون الكاف حرف جر متعلقا بجاعل لا اسما في يحسن كون جاعل
على وصف الله بلا تعسف لا في اللفظ ولا في المعنى ووجه هذا التشبيه
الذي هو المعقول بالمحسوس عقلي ظاهر وهو مجموع الصلاح
بالتعمال لهما والفساد باهمالهما لان الملح ان استعمل في الطعام صلح
والا فسد وكذا النحو ان استعمل في الكلام مثل عرف زيد عمرا برفع
الفاعل ونصب المفعول صلح لفهم المراد وان لم يستعمل فلم يرفع

الفاعل

5

الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به واما قوله
في الكلام وفي الطعام متعلقان بجاعل قلنا ما ولا بعد الصلوة عطف
على حمد الله ومعناها لغة دعاء وشرعا اركان معلومة وافعال
مخصوصة فاذا اضيفت الى الانسان يكون المراد احدهما وال
الملائكة يراد بها الاستغفار والى الله فبمعنى الرحمة والتعظيم اي و
بعد الدعاء بتعظيم الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم وحسن ثنائه
عليه بما يليق بشأنه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقاء شريعته
وفي الاخرة بتشفيعه وتضعيف اجره ومن قال والمراد بها الرحمة اي الدعاء
برحمة الله على نبيه فقط حطه وقصر شأنه حيث جعل الكلام خلوا عما
لابد له منه في هذا المقام من حسن ثناء من قبل في شأنه الكريم وكان فضل
الله عليك عظيما وانك لعلى خلق عظيم في القاموس الصلوة الدعاء
والرحمة والاستغفار وحسن الثناء من الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه
وسلم في كتاب درر كبيرة بعضهم ان تعالى ارحم محمدا لانه يوطيهم لغيبة
الانبياء عليهم الصلوة والسلام اذ الرحمة تكون باتيان ما يلام عليه
ثم كلام راى الفقير فيما راى النائم وان لم يكن حجة كان عالما تقيا
يقول لو علمت انك كنت تقول في صلوتك التي صليت خلفك وارحم محمدا
لقضيتها قوله على نبيه متعلق بالصلوة والضمير المضاف اليه للنبي راجع
الى الله والنبي فعيل بمعنى مفعل من النبوة فاصله نبيو قلبت الواو ياء و
ادغمت لما ثبت من قاعدة التصريف من ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت

احديهما بالسكون قلبت الواو ياء فادغمت كمخشي اصله مخشوي وهي اي
النبوة ما ارتفع من الارض فان النبي مشرف على سائر الخلق او فعيل من النبأ
الخبر فاصله نبيء ثم جعلت الهمزة مثل ما قبلها لكونه حرف لين فادغم قال
مولانا ومن كل وجه اولانا ابو السعود رحمه البارى المعبود بمقام سعيد النبأ
الخبر الذي له شأن وخطر تم كلامه فانه كل ما اخبر به الانبياء عليهم
الصلوة والسلام عن الله عز سلطانه من الامر والنهي ومن
امور الاخرة فله شأن وخطر كما لا يخفى على المؤمن فلذلك سمي به
النبي فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم
وخصوص مطلق فان النبي من له الالهام الالهي سواء كان له كتاب
ام لا واما الرسول فمن له كلاهما فكل رسول نبي ولا عكس وقد
اختلفت الرواية في بيان عددهم عليهم السلام فالرسل
منهم ثلثمائة وثلثة عشر والكتاب مائة واربعة فالمراد بكون
الرسول من صاحب كتاب كونه معه او تكرر نزوله كما في الفاتحة
فالمراد بالنبي ههنا الذي بمعنى الرسول واتى به اولا وجعل
محمد عطف بيان ثانيا ولم يجعل على محمد ابتداء حتى لا يحتاج الى
عطف بيان للتعظيم بسلوك نهج الابهام والتفسير ومعنى محمد
لغة من كثر خصاله المحمودة وحمد مرة بعد اخرى سمي به سيد
المرسلين لانه جامع لمكارم الاخلاق وانه لعلى خلق عظيم
وانه محمود اي ممدوح في القران وفي سائر الكتب المنزلة مرة

اخرى

أخرى وقرنا بعد قرن وهو محمود ايضا في الدنيا بسبب ما نفع به الخلق
من العلم والحكمة وفي الاخرة بشفاعته وحوضه قوله سيد الانام
اي الخلق مجرور مضاف صفة ثانية لمحمد اصله سيود على وزن
فيعل قلبت الواو ياء وادغمت لما ذكرنا قوله وبعد الصلوة على
اله اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل قلبت الهاء همزة لقرب
المخرج ثم الهمزة الفا لسكونها وكون ما قبلها همزة مفتوحة و
قال بعضهم اول لا يستعمل الال الا في الشرف مطلقا والاهل فيه وفي
غيره يقال آل الله وآل محمد واهلهما اي اولياؤهما واهل الكفر
ولا يقال آل الكفر كذا في القاموس وفيه آل كل نبي امته وبعد
الصلوة على اصحابه وهو جمع صاحب كاطهار جمع طاهر والمراد
بالاصحاب من رءاه اي جماله الكريم وبالال اقرباؤه عليه السلام
فلا يلزم التكرار مؤيدي الاسلام اي مقويه جمع مؤيد اسم فاعل
اصله مؤيدين سقط نونه للاضافة المعنوية الى الاسلام لكونه بمعنى
المضي ولذلك جاز وقوعه نعتا للال والاصحاب وبهذا التقييد خرج
من ليس كذلك اذ لا يجوز الدعاء والاستغفار للمشركين ولو كانوا
اولي قربى الاية فان الولد الاعز الفاء حرف جزاء داخل على جواب
اما وهو ان مع مدخولها وهي حرف من الحروف المشبهة بالفعل
لا بد لها من اسم منصوب وهو الولد والاعز صفته ومن خبر
فوع وهو جملة اردت وجملة لا زال اي دام وثبت كما سمعه

مع سابقتها الى قوله اردت جملة معترضة بين اسم ان وخبر
عاداً انما قلنا الى قوله اردت لان لما استظهر معمول اردت
فيكون التقدير اردت تلخيصاً وقت استظهاره اعلم ان
الجملة المعترضة ما يأتي في اثناء الكلام لنكتة متعلقة به او
بجزء منه فالنكتة التي لها جاءت هذه المعترضة هنا دعاء
للولد واعلم ان زال فعل من الافعال الناقصة المقتضية
لاسم مرفوع وخبر منصوب فاسمه ضمير مستتر فيه عائد الى الولد
وخبره كاسمه انما الكاف وحده اي مثل اسمه او الجار والمجرور
مجازاً اي كائناً كاسمه وقوله مسعوداً بدل من كاسمه بدل اشتمال
او بدل كل واما كونه خبراً لا زال وكاسمه حال من فاعله فغير
مناسب للمقام لزوم كون الدعاء مقيداً بالحال ولا زال ذلك
الولد الى اهل الخير مودوداً اي محبوباً قوله الى اهل الخير متعلق
بقوله مودوداً قدم عليه رعاية لام السجع اي ومودوداً
الى اهل الخير لما استظهر الولد اي قرأ عن ظهر القلب وحفظه
اعلم ان لما على اربعة اقسام الاول كونها حرف جزم مثل لما يضرب
وحرف استثناء نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ
وثالثاً بمعنى جمع مثلاً والفه ضمير فاعل والرابع كونها ظرفاً بمعنى حين
يستعمل استعمال الشرط اذا دخل على الماضي لفظاً مثل لما استظهر او معنى
نحو لما لم يضرب زيد اكرمته فلما هنا مضافة الى جملة استظهر منصوبة

على الظرفية بجوابه وهو اردت وكذا الكل موضع كان لما فيه بمعنى
بمعنى حين يكون مضافاً الى ما بعده وعامله جوابه مختصر الاقناع
منصوب بانه مفعول به لاستظهر وهذه الاضافة اي اضافة مختصر
الى الاقناع من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو ويجوز
ان يكون اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر المختص باسم الاقناع
ثم ههنا احتمالان لان الاول ان يكون مختصر الاقناع كتاباً غير
كتاب المصباح وقد كان قراءة الولد الاعز من قبل كما وصفه وكما
هو حقه وكان لائقاً ان يعلمه كتاباً آخر غير مختصر الاقناع والثاني
ان يكون المراد به كتاب المصباح نعم فح يكون معنى قوله لما استظهر
مختصر الاقناع لما اراد ان يقرأ مختصراً مقنعاً له اي للولد مغنياً عن
كثير من كتب النحو ح يفسر باقي الافعال المعطوفة على استظهر بالارادة
ايضاً لانها اختيارية مسبوقة بالقصد والارادة ويكون اضافة مختصر
الى الاقناع بيانية اي المختصر الذي هو الاقناع اي المقنع فالمصدر
بمعنى الفاعل او من قبيل فانما هي اقبال وادبار فكل من هذه الاجوبة
فتنبه لها قوله لما استظهر الخ واقع في كلام الثقات عند عن البيان كما لا
يخفى على المستقرئ وكنف الولد عنه اي عن المختصر بحفظه اي باستعانة
حفظه او بسبب فضلة القناع اي فضله قناعه يعني ازال به صعابه
ونال به مراده او مرادذلك وفي ضمير حفظه وجهان رجوعه الى الولد فا
المصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي بحفظ الولد اياه اي

اى المختصر وعوذ ثانى المختصر فهو مضاف الى مفعوله وذكر الفاعل
متروك اى بحفظ المختصر الولد والقناع ما تقنع به المرأة على رأسها
وفضلته ما نزل على وجهها فشبه المصنف المختصر فى نفسه بالمرأة
المحجوبة فى ميلان النفس اليها ثم افرد المشبه بالذكر وهذا التشبيه
المضمر يسمى فى عرف علم البيان استعارة مكنية ثم اثبت للمشبه
شيئا من اللوازم المساوية للمرأة المحجوبة وهو القناع ليكون قرينة
على هذا التشبيه المضمر وهذا الاثبات يسمى فى عرفهم ايضا استعارة
تخييلية وهى قرينة للمكنية فهما متلازمان وجودا فلا يكون احدهما
بدون الاخرى وكشف استعارة تبعية ترشيح لهذه الاستعارة قوله
واحاط العالم جملة مجرورة المحل عطفا على المقدم وهو استظهر او
او على قريبه وهو كشف بمفرداته اى بمسائل المختصر حفظا اى
احاط حفظه فالتمييز بمعنى الفاعل سيجى الفرق بين التمييز بمعنى الفاعل
والتمييز بمعنى المفعول فى هذه الصحيفة ان شاء الله تعالى وانفق العالم
بهذه الجملة ايضا عطف على المقدم او على القريب ما فيه من الذى
حصل فى المختصر فقوله فيه ظرف مستقر فاعله المنتقل اليه من تحت حصل
بعد حذفه مستتر فيه عائدا الى الموصول والظرف مع فاعله المجازى
جملة ظرفية لا محل لها من الاعراب صلة الموصول وهو منصوب
المحل بانه مفعول انفق حولا من النحو حال من فاعل الظرف فالعامل
فيه هو او منه الموصول فالعامل انفق قوله معنى ولفظا تمييز عن

نسبة

نسبة انفق الى مفعوله فهما تمييز بمعنى المفعول اى انفق معنى
ما فيه ولفظه وانما قدم المعنى على اللفظ وان كان افادة المعنى
واستفادته موقوفا عليه لانه هو المقصود اولا وبالذات و
اعلم ان التمييز عن النسبة اما فاعل فى المعنى واما مفعول وذلك
لانه ان كان التمييز مميزا عن النسبة الى الفاعل حقيقة نحو طاب
زيد نفسا اى طابت نفس زيد او الى الفاعل مجازا مثل نصب
الفرس عرقا اى نصب عرقه وكذا امتلأ الاناء ماء وربح
زيد تجارة فان مقصود المتكلم بهذا القول اسناد الامتلاء والربح
الى بعض متعلقات الاناء وزيد ولو على طريق التجوز فوقع
الابهام فلما قال ماء او تجارة ارتفع الابهام وتبين المرام
فيكون المعنى امتلأ ماء الاناء وربح تجارة زيد فالتمييز فى هذه
الصور بمعنى الفاعل حقيقة او مجازا وان كان عن النسبة الى
المفعول مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى عيونها فهو بمعنى
المفعول وتصوير الاول ان يجعل التمييز فاعلا مضافا الى الفاعل
الذى لزم الابهام من الاسناد اليه وانتصب التمييز عنه وتصوير
الثانى ان يجعل مفعولا مضافا الى المفعول الذى انتصب عنه التمييز
كما ترى فاحفظ هذا فانه مما خفى على كثير من الطلبة اورث عقده
الجملة مع متعلقاتها مرفوعة المحل بانها خبر ان العالم قوله ان اطعم
اى اذيقه واطعمه يعنى ان اعلمه جملة فعلية مؤولة بالمصدر

منصوبة بالمفعولية التلميظ في اللغة تتبع اللسان بقية الطعام
في الفم وقد يراد به ما يعقبه ويلازمه من الاكل والاطعام مجازا او كناية
به كما هو فانه على مذهب الخطيب اذ يلزم لوجود التلميظ
الاكل والاطعام ويجوز ان يكون المعنى احرك لسانه وفي ضمن
هذا الكلام تشبيه العلم بالطعام في كون كل منهما سببا للحياة و
البقاء من كلام الامام المحقق اي العالم على وجه اليقين بهذا الجار
مع المجرور متعلق بالتلميظ من للابتداء البحث او لها مع التبعيض و
من كلام الحبر المدقق تعالى للرجل العالم بتحبير الكلام اي كثير
حبر بالفتح والكسر الجمع احبار وحبور كذا في القاموس وقيل
الحبر مقلوب من البحر فيكون وزنه فعلا سمي به العالم تشبيها له
بالبحر لان الاول مجمع العلم كما ان الثاني مجمع الماء وفي ضمن هذا
تشبيه العلم بالماء في كون كل منهما سببا للحيوة والبقاء وفي كونه
سببا للطهارة كما لا يخفى على ذوي البصائر قوله ابي بكر مجرور
بالياء بانه بدل من الامام عبد القاهر عطف بيان له ابن عبد الرحمن
مجرور بانه صفة عبد القاهر الجرجاني صفة نسبة للامام رضي الله
برحمته الواسعة ثراه اي قبر الامام وهو منصوب تقديرا بانه مفعول
نضر وجعل الله الجنة مثواه اي موضع اقامته ومثواه مفعول ثاني
لجعل اعلم ان الدعاء بصيغة الماضي اذا كان صادرا من البليغ فهو ابلغ
من صيغة الامر ومن الجملة الاسمية لان فيه التفاؤل بدلالة انه كانه وقع

واظهار

واظهارا لتمناه في قبوله الحرص في احترازا عن صورة الامر وعنادا في الجملتين
دعائيتان معترضتان في اثناء اجزاء جملة اردت لان قوله
حتى يتعلق متعلق به حتى حرف جر ويتعلق مضارع منصوب بان المضمر
وفاعله الموصول في قوله ما ننفجر منه وهو مع ما عمل فيه جملة فعلية
مؤولة بالمصدر مجرورة المحل بحتى والجار مع المجرور متعلق باردت
منصوب المحل بانه مفعوله فان التعلق بالطبع شيء عنده ينتهي
التلميظ كما ان الصباح في قولك نمت البارحة حتى الصباح شيء
عنده ينتهي الليلة فان تلميظ الولد وتعليمه انما ينتهي
عند التعلق بالطبع لان معنى التعليم جعل الشخص عالما تأمل ويجوز
ان يكون حتى هذه بمعنى كي السببية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة
وعلى كلا التقديرين فالتعلق بالطبع مستقبل بالنسبة الى ارادة التلميظ
التلميظ بطبعه متعلق بيعلق من لفظه اي لفظ الامام الحلو بالجر
صفة للفظ قوله من لفظه ظرف مستقر حال من فاعل يتعلق ولا يجوز
ان يكون حالا من الضمير المجرور العائد اليه في قوله ما تنفجر منه لانه
في تعبير منه حيز الصلة وشيء من حيزها لا يتقدم على الموصول
ينابيع النحو بالرفع بانه فاعل تنفجر وهو جمع ينبوع وهو العين
وفي هذا المقام تشبيهات لطيفة لا يخفى تصويرها واذا اردت
التلميظ فنظرت او الفاء للعطف على اردت اي تاملت و
تفكرت في القاموس نظره كضربه وسمعه ونظر اليه تامله بعينه

في مختصراته المظبوطة الضمير المجرور في مختصراته راجع الى الا
مام والمظبوطة مجرورة بانها صفتها فان قيل ان المظبوطة
مفرد والمختصرات جمع والمطابقة افرادًا وجمعًا شرط بين الصفة
والموصوف اذا كانت فعلًا له او قائمة به فكيف جاز وقوعها
صفة لها قلت ان ههنا قاعدة كلية وهي ان الصفة اذا اسندت
الى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل في جواز الامرين الافراد والجمع مثل
النساء جاءت او جئن وكذا الكلام سؤالًا وجوابًا في قوله دون
كتبه المبسوطة فاختار المصنف الافراد رومًا للاختصار قوله دون
حال من فاعل نظرت على معنى فنظرت في مختصراته المظبوطة متجا
فيًا عن كتبه المبسوطة كيلا يورث ملالة للولد الاعز ولسائر المبتد
ئين وقيل ظرف فنظرت واذا كان الامر كذلك فوجدت او الفاء للعطف
للعطف على المقدم او العقيب ولترتيب الوجدان على ما قبله اكثرها
اي اكثر مختصراته تعاورًا من جهة تعاور كثير وتناول غفير فتعاورًا
تمييز من اكثرها وانما انتصب عنه التمييز لتمامه بالاضافة الى
ضمير المختصرات او هو تمييز من نسبة اكثرها اليها كما تمكن فيه قلبنا مل
ونقول من قال لتمامه بالتنوين المحذوف فقد اعتذر لان التنوين المحذوف
بسبب الاضافة كهذا التنوين او بمنع الصرف او بالتركيب نحو
خمسة عشر او باللام مثل عندي الراقود خلًا في حكم التنوين الثابت
ليس اعتباره مما يحتاج اليه ههنا لما ذكر من ان اكثرها قد تم بالاضافة

بين الائمة

بين الائمة ظرف تعاورًا او الائمة جمع امام فوجدت ان كان بمعنى
صادفت واصبت يتعدى الى مفعول واحد فاكثرها مفعوله
والمائة والجمل والتتمة اسماء كتب للشيخ عبد القاهر بدل منه
اكثرها بدل البعض وان كان بمعنى علمت فالمائة مفعوله
الثاني والاخيران معطوفان عليه في المقصود بين فاستطلت الفاء
فيه على الوجهين ان الكلفة اي الولد بجمعها اي جمع الولد الكتب
الثلثة المذكورة وهو منصوب بانه مفعول ثان لان الكلفة و
الحملة اي الولد قوله رفعها اي رفع الولد الكتب المذكورة الى
الحفظ مفعول ثان لاحملة فالمصدر اي مضاف الى المفعول
وذكر الفاعل متروك وانما ذكر التحميل بعد ذكر التكليف وكم
يكتف بذكر احدهما عن الاخر لتقارب معانيهما لانه اراد اني
استطلت ان اعاتبه الكتب الثلثة طوعًا او كرهًا فالقاموس
التكليف الامر بما يشق عليك كراهة ما حصل فيها اي استطلت
لاجل كراهتي ما في الكتب الثلثة حال كونه من الاشياء المعادة
المكررة فكراهته مفعول له لاستطلت مصدر مضاف الى المفعول
وهو الموصول وذكر الفاعل متروك وهو ياء المتكلم وفيها ظرف
مستقر فاعله مستتر فيه وهو عائد الى الموصول وهو مع فاعله جملة
ظرفية صلته ومن البيانية مع مجرورها حال من الموصول و
المعادة اسم مفعول من اعاد يعيد وان كانت تلك الاشياء المعا

لا تخلو قوله من الافادة متعلق بما قبله فالواو هذه للوصل والحال
وان للشرط في الاصل وكانت فعل من الافعال الناقصة اسمها ضمير
فيه عائد الى الكتب المعادة وخبره جملة لا تخلو ومعنى الشرط منسلخ
عن جملة وان كانت الخ ولذا لم تحتج الى الجزاء وجاز وقوعها حالا من
الكتب التي هي مفعول مغني وتمالا اعلم ان الوصل انما يستعمل فيما اذا
كان نقيض الشرط اولى بالجزاء نحو اكرمك وان اهنتني ولا يقال
اكرمك وان اكرمتني فاستصفيت بهذه الفاء ايضا على الوجهين
منها اي من الكتب الثلثة المذكورة في القاموس استصفاه اخذ منه
صفوة اي خالصه واختاره اي اخذ خياره كاصطفاه هذا قوله
المختصر صفة هذا او بدل منه او عطف بيان له فاعلم ان في
تابع اسم الاشارة ثلثة اقوال ونفيت عطف على استصفيت
عن كل واحد كائن منها اي من الكتب الثلثة فالتنوين عوض
عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا اتيناه حكما وعلما والظرف المستقر
صفة لكل ما تكرر اي نفيت تكرر كل منها فما مصدرية دفعا على تكرر
تحته ضمير كل ويمكن ان تكون موصولة بتقدير مضاف اي تكرار ما
تكرر اي تكرار المتكرر او بان المراد بنفي المتكرر نفي قيد التكرر
عنه فقط لا نفيه معه كما اذا قيل لك هل من رجل ضارب في الدار
فتقول لا رجل ضارب فيها مع ان فيها رجلا غير ضارب فلا يلزم
الكذب اذ مرادك نفي جنس رجل متصف بالضاربية كما في السؤال

لا نفي جنس رجل مطلقا بل مرادك النفي عن جنس رجل صفة
الضاربية والكينونة في الدار ومثل هذا النفي شايع غير
مختص بنظيره فلا يلزم من نفي المتكرر نفي الموصوف
بالتكرار ولا يلزم منه عدم اشتمال هذا المختصر على شيء
من مسائل الكتب المذكورة وانما نفيت عنه ذلك استقلالا
للمعاد اي لاجل اشتغالي للاعادة والتكرار او حال كوني
مشتغلا بهما فاستقلالا مفعول له لقوله نفيت او حال من فا
بمعنى اسم الفاعل والمعاد مصدر ميمي او اسم مفعول على احد
الاعتبارين السابقين في قوله ما تكرر وقوله استقلالا لا مثل
المعطوف عليه في جواز الوجهين للمفاد اي لمفاد المعاد او
افادته او الذي افيد منه اي من المعاد فاللام فيه اي في المفاد
عوض عن المضاف اليه او للتعريف العهدي والمعهود
مفاد المولد من المعاد لا مطلق المفاد او الجنسي فيتناول الفوائد
وسائر المستفيدين واما لفظ المفاد فيجوز ان يكون مصدرا
او اسم مفعول من غير حاجة الى احد الاعتبارين الذين
اعتبرناه في المعاد انما كان اسم مفعول واللام الجارة في قوله
للمعاد وللمفاد هنا لام صلة لان استقلالا واستقلالا صارا
متعديين بالنقل الى الاستفعال مثل استطلب واستصفيت
وان كان كل منهما لازما قبله وانما استصفيت منها هذا المختصر

حال كونى غير متذكر فضل الفصيحة فغير حال من فاعل استصغت
وفضل مفعول متذكر لاعتماده على غير لما فيه من معنى النفي قوله
في رعاية عباراته متعلق بغير متذكر قوله الفصيحة صفة لعبارا
الضمير المجرور فيها راجع الى الامام ثم لا يليق بيان معنى الفصاحة بهذا
الكتاب لتكفل علم المعانى به لان لكل مقال مقاما وبالعكس
ولم اطو اى لم اترك يجوز ان يكون الواو للعطف على قريبه ونحو
نعت او على مقدمه وهو استصغت او للحال فيكون جملة لم اطو با
الواو والضمير المستتر فيه منصوبة المحل على انها حال مترادفة من فا
عل استصغت يعنى استصغت حال كونى غير متذكر اياه حال كونى غير
تارك ذكر شئ كائن من مسائلها اى من مسائل الكتب المذكورة ومحل
الموصول او الموصوف في قوله الا ما ندر استعماله فالمضاف مقدر او شاع
فيما بينهم اى بين الائمة او النحاة واستثنا انما منصوب على الاستثناء او
على البدلية من ذكر شئ بدل البعض بتقدير مضاف اى لم اطو ذكر
شئ الا ذكر ما ندر واما مجرور على البدلية من شئ اى لم اطو ذكر شئ الا ما
ندر او من مسائلها فتقديره لم اطو ذكر شئ من مسائلها الا ذكر من المسا
ئل التي ندرت ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في مسائلها اذ التقدير
ح لم اطو ذكر شئ من مسائلها الا ذكر شئ من مسائل ما ندر ففساده ظاهر
للزوم كون ما ندر اسم كتاب وليس كذلك هكذا قال الشارحون
وكذا المحل ما في قوله ولم ازد فيه اى في هذا المختصر شيئا اجنبيا الا ما

كان بالزيادة حريا منصوب على الاستثناء من شيئا او على البدلية منه وكلم
كان تحته ضمير ما وبالزيادة متعلق بخبره وهو قوله حريا قدم عليه رعاية
لام السجع ولترجمته ترجمة مثل دحرج وزنا وبابا اى سميت هذا المختصر
بكتاب المصباح هذه الاضافة من باب اضافة العام الى الخاص كعلم
النحو فلما شبه مختصره بالمصباح في الاضاءة وطرح الظلمة وامكان الاخذ
والنقل والاقتباس سماه باسمه على طريق الاستعارة التحقيقية الاصلية
ثم رشحها بما يلائم المستعار منه اعنى المصباح الحقيقي بقوله ليستضئ
الولد او كل من يستفيد تاملا او من قبيل اضافة المشبه الى المشبه به
بانواره اى بانوار كتاب المصباح او بانوار هذا المختصر لطرح
ظلمة الجهل التي هي اشد من كل ظلمة كما يستضاء ويستضاء بانوار
المصباح لطرح الظلمة المحسوسة ثم لما شبه مختصره بالمعلم ومتعلم
بالوصول اليها اثبت له ما يلزمها من اغتنام الوصول وقال ويغتنم
اى ليغتنم الولد او كل من يستفيد من هذا المختصر بمغانم اثاره
اى اثار هذا المختصر اى بالمغانم التي هي الاثار والثمرات الحاصلة
منه فاضافة المغانم الى الاثار بيانية كما تقرر ثم بين عدد ابوابه
مشبها لها بجناحي الطير وفي ضمنه تشبيه متعلمه به في كونه آلة للنجاة والفوز
بالمنى وقال وكسرته اى طويت هذا المختصر وجعلته مشتملا على جنة ابواب
ليقيد الشارع رغبة وبصيرة فيما شرع فيه القاموس كسر الطائر
وكسورا ضم جناحيه يريد الوقوع فيكون كسرته استعارة تبعية لا

لا يليق بهذا الكتاب بيانها لتكفله علم البيان كما قلنا فان قلت اما ظهر
المصنف فاضر لاشتمال المختصر ايضا على الخطبة وخاتمة الكتاب فالصواب
ان يقال وكسرته على خمسة ابواب وخطبة وخاتمة قلت المراد كسرته المقصود
من المختصر فلا يندرج فيه الخطبة واما الجواب عن الخاتمة بان يجعلها خارجة
عنه او خاتمة الباب الخامس فمشكل لانه جعلها خاتمة الكتاب اللهم
الا ان نرتكب هنالك حذف المضاف اى خاتمة باب الكتاب وهو
الباب الخامس او نريد بالكتاب الباب الخامس على طريق تسمية الجزء
باسم الكل وجه انحصار مقصود المختصر فيما ذكره ان المبحوث عنه
فيه لا يخلو اما ان يكون موقوفا عليه للمباحث الاتية او لا الاول
هو الباب الاول والثانى اما ان يكون البحث فيه من حيث العاملية
او لا الثانى هو الباب الخامس والاول اما ان يكون العامل المبحوث
عنه قياسيا وهو الباب الثانى او سماعيا وهو الباب الثالث او
معنويا وهو الباب الرابع بحكم الاستقراء وهذا ما ذكره بقوله
الباب الاول كائن في الاصطلاحات النحوية اى في الاصطلاحات
المنسوبة الى النحو يرد على هذه الصفة من السؤال ما اورد على قوله
في مختصراته المضبوطة ويجاب هنا بما اجيب به هنالك من ان
الصفة اذا اسندت الى ضمير موصوفها كانت في حكم الفعل في جواز الا
مرين الافراد والجمع فان الاسم الملحق بياء النسبة في قوة اسم
المفعول كما نبهناك عليه وكذا حال صفات العوامل في قوله الباب الثانى
في العوامل اللفظية القياسية الثالث في العوامل اللفظية السماعية

الباب

الباب الرابع في العوامل المعنوية الباب الخامس في فصول كائنة غير
المعنوية ثم لما فرغ عن بيان باعث التاليف وهو من قوله فان الداعى
الى قوله اردت ان انظم وعن بيان وجه تخصيص كتب الامام عبد القاهر
رحمه الله بالانتخاب عنها وهو منه الى قوله كسرته وعن تعداد ابوابه
ليورث للطالب من الرغبة والجد في تحصيله ما ذكرنا شرع في بيانها
وقال الباب الاول كائن في الاصطلاحات النحوية الاصطلاح عبارة عن
اتفاق قوم على تسمية شىء باسم منقول عن موضعه الاول وانما جمعه مع انه مصدر
لا يثنى ولا يجمع ما لم يكن بمعنى اسم الفاعل او المفعول ولم يقصد منه انواع
مختلفة لكونه اسم جنس شامل لهما لكونه بمعنى المصطلحات او لان المراد
منها الانواع المختلفة من اصطلاح علم النحو ثم ان ما بينه المصنف في هذا
الباب الكلمة مع اقسامها من الاسم والفعل والحرف والكلام والجملة باقسامهما
من الفعلية والاسمية والظرفية والشرطية والاعراب والمعرب مع نو
عيه من المنصرف وغير المنصرف والمبنى مع ضربيه من اللازم والعارض
والعامل مع اصنافه من القياسى والسماعى والمعنوى فالجملة احد
وعشرون اصطلاحا ولما كان للاعراب مزيد بحث فصله عن غيره من الا
صطلاحات المذكورة وذكره في فصل مستقل كما انه لما كان للاسم المعرب مع
صنفيه والاسم المبنى مع قسميه زيادة احتياج الى التفصيل فصلهما في فصل
آخر ثم انه قدم بيان الكلمة والكلام على سائرها لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما فلا يمكن البحث عنها الا بعد معرفتهما كما قدم هذا الباب على

الابواب الآتية لان البحث فيه عن الذات وغيرها عن الاحوال وقدم الكلمة
على الكلام لكون افراده جزءا من افراده ومفهومها جزءا من مفهومه وقدم
تعريف الكلمة عليها على عكس ما في الكافية وان كانت هي المقصودة بالذات
لتوقف معرفتها على معرفته فقال كل لفظة اللفظ في اللغة الرمي مطلقا
يقال لفظت الرحى الدقيق وقيل بالفم يقال اكلت التمر ولفظت النواة
وفي اصطلاحهم ما يتلفظ به الانسان اي يتكلم او في حكمه مهملا كان او مو
ضوعا والتاء فيها للوحدة جملة دلت قيل انها صفة كل وهي مبتداء وانما
انث الضمير عنا لان كلمة كل اكتسب من المضاف اليه حكم التانيث و
الحق انها صفة للفظة قال ابن الحاجب والمشهور وصف المضاف اليه
اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط والدلالة كون الشيء بحالة
يلزم من العلم به العلم بشيء آخر كدلالة النار على الدخان ليلا والدخان عليها
نهارا والشيء الاول دال والشيء الثاني معنى وهو ما يفهم من شيء
وهذا اولى من قولهم ما يقصد بشيء بعد ذكر الدلالة مستغنى عنه
لكنه ذكره للوصف بقوله مفرد وهو ما لا يدل جزء لفظه على
جزء بالوضع متعلق بقوله دلت وهو تخصيص شيء بشيء بحيث
متى اطلق الشيء الاول او احس فهم منه الشيء الثاني فالوضع يستلزم
الدلالة ولا عكس لجواز ان تكون بالعقل كدلالة دير المسموع
من وراء الحجاب على وجود لافظه او بالطبع كدلالة اح اح على
السعال فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكره ولذا ذكره بعدها ولو قال

كل لفظة مفردة او موضوعة لمعنى مفرد لكان التعريف اخصر وا
قرب الى حفظ المبتدي لكنه اراد التفصيل اعلم ان التعريف
مركب من جنس يقصد به الشيوع للافراد ومن فصل يقصد به
التمييز عن الاغيار فاللفظ جنس شامل لكل لفظ كلمة كان او غير كلمة
من المهملات والمركبات والالفاظ الدالة لا بالوضع فبتاء الو
حدة خرج مثل عبد الله علما لان لفظه متعدد وان كان معناه وا
حدا وبقيد الدلالة المهملات وبقيد المفرد المركبات ومثل الرجل
مما عُدّ لشدة امتزاجه لفظا واحدا لان جزء لفظه يدل على جزء معناه
وبقيد الوضع ما كان دالا بالطبع او بالعقل وما كان غلطا
كميشوم في المشئوم فانه ليس على ما وضعه الواضع بل قد حرف عنه
وبهذه القيود صار تعريف الكلمة جامعا لافرادها ومانعا
لدخول غيرها فيه واما كلمة كل فليست جنسا له ولا فصلا بل انما
اتي بها لبيان ان هذا التعريف مانع لانها افادت صدق
كلمة على كل ما صدق عليه هذا التعريف فلا يكون فيه شيء من الاغيا
ر فيكون مانعا كما كان جامعا لاشتماله على ما لا بد له منه من الجنس و
الفصل واما قول من قال ان اللفظ احتراز به عن الدوال الاربع
يعني الخطوط والعقود والاشارات والنصب فليس على ما ينبغي لان اللفظ
جنس يقصد به الشيوع والشمول فقط لا يحترز به عن شيء كما لا يحترز
بالحيوان في تعريف الانسان مثلا بالحيوان الناطق لان الاحتراز

انما يصدق من الفصل كما بيّن في موضعه وايضا يلزم ان يصدق التعريف
على كل فرد من افراد المعرَّف مثلا يصدق قولنا زيد هو الحيوان
الناطق ولا يصدق على لفظ زيد انه كل لفظة وضعت على معنى مفرد
بالوضع قوله فهي مبتداء ثان راجع الى كل انث الضمير لما ذكرنا
كلمة خبر مبتداء ثان فالجملة خبر للمبتداء الاول وانما اخرها عن تعريفها
يفرها وان كانت هي المقصودة بالذات وسبق التعريف لها لما
ذكرنا قيل هي في الكلام مشتقان من الكلم بفتح الكاف وسكون
اللام بمعنى الجرح لتأثير معانيهما في القلوب كما يقال طعن اللسان
اشد من طعن السنان وانما دخلت الفاء في هذا الخبر لتضمن مبتدائه
بمعنى الشرط وهو كون الاول سببا للثاني او كونه سببا للاخبار به
كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فاذا تضمن المبتداء معنى الشرط
جاز دخول الفاء في خبره وذلك بان يكون المبتداء اسما موصولا بفعل
او ظرف او اسما موصوفا به نحو الذي ياتيني او في الدار فله درهم و
مثال الموصوف بالموصول المذكور نحو الرجل الذي ياتيني او في الدار
فله درهم وبان يكون نكرة موصوفة باحدهما او مضافا اليها
نحو رجل ياتيني او في الدار فله درهم ومثال المضاف الى النكرة المذ
نحو غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة وضعت
يجوز ان يكون من قبيل رجل ياتيني او من قبيل غلام رجل ياتيني
وتصوير المعنى ان تسمية اللفظة كلمة انما صارت بسبب دلالتها

مفعول ثان لقوله التسمية بكلمة

على معنى مفرد بالوضع ولولا تلك الدلالة لم تسمّ بها وجمعها اي
جمع الكلمة للقلة كلمات وللكثرة كلم يستعمل الاول في الثلاثة الى العشرة
بلا قرينة واما فيما فوق العشرة فبها وجمع الكثرة على العكس ثم
اعلم ان اوزان جمع القلة ثمنية وهي افعال وافعل وافعلة وفعلة
مثل افراس وافلس وارغفة وغلمة والخامس الجمع السالم مذكرا كان
او مؤنثا مثل فاعلين وفاعلات وانما بيّن الجمع مع انه ليس من وظيفة
النحويين اما التصديق قوله غير متحرج فصل النصيحة واما لمكان الا
ختلاف في كلم انه جمع او جنس فبيّن ما هو المختار عنده من انه جمع فذكر
كلمات استطرادا وقدمه على ذكر كلم لكونه جمعا بالاجماع ولكونه قلة
ويلي قبل الكثرة ودليل الفريقين مذكور في المطولات وباب الثاء
ويل مفتوح عليهما و هي اي الكلمة ثلثة انواع احدها اسم سمي هذا
القسم به لانه ماخوذ من السمو بحركات السين وهو العلو لاستعلائه
على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم
وهو العلامة فانه علامة على مسماه و فعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي
وهو المصدر تسمية للدال باسم المدلول وحرف سمي هذا القسم به لان الحرف
في اللغة الطرف فهو في طرف مقابل للاسم والفعل من انهما في طرف الا
ستقلال واما هو ففي طرف عدمه ومن حيث انه لا يقع ركنا من الكلام
بخلاف اخويه وانما انحصرت الكلمة في هذه الثلثة لانها اما ان تدل على
معناها بلا احتياج الى ذكر المتعلق اولا الثاني الحرف والاول اما ان تقترن

باحد الازمنة الثلاثة وضعًا او لا الثاني الاسم والاول الفعل واما
احتياج مثل ذي وفوق الى ذكر المتعلق فليس للدلالة على معنا في
بل لتحصيل الفائدة واما اقتران اسمي الفاعل والمفعول باحد الازمنة
نحو زيد ضارب امس او الان او غدا او مضروب كذلك فليس وضعا
بل استعمالا وكذا عدم اقتران الافعال المنسلخة عن احد الازمنة نحو
ونعم وليس وضعا بل استعمالا وقد قالوا وجها آخر في بيان وجه الانحصار
كل كلمة اما ان يكون مستقلة بنفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان تقترن
باحد الازمنة الثلثة او لا والاول الفعل والثاني هو الاسم ثم فسروا المستقل
بانه يتم الجواب به مرادا منه ذلك بان يكون الجواب به تاما من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى بحسب اصل الوضع فعلى هذا لا يلزمهم ان يعدوا
الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لعدم احتياجها الى الصلة والعائد
وضعا كما ان الفعل لا يحتاج الى الفاعل بحسب الوضع بل بحسب الا
ستعمال ثم انه قصد ان يعرف كل قسم من هذه الاقسام تسهيلا
على الطالبين فقال الاسم اي جنس الاسم وحقيقته ما كانت فيما موصوفة
لا موصولة لئلا يلزم التعريف بالمفرد فتامل فان التعريف من
التركيب التقييدي جاز ان يحدث عنه بان كان مرفوعا مسندا اليه و
الجار مع المجرور متعلق بقوله ان يحدث في محل الرفع بانه نائب فاعله
والضمير المجرور في قوله عنه راجع الى ما وتذكيره باعتبار لفظه او نا
ئبه ضمير مستتر فيه عائد الى مصدره اي ان يحدث التحديث اي ما ان يع

التحديث مثال هذا القسم من الاسم كائن كزيد ان جعلنا الكاف حرف
جر او مثله ان جعلناها اسما مضافا والعلم والجهل فانك اخبرت
عن زيد بالخروج في قولك خرج زيد وعن العلم بالحسن في قولك العلم
حسن وعن الجهل بالقبح في قولك والجهل قبيح انما اورد هذه الا
مثلة اعلاما بان الاسم ينقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى قائم
بذاته كزيد وعمرو والى اسم معنى وهو الدال على معنى غير قائم بذاته
بل بغيره وهو على صنفين وجودي مثل العلم فانه ادراك وعدمي
مثل الجهل فانه عدم ادراك وفيه انتشار غريب ونشر عجيب حيث
اخبر عن حسن العلم وقبح الجهل ثم اعلم ان المحدث عنه مسند اليه مع
زيادة قيد التحديث فالاسم المنوي مما يسند اليه ويحدث عنه في نحو
قولك اضرب ونضرب واما في الفعل الامر والنهي فهو مسند اليه
مع زوال قيد التحديث بسبب العارض وخصوصية المادة وليس ان
المنوي فيهما بل البارز والظاهر ايضا نحو اضربا اضربوا ليضرب زيد و
لا تضرب لا تضربا ولا يضرب عمرو ووقع ركن الكلام الانشائي الذي ليس
من شانه ان يحتمل الصدق والكذب كما انهما من شان التحديث والاخبار
ونظيره زيد في نحو قولك ضربت زيدا فانه اسم مع انه ليس بمرفوع مسند
اليه ومحدث عنه لانه جاز ان يحدث عنه حيث تقول ضرب زيد وكذا حال المجرور
في قولك مررت بزيد فكذلك المنوي والبارز والظاهر في الامر والنهي
وسائر الانشاء مثل اضرب زيد في الدار وان لم يكن محدثا عنه حيث انه ركن

لكلام الانشائي فهو محدث عنه في قولك تفعل انت وتفعلان ونفعل زيد
وبالجملة ان الاخبار اصل والانشاء فرع عليه وان اللازم للاسمية
جواز كون الاسم محدثا عنه لا كونه محدثا عنه بالفعل ومن ثم قال المص
رحمه الله جاز ان يحدث عنه ولم يقل ما يحدث عنه اذ المتبادر منه
ان يكون التحديث بالفعل فان قلت الضمير المنصوب لا يجوز التحديث
عنه لانه منصوب ابدا انما كان قلت ان الضمير المنصوب اذا كان
متصلا فقد جاز التحديث عنه حيث تقول انك محق واما اذا كان منفصلا
نحو اياك ضربت او ما ضربت الا اياك فالاخبار عنه مشكل اللهم الا
ان يقال ان المنفصل بمعنى المتصل في الاخبار عنه فيكون مما كان بمعنى ما
يحدث عنه واما الضمير المجرور فقد صح عنه الاخبار حيث تقول زيد مر به
بضم الميم ماض مجهول ثم انه لما علم ان نوعا من الاسم لم يدخل في النوع
المفسر بجواز الحديث عنه للزوم نصبه او رفعه بقوله او كان بكلمة
التنويع اي او بقرينة المقام اذ هو مقام التعريف والتوضيح عطف على
قوله جاز اي او ما كان تذكير الضمير لاجل من اعتبار لفظ ما اعلم ان تعريف
المصنف هذا مثل تعريف ابن الحاجب المبتدأ بقوله المبتدأ هو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف آه وكذا التعريف
التحذير حيث قال هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر
منه مكررا وبالجملة ان استعمال او للتنويع في التعريفات شايع مستفيض
واقع في كتب الثقات فاندفع اعتراض الشارح الفاضل بان التعريف

باحد

17

باحد الشيئين غير مناسب لما فيه من النكارة المنافية للتعريف
وذلك لانه انما ابهم وذلك انه لو حمل او على الشك او التشكيك او الا
بهام واما اذا حمل على التنويع بقرينة المقام كما وقع في تصانيف الثقات
فلا في معنى ما يحدث عنه اي في معنى كلمة يحدث عنها قوله عنه الى راجع
الجرور متعلق بيحدث في محل الرفع على انه نائب فاعله والمراد بالمعنى
هو المعنى المطابقي الحقيقي فلا يلزم ان يكون عامة الافعال

داخلة في تعريف الاسم لكونها مشتملة على معنى المصدر وهو مما يحدث
عنه لان معنى المصدر في الفعل تضمني لا مطابقي مثال لفظ النوع
من الاسم كائنا كاذ او مثله واذا ومتى قال ناصر الدين البيضاوي
اذ ظرف وضع لزمان نسبة ماضية وقع فيه اخرى كما وضع اذا لزمان
نسبة مستقبلة يقع فيه اخرى ولذلك يجب اضافتهما الى الجمل كحيث
في المكان وبنيتا تشبيها بالموصولات وتستعملان للتعليل والمجازات
ومحلهما النصب ابدا بالظرفية فانهما من الظروف الغير المتصرفة لما ذكرنا
واما قوله تعالى واذكروا اخا عاد اذ انذر قومه ونحوه فعلى تاويل اذكر الحادث
اذ كان كذا فحذف الحادث واقيم الظرف مقامه ثم كلامه واذا كانت
كهذا هو الحق فقول سيبويه اذ يقوم زيد اذ يقعد عمرو بمعنى وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو وعلى ان اذ مبتداء وخبر محمول على بيان ان
استعمال اذ مجازا لغير الظرفية جائزة وكذا قولهم اذ بمجرور المحل على
البدلية من غد في قول الشاعر وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح ا
الصحابي بلست براحي محمول على ارتكابهم المجازية اذا حيث حملوها
على غير الظرفية مع انها موضوعة لها او نقول الغالب فيهما الظرفية
واستعمالهما غير الظرف نادر ملحق بالمعدوم فعبر المصنف باللزوم كما
قال ابن الحاجب وتلزم بعد اذا المفاجاة الجملة الاسمية اراد باللزوم
غلبة الوقوع ونحوها مثل حيث واين ثم علل بالفاء التعليلية في قوله فا
نك لا تحدث عنها اى عن تلك الاسماء ونحو اذ واذا ومتى ونحوها للزوم

ظرفيتها اى للزوم كون كل من تلك الاسماء ظرفا منصوبا محلا فلو قصدت
ان تحدث عنها يلزم ان تكون مرفوعة فيلزم ان يكون الشيء الواحد
قطعا ولكنها اى لكن تلك الاسماء بحسب اصل الوضع في معنى الوقت مطلقا
والمكان كذلك لم تذكر اعتمادا على فهم المبتدي من قوله واتسع المكان
فاندفع اعتراض الشارح الفاضل بقوله ان الاسماء اللازمة للظرفية ليست
بمعنى الوقت والمكان مطلقا بل بمعناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما
وذلك ان هذا المعنى لها بانضمامها الى نحو لا وضعا لغويا وكهو اى كل
واحد منها مما يحدث عنه اى من الاسماء التي يحدث عنها في قولك مضى الو
قت وطاب الوقت واتسع المكان واما قاطبة فبمعنى الجميع وكهو ايضا مما
يحدث عنه قال في القاموس جاؤوا قاطبة جميعا لا يستعمل الا حالا فان قلت
ان اسماء الافعال لا يمكن الاخبار عنها ولا عن معانيها لانها افعال
وكيف لا يحدث عنها قلت انها اسماء سادة مسد المصادر السادة مسد
الافعال نص في المسالة وقالوا تجوزا اسماء الافعال مكان قولهم اسماء
المصادر فاذا قلت صه مثلا فمعناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت
سكوتك فصه قائم مقام المصدر الذي قام مقام فعله الناصب والمصدر مما
يحدث عنه في قولك السكوت حسن ولما فرغ عن تعريف الاسم اخذ في بيان
بعض علاماته ليفيد للولد الاعز مزيد بصيرة وفضيلة وقوف عليه فقال و
من علاماته اى بعض علامات الاسم المختصة به اللفظية فاضافة العلامات
الى ضمير الاسم للاختصاص كما ترى وقوله ومن علاماته مبتداء خبر قوله دخو

ل الالف واللام

اوهو ظرف مستقر فاعله مستتر فيه راجع الى المبتداء المؤخر وهو قوله هذا
والظرف مع فاعله جملة ظرفية مرفوعة المحل على انها خبره والمبتداء
مع خبره المقدم جملة اسمية لا حظ لها من الاعراب معطوفة على الجملة
التي هي قوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه وفي عبارته اشارة الى ان
المختار عنده مذهب الخليل من كون حرف التعريف ال كهل دون
مذهب سيبويه من كونها اللام الساكنة فقط كما ان حرف التنكير التنوين
الساكنة وزيدت الهمزة للابتداء ودون مذهب المبرد من كونها الهمزة
فقط وزيدت اللام لدفع لبس الاستفهام اقتصر على بيان العلامات
اللفظية ولم يذكر شيئا من المعنوية من نحو الاسناد اليه والاضافة لعدم
اعتماده على فهم الولد الاعز وغيره ممن قرأ هذا الكتاب من المبتدئين
او لعدم وجدانه في الكتب الثلثة او لاكتفائه بما تضمنه دخول اللام من
اختصاص معنى التعريف باصنافه من الجنس والعهد الخارجي والذهني
والاشارة الى الحاضر او الاستغراق وكذا التنوين الاتي مع النكات
المفصلة في علم البلاغة وانما اختص دخولها بالاسم لاختصاص معانيهما به
فلو دخلا على غيره من الفعل والحرف لزم تخلف الدال عن المدلول مثاله
ما دخله الالف واللام من ذوي العقول نحو الغلام ومن غيرهم نحو الفرس
ومنها دخول حرف الجر لفظا او تقديرا مثال ما دخله لفظا نحو مررت
بزيد ومثال ما دخله تقديرا نحو غلام زيد اي غلام لزيد ونحو ضربته تا
ديبا اي للتاديب ونحو سرت يوم الاحد اي في يوم الاحد وانما ذكر لفظ

بتقدير في

الحرف ولم يسكت عنه بذكر الجر وحده كما اكتفى به غيره تنبيها على ان الجر اصالة
للحرف وجر غيره فرع عليه وليتناول المذكورات كلها واخراج المضاف اليه
بالاضافة اللفظية فغير اصلي ملحق بالجر الاصلي الذي هو جر المضاف
اليه بالمعنوية كما سيذكر في اواخر الكتاب فعبارة المصنف اولى من عبارة
غيره لما مر وانما اختص دخول حرف الجر لفظا او تقديرا بالاسم لاختصاص
اثرها وعملها به فلو دخل على غيره لزم خلوها عن العمل الموضوعة
له وانما اختصاصها بتقديرها في المفعول له والمفعول فيه فلاختصاص معنى
التعلية بالاسم التي هي معنى لام المقدرة في الاول واختصاص الظرفية به
التي هي معنى في فلو وجد تقدير حرف الجر في غير الاسم لزم تخلف الدال عن
المدلول وهذا خلف من القول ومنها دخول التنوين وهو اما للتمكن اي
للدلالة على ان الاسم متمكن ثابت فيما هو اصل فيه من الانصراف اعني به
للفرق بين المنصرف وغيره مثاله نحو تنوين زيد واما للتنكير اي تنكير
ما من شأنه ان يقبل التعريف مثاله نحو تنوين رجل وسيبويه ما وصه ما قال
الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والـ
والتنكير معا فاقول تنوين نحو رجل يفيد التنكير كما يفيد التمكن ولا
فائدته التنكير لا يجتمع مع لام التعريف نحو الرجل فلو جعلته علما لتمـ
تمحض للتمكن كلام التعريف في يا الله كما ستقف عليه واما للتعويض
عن المضاف اليه نحو يومئذ الاصل يوم اذ كان كذا فيوم مضاف الى اذ
وهو الى جملة كان كذا وحذفت هذه الجملة وعوض عنها التنوين

وكذا حينئذ ووقتئذ وساعتئذ والاضافة معنوية كانت او لفظية
مختصة بالاسم لاختصاص فوائدهما به واما للمقابلة نحو التنوين الداخل
على جمع المؤنث السالم مثل مسلمات فان تنوينه انما دخلت للمقابلة
بنون مسلمين وانما اختصت هذه التنوينات الاربع بالاسم لاختصاص
معانيها الموضوعة هي لها به واما تنوين الترنم الذي يبدل من حرف
المد الذي في اخر الابيات مثل قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن فان الاصل العتابا واصابا والتنوين الغالي
الذي يلحق القافية المقيدة بالسكون كما في قول الشاعر وقاتم الاعماق
خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان الاصل المخترق والخفق
بسكون القافين فدخل عليهما التنوين فاجتمع الساكنان فحرك
ما قبله بالفتح للخفة فهذان التنوينان غير مختصين بالاسم ولما فرغ عن
بيان حد الاسم الذي هو قسم من الكلمة وعلاماته اخذ في بيان قسم
اخر منها باشارة كونه في وقوعه حديثا فقال الفعل الذي هو قسم من ا
الكلمة وحده ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة على ما ذكر اكثر
النحاة ومرادهم باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال واما ما
ذكره الشارح الفاضل من انه ما دل على اقتران حدث بزمان فيشكل له
نحو ما ليس من افراد الفعل فيه من التعدي والتعجب والنحو ولذلك
قال على ما ذكره الزمخشري وغيره واما علاماته فما ذكره بقوله ما اي
كلمة لا تجئ القريب يعني دخله ذكر الضمير الراجع الى ما باعتبار لفظه قد

انما

انما اختص دخولها بالفعل لانها وضعت لتقريب الماضي الى الحال
اذا دخل عليه نحو قد قامت الصلوة و الفعل في المستقبل اذا دخل
عليه نحو ان الكذوب قد يصدق فلما كان معناها الموضوعة هي لها
مختصا به اختص دخولها به والسين الذي هو سين الاستقبال احترز
بتعريفه عن السين الذي ليس له نحو سين الطلب والتحول
وغيرهما مثل استغفر الله واستحجر الطين واستجدته اي وجدته جيدا
وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما بحسب الوضع للا
ستقبال وهو مختص بالفعل فدخولهما مختص به فامثلة هذه الحروف
الداخلة على الفعل نحو قد خرج زيد وسيخرج عمرو وسوف يخرج بكر قال
الشارح الفاضل في بيان الفرق بينهما وفي سوف زيادة تنفيس و
تاخير بناء على ان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى على ما هو المتعارف
عندهم والتحقيق ان لفظ السين مشترك بين ما هو من حروف المعاني وبين
ما هو من حروف المباني واما سوف فمن حروف المعاني جدا وقول من قال
فرق البعض بين السين وسوف دعوى مجردة عن دليل ومردود
ليس بالشيء عند ديه بما ذكرنا واما تعليل هذا القائل على ما ادعاه من
عدم التفرقة بقوله لان العرب عبرت سيفعل وسوف يفعل عن معنى واحد
من ذلك قوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله امنوا
بالله واعتصموا به فسيدخلهم ربهم برحمة منه حيث يقع الانباء والاخبار
المذكور ان يوم القيمة فليس يشفي غليل الصدر العليل لانه يجوز ان يقع الشيء

المواحد ببعيد امس وجه ان بنى المؤمنين وابنائهم اجرا عظيما مشهورا
وسنين وقريبا منه وجه انه كل آت قريب وانما البعيد ما انقرض فبالا
عتبار الاول يستعمل بسوف وبالاعتبار الثاني بالسين ويجوز ان يكون استعمال
احدهما مقام الاخر بين اذا وما دخله حرف الجزم دون حكم حرف الجزم ما
تضمن معناها من الاسماء المنقوص سيجئ مثاله نحو لم يخرج زيد انما اختص
دخول الجوازم بالفعل لاختصاص معانيها به من نفي الفعل المقترن با
حد الازمنة الثلثة كلم ولما او طلب كذلك كلام الامر ولا للنهي او
تعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط ولاختصاص عملها به وهو الجزم
كاختصاص الجر بالاسم فلو دخلت على غيره لزم تخلف الدال عن المدلول
والمؤثر وهو باطل قطعا والفعل ما اتصل ضمير به راجع اليه ما باعتبار
لفظه كما مر غير مرة فان ما كمن مستو فيه الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث الضمير المرفوع احترز بقيد المرفوع عن المنصوب فانه يعم
الفعل والاسم والحرف نحو ضربه والضاربه نحو انه وعن المجرور
فانه لا يوجد في الفعل بل في الحرف والاسم نحو مررت بك وصدرك فانه
لم لم يذكر قيد البارز احترازا عن المستكن فانه غير مختص بالفعل بل يتصل
بالاسم ايضا نحو زيد ضرب وضارب اي هو قلت لعله اراد بالاتصال
في قوله واتصل الاتصال اللغوي لا النحوي فلم يغن ذلك عن قيد البارز
مع الاختصار وذلك لانك اذا قلت ضربت ضربنا صح ان تقول قد
اتصل بهذا الفعل ضمير بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب او ضارب فانه لا

لا يصح ان تقول قد اتصل به ضمير الا بالعرف النحوي مثال الفعل
المتصل به الضمير المرفوع البارز نحو اكرمت واكرما واكرموا واما
نحو هاتوا فالمتصل به ليس بضمير بل هو حرف لا محل لها من الاعراب
كالكاف في هاك وارايتك وذلك والتاء في انت وانما المستتر
في هاتوا وغيرها من اسماء الافعال ضمائر مستكنة فيها ابدا لانها
لو كان ما اتصل بها ضمائر لوجب ان يكون اسناد جميعها اليها كما
في الافعال كلها وانما الحق الواو ببعض هاتوا ايذانا بان فاعله
المستتر فيه ضمير الجمع لا غير مثل الواو في اكلوني البراغيث على وجه و
الفعل ايضا ما اتصل به تاء التانيث الساكنة بسرفع الساكنة على الوصف
للتاء واحترز بها عن المتحركة لانها مختصة بالاسم للفرق بينهما ولم يجعل
الامر على العكس لان الفعل ثقيل لتعدد معناه والاسم خفيف لعدم
فاعطى الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف طلبا للتعادل نحو نصرت ونعمت
وبئست وانما اورد الاخيرين تنبيها على المذهب الصحيح من انهما فعلا
لاتصال ما هو من خواص الفعل وهو التاء الساكنة ولما فرغ عن بيان علامة
الفعل شرع في تقسيمه فقال وله اي للفعل ثلثة امثلة انما انحصر فيها
لان الفعل اما ان لا يكون مشابها للاسم اصلا او يكون مشابها له الاول
الموقوف الاخر والثاني اما ان يكون مشابهته له موجبة للاعراب او غير
موجبة له بل موجبة لبنائه على الحركة الثاني المفتوح الاخر والاول المضا
احدها المفتوح الاخر قوله المفتوح مضاف الى الاخر اضافة لفظية فالل

من الثلاثي المجرد نحو نصر ومثاله من الرباعي نحو دحرج ومثاله من المزيد
فيه نحو اكرم ويسمى اي المفتوح الآخر قوله الماضي مفعول ثان لقوله يسمى وانما
بني الماضي لان المعاني الموجبة للاعراب التي هي الفاعلية والمفعولية
والاضافة مفقودة فيه وعلى الحركة لكونه مشابها للاسم ادنى مشابهة في
وقوعه موقعه في المواقع الثلثة نحو مررت برجل ضرب او ضارب وعلى
الفتح لكونه اخا السكون واخف الباقيتين وذلك المفتوح الآخر
مبني على الفتح ما لم يعرض شيء يوجب سكونه وذلك عند اتصال
ضمير مرفوع بارز متحرك وهو اي ضمير متحرك في اربع عشر صيغ نحو ضربن الى ضربنا على الترتيب
تيب الصرفي وانما يسكن لئلا يجتمع اربع حركات متوالية فيما
هو كالكلمة الواحدة اعني الفعل وفاعله وما لم يتصل به واو الضمير نحو
ضربوا وانما ضم لاقتضاء الواو ضم ما قبلها والصيغ المبنية منه
على الفتح اربع نحو ضرب وضربا وضربت وضربتا واما نحو غزا او غزت وغزتا
ففي الاصل على الفتح وكذا غزو وكان في الاصل على الضم ثم اعلت والثاني
المضارع للفعل ما اي الفعل الذي يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع
وهي راجع الى الاحدى فاضافتها الى الزوائد للجنس او الى الزوائد
فالجنس مجموع هذه الحروف الياء وهي كائنة للغائب المذكر اصالة او حال
كون الياء له مفردا او مثنى او مجموعا ولجمع المؤنث الغائبة تبعا له لان
الحق ههنا ان تنفرد تاء التانيث لكنه عدل الى الياء لما تتفق عليه
والتاء وهي كائنة للمخاطب او حال كون التاء له اي للذي خوطب

مفرد اكان

مفرد اكان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وفي بعض النسخ
للمخاطب المذكر فذكر المذكر فيه اتفاقي لا احترازي بل اكتفاء بذكر الا
صل عن ذكر الفرع وهو المخاطبة مفردا او مجموعا والغائبة المؤنث
مفردا او مثنى لا مجموعا والالف وهي للمتكلم الواحد او حال كونه
له مذكرا كان او مؤنثا والنون وهي لما فوقه اي للمتكلم الذي فوق
المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا مثنى او مجموعا فنحو اضرب للمعنيين
اعني بهما المفردين ونضرب لاربعة معان اعني بها التثنيين والجمعين
قوله لما فوقه الاولى لمن فوقه فاستعمل ما في مقام من كما في قوله تعالى و
السماء وما بناها كما استعمل من في مقام ما في قوله تعالى منهم من يمشي
على بطنه تقول نفعل هو وتفعل انت او هي وافعل انا ونفعل نحن وانما
ذكر هو وانت وهي وانا ونحن تنبيها على ان هذه الضمائر مستترة في
هذه الافعال فاستتار الاول والثالث جائز والآخر لازم وانما دخلت
هذه الزوائد لانه لما وجب المخالفة بين الماضي والمضارع لاختلاف
معانيهما وجب الفرق بين صيغتيهما ولم تعرف بالنقصان لعلة لا
تخفى وانما اعتقبت على اول المضارع ليعلم من اول الوهلة انه اي
كلمة معه ولان في الخلال والآخر مظنة للالتباس ثم انه لما كان الفعل صادرا
عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب جاء
ولو احدا فا تدل على المضارعة وعلى تلك الخصوصيات طلبا للايجاز فو
اول الحروف بالزيادة حروف المد واللين فزاد والالف للمتكلم وحده

مفعول ثان

حركوها لتوقفها اول انا ولانها من مبداء المخارج والمتكلم ايضا
مبداء الكلام وزادوا الواو للمخاطب ولما كانت زيادتها اول يؤدي الى
التنافر والاستثقال في مثل ووو جل منه ابدلها لتناسخ الكلمات فقلبوها تاء
كما في تجاه وتراث والاصل وراث ووجاه وجعلوها للمخاطب والتاء
لكونها علما لهما في الماضي وهو اصل للمضارع ولم يمكن الفرق بينهما
باسكانها في الخطاب او التانيث كما في الماضي لوقوعها موقعا يلزم ان
يكون الواقع فيه متحركا ولم يمكن الفرق بالضم ايضا لئلا يلزم التباس
الفعل المبني للفاعل بالمبني للمفعول في مثل تفتح ولا بالكسر ايضا لان ذلك
يفضي الى الالتباس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول تعلم بالكسر فا
ختير الفتح لكونه اخف مع موافقته اخواته اعتمادا على القرينة ثم زا
دوا الياء للغائب مفردا او مثنى او مجموعا وللمثنى الغائبة والغائبتين
انما يبدلها الياء الف فانية لكنها لم تزد لئلا يجتمع علامتا التا
نيث احديهما التاء والاخرى النون نحو يضربن لئلا يلتبس بجمع المؤ
نث للمخاطب نحو تضربن وذلك لكونها مناسبة له في الوسطية حيث كا
نت الياء من وسط المخارج والغائب ايضا بين كلامي المتكلم والمخاطب
ثم وجدوا اولى الحروف بالزيادة للمتكلم مع غيره النون للموافقة لنحن
ولانها علم المتكلمين في الماضي فاتبعه فان قلت فلم اختصوا صيغة
المستقبل بالحاق الزيادة دون صيغة الماضي ولم يعكس الامر قلت لان
الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد

الزمان الماضي فوضعت الصيغة السابقة للزمان السابق و
اللاحقة للاحق ويسمى ما يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع المضا
رع بالنصب على انه المفعول الثاني لقوله يسمى وانما يسمى صيغة المستقبل مضا
رعا لمضارعته الاسم اي لمشابهته له من وجوه منها ان كل مضارع مشابه لا
سم فاعل متفق في عدة الحركات والسكنات نحو يضرب بضارب ونحو يدحرج
بمدحرج ويخرج بمخرج ويتدحرج بمتدحرج وايضا لاسم مفعول مشتق
منه نحو يضرب بمضروب ولا عبرة للواو التي صلة بالاشباع اذ اصله مفعل
لعدم مجيء مفعل بضم العين في كلامهم غير معون ومكرم ومنها انه مبهم
لكونه صالحا للحال والاستقبال مشابه بنحو رجل فانه مختص بعد ما شاع في
افراده في احد منها بدخول لام العهد نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل
كما ان المضارع يختص بالحال وما يشبهها باللام نحو ان زيدا ليضرب وبالاستقبال
بالسين او سوف نحو سيضرب ومنها وقوعه موقعه نحو زيد يضرب كما
تقول زيد ضارب فان قلت الماضي يقع ايضا نحو زيد ضرب قلت
ان بين الوقوعين فرقا اذ المضارع واقع موقعه مع ان له حظا
من الاعراب بخلاف وقوع الماضي والمقصود بيان وجه التسمية
بهذا الاسم ومنها انه لصلاحيته للزمانين واختصاصه باحدهما
بقرينة قد شابه الاسم مطلقا في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية
والاضافة واذا دخل عليه احد العوامل اختص باحد منها ومنها
انه باشتراكه بين الزمانين واختصاصه باحدهما باللام او بالسين

سنا قد تشابه الاسماء المشتركة نحو العين فانها مشتركة بين معانيها عند
عدم القرائن وتخصص باحد معانيها لدى القرينة وسواء المضارع
على ما هو المشهور مشترك بين زماني الحال والاستقبال وقيل انه للحال
حقيقة وللاستقبال مجاز او بالعكس كذا في بعض كتب النحو الفاء في
قوله فاذا دخلت تفسيرية واذا منصوب مفعول فيه لقوله خلص مضاف
الى جملة ادخلت عليه اى على المضارع لام الابتداء خلص المضارع للحال
فان قلت اذا كانت اللام مخلصة للحال فكيف تقارن حرف
الاستقبال في نحو قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك قلت ان لهذه اللام
معنيين التوكيد والحال وفي الاية الكريمة تجرد للتوكيد ونظيره لام
اللهم فان له هنا معنيين التعريف والتعويض عن همزة اله فاذا لم
يدخل عليه حرف النداء يفيدهما معا واذا دخل عليه نحو يا الله تجرد
للتعويض خاليا عن معنى التعريف ولهذا قطع همزته او المراد
ان اللام مخلصة للحال اذا لم يجامع حرف الاستقبال واذا جامعه
يكون لمعنى آخر مثال ما دخله اللام المخلصة للحال كائن كقوله تعالى
او مثله حكاية عن يعقوب عليه السلام انى ليحزننى ان تذهبوا به اى
ليحزنني الان تصور ان تذهبوا به واذا ادخلت عليه س على المضارع
السين الذي هو للاستقبال او سوف خلص المضارع للاستقبال والمثال
الثالث من امثلة الفعل الموقوف الاخر قوله الموقوف مضاف الى
الاخر مثل المفتوح الاخر في ان المثال الثالث مبنى على السكون لان

لان الوقف يستعمل في السكون البنائي وكذا الفتح والكسر والضم يستعمل
في الحركات البنائية وانما قال الموقوف الاخر اشارة الى المذهب المختار
الذي هو مذهب البصريين واما عند الكوفيين فمعرب مجزوم
وجه الاول ان الاصل في الافعال البناء على ما تبين والاصل في البناء
السكون وانما بنى الماضي على الحركة بناء على وقوع ادنى المشابهة بينه
وبين الاسم في وقوعه صفة للنكرة ودخول لام الابتداء نحو رجل قام
وان زيدا لقام ولان المشابهة بين الامر والاسم ولذا اترك على اصل البناء
وانما اعرب المضارع اذا لم يمنعه عنه مانع كاحد النونين لان بينه وبين
الاسم مشابهة تامة كما سبقت الاشارة اليه ولذا اعرب بانواع اعراب
الاسم اعني الرفع والنصب والجر ولكن لم يجر بل اعطى الجزم مكان الجر
لئلا يجري اعرابه مجرى اعرابه في جريان الرفع والنصب والجر جميعا بل
فرقا بين ما هو اصيل فيه وبين ما هو دخيل فيه ووجه الثاني ان الاصل
في اضرب لتضرب كقولهم في امر الغائب ليضرب وعلى ذلك الاصل قراءة
النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا بالفوقانية فحذفوا اللام روما
للتخفيف لكثرة استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة احترازا عن
اللبس بينه وبين المضارع حالة الوقف فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت
همزة الوصل فقامت مقام حرف المضارعة في بقية الاعراب يرد
عليهم ان همزة الوصل ليست بثابتة الوجود على كل حال
اذ هي تسقط في الدرج كما ان حرف المضارعة ثابتة الوجود في كل حال

لان الحركة في المبني لا بد لها من علة اما لئلا يلتقي الساكنان او لكونه الاصل او لكونه اخف
وما بني على الحركة اما للتقاء الساكنين كامس او كيف او لكون الكلمة
على حرف واحد كظرفيك او
تعبيرها كما هو مذكور
موضعه شرح

وهما نون جمع المؤنث ونون التأكيد

لا
مفعول له بدل من قوله لئلا يجري اعرابه

فلم يكن مثلها فلا تكون الهمزة سببا لما هو سبب له من الاعراب والبنا
ء فيرد بهن عليهم حذف ان يكون نحو بما لايجتلب فيه همزة الوصل
معربا بلا سبب ويسمى الموقوف الآخر الامر نحو انصر اعلم ان الامر يؤخذ
من المضارع بحذف حرف المضارعة فينظر الى صدر ما بقي فان كان ساكنا
تجتلب الهمزة مكسورة ما لم يكن العين مضمومة فالمجتلبة مضمومة تبعا
للعين لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة نحو اكتب اذ لا يعتبر الساكن
حاجزا واما نحو اكرم فهمزته مفتوحة متروكة من غيرتلك صيغ من مثل اكرم
ماضيا واكرم امرا واكراما مصدرا لئلا يلزم الصوت الكريهة في أكرم
وحذفت من سائر الصيغ اجراء للباب على نهج الاطراد فاتوا بالامر
على الاصل احترازا به من الالتباس بين الامر من الثلاثي وبين الامر من
باب الافعال وان كان صدر ما بقي متحركا يبتدأ به نحو عد وكائن كذا او مثل
ذا المذكور منا انصر كل امر كان مبنيا على طريقة افعل وانما كان
ذلك المشتق مثل المذكور في كون كل منهما موقوف الآخر في تسمية الامر
قوله كذا خبر مقدم مبتدأ مؤخر والمراد من طريقة افعل في الا
شتقاق ان الامر للمخاطب يؤخذ من صيغة المضارع للمخاطب
بحذف حرف المضارعة واسكان الآخر واما اجتلاب همزة الوصل
فليس بشيء معتبر في حقيقة افعل بل ليتمكن الابتداء بعد الاخذ والا
وان كان حقيقيا فيها لم يكن ما لم يجتلب فيه الهمزة من نحو عد جاريا على
طريقة افعل من كما كان على طريقته نحو عد وضع وضرب وحاسب وما في

عن بيان اخص الحرف اعني الاسم والفعل اخذ فيه بما يقابل الحرف الذي
هو قسم من الكلمة فلا يرد حروف المباني ما جاء اي كلمة جاء ابتداء
ووضعا منه غير مرة لمعنى ليس بهذا المعنى بمعنى اسم ولا بمعنى فعل مثال
الحرف نحو هل وبل وذلك اي مجيء الحرف لمعنى ليس بمعناهما واقع لانه الا
اي جنسه فلا يضر تخلف بعض افراده عن هذا الحكم لعارض نحو فاطبة يكونان
حديثا اي خبرا ومبتدأ ويكون محدثا عنه اي مبتدأ والفعل الاصطلاحي
اي جنسه ولا تقدح في ذلك الحكم تخلف بعض اصنافه نحو الامر والنهي
ومثل بعت واشتريت المنقولين الى الانشاء يكون حديثا ولا يكونا
محدثا عنه والحرف اداة بينهما اي رابطة دائما بين الفعل والاسم لا يكون
حديثا ولا يكون محدثا عنه نحو هل وبل فانهما لا يكونان حديثين ولا محدثا
عنهما لان معنى الحرف غير مستقل كما عرفت والذي يكون حديثا او
محدثا عنه لا بد وان يكون معناه مستقلا كما في الاسم والفعل ولو اريد
بالحديث المسند وبالمحدث عنه المسند اليه بطريق ذكر انه حق واراده العا
قل فالامر جلي فان قلت ان الحرف وقع محدثا عنه في قوله والحرف اداة و
كذا الفعل في قوله والفعل يكون حديثا فما وجه قوله قلت ان لفظ الحرف
والفعل اسمان والمراد مسماهما وافرادهما اصطلاحا من نحو هل
وضرب فان قلت ان مسماهما ايضا قد وقع محدثا عنهما في قولك
هل حرف استفهام وضرب فعل ماض وتقول جاء ثم قلت ان المراد بهما
بهما لفظهما اي لفظ هل ولفظ ضرب واللفظ اسم واما نحو هل مستعمل في

فلا يقع محدثا عنه كما لا يقع حديثا وكذا مثل ضرب مستعملا في معناه الذي
وضع له اصطلاحا فيقع حديثا ولا يقع محدثا عنه واما نحو شمر
فعلم منقول من الفعلية الى الاسمية لما فرغ عن بيان الكلمة و
اقسامها شرع في بيان المركب منها اي من افرادها فقال واذ
قد عرفت في اول هذا الباب ان كلا اي كل واحدة فالتنوين عوض
عن المضاف اليه من الاقسام الثلثة وهي الاسم والفعل والحرف يسمى
كلمة اعلم ان فعل تسمى يتعدى الى مفعولين كما ان احدهما ضمير
هي نحو يسمى راجع الى قوله كلا باعتبار اكتساب التانيث والثاني قوله كلمة
والجملة في محل الرفع بانها خبر ان وهي مع اسمها وخبرها جملة اسمية
نظرا الى الاصل مؤولة بالمصدر منصوبة المحل على انها مفعول عرفت و
جملة عرفت مضاف اليها لاذ وهو ظرف لجوابه وهو قوله فاعلم انه
اي الشان اعلم ان ضمير الشان لا يرجع الى شيء مذكور قبله حقيقة بل حكما
اذ كأنه في حكم العائد الى الحديث المتقدم ويكون فيه ابهام فيفسره خبره
الجملة البتة وكذا ضمير القصة كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار فيكون
في الكلام ابهام فتفسير واجمال وتفصيل فيكون خبره اوقع في الذهن و
الغاية في هذا الضمير في مقام الاهتمام الى خبره اذا ائتلف اي تركب
منها اي من هذه الاقسام الثلثة فعل واسم بان كان الفعل مسندا والا
سم مسندا اليه او اسمان احدهما مسند والاخر مسند اليه وافادا اي
افاد هذان التركيبان احدهما تركيب الفعل مع الاسم والثاني تركيب

اسم مع اسم اخر سمي اي سمي كل واحد من هذين التركيبين على
حدته كلاما وجملة اعلم ان الظاهر من كلام بعض الفحول كصاحب
المفصل وصاحب اللباب ترادف الكلام والجملة والاكثرون على
ان الجملة اعم من الكلام مطلقا حيث يطلق هي على ما وقعت موا
قع المفرد نحو زيد قائم ورجل قام وجاءني زيد وقد ركب ولم ينقل
اطلاق الكلام على امثال هذه الجملة والمص يمكن قال بالفرق المذكور
حيث اطلق الجملة على ما وقعت موقع المفرد فيما يأتي حيث قال ويحل منها
تقوم مقام المفرد كما اطلقها بعد على المركب الاسنادي المفيد واما
الكلام فلم يطلقه الا على المركب المذكور كما مر ثم اعلم ان محصول
ما ذكره المص في تعريف الكلام انه ما ركب من فعل واسم او اسمين مفيدا
كل منهما فقولنا ما جنس شامل للمحدود وغيره وقولنا ركب اخرج المفرد
وقولنا من فعل واسم او اسمين التراكيب الاربعة الثنائية لان التركيب
العقلي الثنائي ستة اسم مع اسم وفعل مع فعل وحرف مع حرف وحرف مع
فعل وحرف مع اسم وفعل مع اسم والكلام هو الاول والاخر وقولنا مفيدا
اي مفيدا بالاسناد التام المركبات الغير الاسنادية نحو غلام زيد وبعلبك
اخرج ايضا الجمل الواقعة اخبارا مثلا والمركبات الاسنادية الغير التامة
مثل اسم الفاعل المركب مع فاعله وكذا سائر شبه الفعل وذلك ان الكلام
يقتضي الاسناد وهو نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يصح السكوت
عليها والاسناد لكونه امرا نسبيا يقتضي المسند والمسند اليه وهما مفقودان الا في المركبين

المذكورين اعني الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم وذلك لجواز كون الاسم حدثا
ومحمد ثانيهما اي مسندا او مسندا اليه الى اخر ما ذكر اتفاقا وبهذا القيد تتم الحد
جمعا ومنعا والجمل اربع الاولى جملة فعلية والثانية اسمية امثلتها
كائنة كما ذكرنا اي كالامثلة التي ذكرناها صريحا من قولنا العلم
حسن والجهل قبيح وخرج زيد ومضى الوقت وضمنا من قولنا فاعلم
انه آه ومن قولنا والجمل اربع فتامل والثالثة جملة ظرفية والرابعة
جملة شرطية مثال الظرفية نحو عندي مال فعندي ظرف مستقر فاعله
الجار مستتر فيه عائد الى المبتداء المؤخر وهو مال والظرف مع فاعله
جملة ظرفية على مذهب البصريين اذ المقدر في الظرف عندهم
فعل بناء على كونه اصلا في العمل ووقوع الظرف صلة للموصول نحو الذي
في الدار زيد ثم قدر الفعل ايضا فيما اذا لم يقع الظرف صلة مثل زيد
في الدار طردا للباب وهذه الجملة الظرفية اعني عندي مرفوعة المحل على
انها خبر المبتداء المؤخر وهو مع خبره المقدم جملة اسمية في محل الجر واما
على مذهب الكوفيين فكما ذكر مع جوازه وجه اخر وهو ارتفاع مال بكونه فاعلا
للظرف وهو عندي لانهم لم يشترطوا لاعمال الظرف الاعتماد على احد
الاشياء الستة كما لم يشترطوه لاعمال اسم الفاعل والمفعول ومثال الشر
طية ان تأتني اكرمك فان حرف شرط وتأت فعل مضارع مجزوم بسقوط
الياء فاعله مستتر فيه وهو انت عبارة عن المخاطب والنون وقاية وياء
المتكلم منصوب المحل على انه مفعول به له والفعل مع ما عمل فيه جملة فعلية شرط ان

واكرم

واكرم مضارع مجزوم بالسكون والكاف منصوب المحل بانه مفعول به له وهو
الفعل مع ما عمل فيه جزاء والشرط مع جزائه جملة شرطية مجرورة المحل لكونها
عطفا على الجملة الظرفية وانما سميت شرطية نسبة الى الشرط ولم تسم جزائية
لان الشرط مقدم على الجزاء لفظا ومعنا فكان النسبة الى الاول اولى وانما قدم
الفعلية على الاسمية لان المسند اليه في الفعلية فاعل او نائبه وهو اصل
المرفوعات على مذهب البصريين والمسند فيها فعل وهو اصل في الاسناد
كما انه اصل في العمل بخلاف اجزاء الاسمية وقدم الاسمية على الظرفية لانها
فرع والظرفية على الشرطية لان اجزاءها قليل بخلاف اجزائها وهي كثيرة
كما ترى والقليل قبل الكثير وانما انحصرت الجمل في الاربع ولم تكن زائدة ولا نا
قصة لان المسند والمسند اليه اما ان يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية ا
السكوت عنهما ويحوجهما الى جملة اخرى اولا الاول الجملة الشرطية و
الثاني اما ان يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لفظا او تقديرا اولا الا
ول هو الاسمية مثل زيد قائم او قاعد زيد والثاني اما ان ينوب مناب المسند ظرف
او ما جرى مجراه اولا الاول الظرفية مثل زيد في الدار ابوه وامامها اخوه والثاني
الفعلية مثل قام زيد وكل منها اي كل واحدة كائنة من تلك الجمل الاربع فالتنوين
في كل عوض عن المضاف اليه والظرف صفتها تقوم مقام المفرد لنكات مفصلة
في علم المعاني اعلم ان الجملة من حيث هي هي لا حظ لها من الاعراب اصلا
لفقدان المعنى المقتضي للاعراب لكن اذا قامت مقام المفرد فتكتسي حظ الجملة
القائمة مقام المفرد اعرابه اي اعراب المفرد القائمة هي مقامه محلا اي من

جهة المحل او اكتساء محل او حال كون ذلك الاعراب محليا فانتصابه على
التمييز او المصدرية او الحالية اعلم ان اعراب المفرد الذي تقوم الجملة
مقامه ان كان رفعا فالاعراب الذي تكتسيه الجملة محلا رفع وان
نصبا فنصب وان جرا فجر فاضافة الاعراب الى ضمير المفرد للعهد
والاختصاص وقوله وكل مبتدأ متضمن معنى الشرط لكونه نكرة موصوفة
بالجملة الفعلية وهي قوله تقوم وقوله فيكتسي جملة فعلية خبره والفاء
فيه لهذا التضمن فيكون المعنى ان اكتساء الجملة اعراب المفرد محلا مع
انها مما لاحظ لها من الاعراب انما هو بسبب قيامها مقامه ولولا
هو لما اكتسته او الخبر جملة تقوم وقوله فيكتسي عطف عليها والفاء
للترتيب والتعقيب فيكون المعنى ان اكتساء الجملة اعراب المفرد محلا
مترتب ومتعقب على قيامها مقامه والا لما ترتب عليها لعدم استحقاقها
للاعراب او الفاء جواب شرط مقدر اي اذا قامت مقامه فيكتسي الخ و
يكون فيها اي في تلك الجملة التي قامت مقام المفرد ضمير عائد الى الاسم الا
قول وانما لزم ذلك فيها حال قيامها مقام المفرد من العائد لانها من
حيث هي هي مستقلة بنفسها لا تقتضي التبعية ولا لها في هذا المقام اجنبية فلا
ترتبط الى ما قبلها ما لم يكن فيها عائد يجمع بينهما وانما قال المص ضمير ولم
يكتف بذكر عائد مكانه كما اكتفى به غيره بناء على ان العائد اكثره ضمير
ويمكن ان يكون مراده بالضمير عائدا على طريق ذكر الخاص وارادة العام
وانما قلنا ذلك لان غير الضمير يكون عائدا ايضا يغني غنائه ويفيد ما افاده

من

من الربط مثل اللام في نعم الرجل زيد على وجه ووضع الظاهر موضع الضمير
في مثل القارعة ما القارعة اي ما هي وكون الخبر تفسيرا للمبتدا كما في خبر
ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله فانها لا تعمل الابتداء والواو في الجملة
الحالية التي اكتفي فيها بالواو نحو جئتك والشمس طالعة وكذا بعت لقيتك و
الجيش قادم وبهذا التوجيه سقط ما اورده الشارح الفاضل على اشتراط
الضمير في الجملة الواقعة موقع المفرد بقوله هذا ينتقض بالجملة الحالية الخالية
عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
والقصة ولم يحتج الى الجواب الذي ذكره من ان كلامنا في الجملة الواقعة
موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين غير واقع موقع المفرد لانه لا يدفع
الاعتراض على ذلك الاشتراط بقولنا نعم الرجل زيد وبقولنا
القارعة ما القارعة والحق ان موقعي الخبر والحال للمفرد اصالة
لان المفرد اصل وكذا الاخبار به كما ان الجملة فرع وكذا الاخبار بها
وقس عليه الحال والصفة وانما لزم كون الخبر او الحال جملة في
هذه الامثلة لخصوص المادة وانما الواقع في المواضع التي في موقع
المفرد اكتفي فيما ذكر بعائد غير الضمير لافادته ما افاده من الربط
كما ذكرنا وذلك اي قيام الجملة مقام المفرد بالاستقراء والتتبع وا
قع في ستة مواضع احدها متحقق في ضمن موضع خبر المبتدا المتحقق
العام في ضمن الخاص او هو بدل من قوله في ستة مواضع بدل البعض من
الكل من الكل مثل زيد قام ابوه وعمرو ابوه قائم وبكر عنده مال وبشر

ان تعط نيسكرك وثانيها في موضع الخبرية باب ان اي في الحروف
المشبهة بالفعل ان زيدا قام ابوه الى اخر امثلة القسم الاول فهذه
ثماني جمل كل منها مرفوعة المحل وثالثها في موضع خبر كان اي الافعال
الناقصة نحو كان زيد قام ابوه الى الامثلة ورابعها في موضع المفعول
الثاني من باب ظننت اي في الافعال التي تتعدى الى مفعولين ثانيهما
عين الاول مثل ظننت زيدا قام ابوه الى اخر الامثلة المذكورة فهذه
ايضا ثماني جمل منها منصوبة المحل على الخبرية في الثالث وعلى المفعولية
في الرابع وخامسها في موضع صفة النكرة نحو جاءني رجل ركب فرسه او
فرسه فاره او تحته فرس او انا ركبته وسادسها حمدا ومحل هذه
الجمل الاربع هنا مرفوع والتحقيق ان محل الجملة الواقعة صفة النكرة
ناظر الى اعراب الموصوف ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان
جرا فجر وسادسها في موضع الحال نحو جاءني زيد وابوه راكب او قد
ركب او هو اما تعطه نيسكرك او على كتفه سيف واعلم ان الحال اذا
كانت جملة فلا بد ان تكون خبرية لان الانشائية لانها لا تقع حالا لان
مضمونها ليس بثابت لنفسه وما لم يكن ثابتا لنفسه فممتنع ان يكون ثابتا
لغيره وتلك الخبرية الواقعة حالا احدى الجمل الاربع فان كانت
اسمية فهي اما بالواو والضمير نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
راكب وجاء زيد وهو راكب واما بالواو وحده نحو جئت وزيد راكب
واما بالضمير وحده على ضعف نحو كلمته فوه الى في فالرابطة في هذا

الجملة

الجملة الضمير الذي في فوه ان كانت حالا عن المفعول والضمير الذي
في ان كانت حالا من الفاعل وان كانت فعلية ففعلها اما ماض او مضارع
وقد عرفت ان الانشاء امر كان او غيره لا يقع حالا كما مر وكل منهما اما
مثبت او منفي فالمجموع اربع جمل فان كان مضارعا مثبتا فلكونه على وزن
اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى امتنع الواو فيه واكتفى بالضمير مثاله
نحو جئت اركب وجئت تركب وجاء زيد يركب وان كان مضارعا منفيا
او ماضيا مثبتا او منفيا ففي كل منها ثلثة اوجه بالواو والضمير معا او
باحدهما فقط الا انه لا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة لتقربه
الى زمان عامله فيقارنه فالمضارع المنفي مثل جاءني زيد وما يسرع او
جاءني زيد وما يسرع عمرو او جاءني زيد ما يسرع والماضي المثبت بقد ظاهرة
نحو جاءني زيد وقد ركب او جاءني زيد وقد ركب عمرو او جاءني زيد قد
ركب وبقد مقدرة نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
وقس عليه باقي الامثلة والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما ركب او جاءني
زيد ما ركب او جاءني زيد وما ركب عمرو وان كانت ظرفية فان كان
الظرف عاملا في ضمير ما اريد عنه الحال فبالضمير وحده لا غير نحو جاءني
زيد على فرس وان كان عاملا في اسم بعده ففيه ثلثة اوجه نحو جاءني زيد على
كتفه سيف او جاءني زيد وفي الدار عمرو وكذا اذا لم يكن ذو الحال نكرة منفردة
والا فبالواو البتة كيلا تشتبه الحال بالصفة مثل جاءني رجل شجاع
وعلى كتفه صمصام واما الشرطية فلتصدرها بما يقتضي صدر الكلام و

او جاءني زيد على كتفه سيف

وكونها ظاهرة الاستقلال وعدم اقتضاء ما قبلها اياها مثل اقتضاء
ما قبل الخبر والصفة اياهما يحتاج في نصبها حالا الى احد تكلفين
وهو ان يجعل الشرطية خبر مبتداء عائد الى ذي الحال فهي في من
الاسمية مثل جئت زيدا وانا ان اسأله يعطني وجئت وانت
ان تسأله يعطك وجاءني زيد وهو ان تسألني اعطه والثاني انه
تنسلخ عنها معنى الشرط وذلك بان لم تعطف عليها نقيضها فا
لواو لازم فيه مثل اتيك وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني وذ
لك كما قلنا تستعمل فيما اذا كان نقيض الشرط اولى بالجزاء فلا يقال
مثلا اكرمك وان اكرمتني او بان تعطف عليها نقيضها نحو جئتك
ان جئتني وان لم تجئني فحكمه حكم المضارع المثبت في لزوم ترك الواو
والاكتفاء بالضمير اذ التقدير جئتك مستوي مجيئك وعدم مجيئك ثم
اعلم ان المفعول الثالث في باب اعلمت وخبر لا التي لنفي الجنس و
خبر ما ولا المشبهتين بليس من المواضع التي تقع فيها الجملة موضع
المفرد نحو اعلمت زيدا عمرا اكرم او ابوه كريم او في حسبه شرف او ان
نعطك نشكرك ولا رجل بالفتح او الرفع قام او ابوه قائم او فيه عدم
الموت وقس عليه امثلة ما ولا المشبهتين بليس وانما لم يصرح المص
بهذه المواضع الثلثة اكتفاء بتضمنها كلامه اذ الاول داخل في ثاني
مفعولي باب علمت لكونه في حكمه وفرعا عليه ولا التي لنفي الجنس وعلى ان
في العمل وما ولا المشبهتان بليس فرعاه فيه فاكتفى بذكر الاصل عن ذ

كر الفرع ويمكن ان يقال المراد بالباب في قوله باب افعال القلوب وباب كان ما يعمل
عمل ان وعمل كان فدخول هذه الثلثة فيه اظهر من ان يخفى ولو قال تقوم مقام
المفرد اذا كانت خبرا لمبتداء قبل دخول العوامل اللفظية او بعده او صفة
للنكرة او حالا لكان اخصر واشمل لكنه اراد تفصيل المواضع المذكورة
فسلك مسلك الاقتصاد وسيشير الى ذلك اي بيان المواضع التي
في المباحث الاتية وقوله هذا وعد برعاية البيان لا ببيان تفصيله ووقوع
الجمل في هذه المواضع فهذا وعد بالوفاء لا بالايفاء ولا يبعد ان يكون
المراد وسيشير الى ذلك اي وقوع الجملة في هذه المواضع في اثناء الكلام
وعبارات الكتاب الايسر ان قوله تقوم وقوله فيكون في قوله وكل
منها تقوم مقام المفرد فيكون اعرابه محلا من الجمل القائمة مقام المفرد
وان لم يكن المراد التنبيه فتامل ولا تغفل اذ المقصود اجراء الاحكام
كل تركيب ولما انجر بيان الكلام والجملة الى ذكر الاعراب جيء قال
فيكون اعرابه محلا عقبه ببيانه وقدمه على المعرب مع انه عرض لا يقوم
الا به لهذه المناسبة الدقيقة ولان اطلاق لفظ المعرب على ما اطلق
عليه من الاسم والفعل متوقف على وجود الاعراب فيه لان الاطلاق
المشتق على شيء موقوف على وجود مأخذ الاشتقاق فيه وعقد لهما فصلا
اهتماما لبيانه لانه يبحث في علم النحو عن احوال اواخر الكلم من
حيث الاعراب والبناء فصل اي هذا المبحث الحاضر من قوله الاعراب
ان يختلف الى آخره منفصل عما قبله مسوق لبيان الاعراب او الفصل

موقوف لا حظ له من الاعراب الا عراب ان يختلف آخر الكلمة ذاتا فيما
كان الاعراب بالحروف او صفة فيما كان بالحركات لفظا او تقديرا ولم
يذكرهما اعتمادا على ما شاع واشتهر بين النحاة من ان المعتبر في الا
عراب هو اللفظي والتقديري ولا اعتداد للاعراب المحلي والا لكان
جميع الاسماء فيما واحدا معربا لا غير وكفى اى الكلمة اعم من ان تكون
اسما او فعلا وقرينة العموم ان المصنف ذكر في اواخر هذا الفصل
اقسام اعراب الفعل من الرفع والنصب والجزم حيث قال ومن
قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان الى آخر ما هنالك باختلا
ف اى بسبب اختلاف العوامل انما اعتبر كون اختلاف العوامل
سببا لاختلاف الآخر في حق الاعراب لانها اسباب موثرة والآ
في الفاعلية والمفعولية والاضافة اسباب له وكذا حركات الاواخر الحا
بها والحروف القائمة مقامها اسباب له قوله ان يختلف حيث شامل
لاختلاف الآخر واختلاف الاول والاوسط نحو كاف كتف فتحا وكسرا
او تائه كسرا او سكونا وقوله آخر الكلمة اخرج اختلاف غير الآخر وقوله با
ختلاف العوامل اختلاف آخر نحو من في قولك اخذت من زيد ومن
الرجل ومن ابنك فنعم الحد جمعا ومنعا ومثال الاختلاف اللفظي ذاتا
نحو جاءني ابو زيد ورأيت اباه ومررت بابيه ومثال الاختلاف ذاتا
تقديرا مثل جاءني ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابي العباس و
مثال الاختلاف اللفظي صفة نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد

فالاختلاف في المثالين الاخيرين ظاهر واما في المثال الاول فمن
السكون الى الحركة ومن البناء الى الاعراب ومثال الاختلاف
التقديري صفة نحو جاءني فتى ومررت بفتى وانما سمي الاختلاف
المذكور اعرابا لانه تتبين المعاني المذكورة من الفاعلية والمفعولية
والاضافة وهو ماخوذ من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها
او من اعرب المعدة صاحبها اذا ازال فسادها لانه يزيل فساد
لبس بعض المعاني ببعضها الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد
بلا اعراب لم يعلم انك اي معنى من الاستفهام والتعجب والنفي قصدت
فاذا نصبت زيدا تبين ان الذي قصدته هو التعجب عن حسنه واذا
رفعته ظهر انه هو نفي الاحسان واذا رفعت احسن مضافا
الى زيد علم انه هو الاستفهام عما هو الاحسن من اعضائه او اخلاقه و
هذا تسمية اختلاف آخر الفعل اعرابا مجاز شايع مشهور
مرتبة شهرة اطلاق الاعراب على اختلاف آخر الاسم جار مجرى
الحقيقة في الشهرة والشيوع ولذا لم يلزم من شمول هذا التعريف
لاعرابي الاسم والفعل الجمع بين الحقيقة والمجاز من وجه وانما
جعل الاعراب في الآخر لم يجعل قبله لان الاسم يدل على الذات و
الاعراب على صفة من صفاتها وهي متاخرة عنها فاخر دليل الصفة
عن دليل الذات ليطابق الترتيب اللفظي الترتيب الخارجي ثم
على اعراب الاسم اعراب الفعل لتطفله عليه فيه فجعل في آخره ايضا

لكون النوع على شاكلة الاصل ثم لما كان التقديري اقل
من اللفظي ويتضبط التابع بضبط الاول لان الكثير ينضبط بضبط
مقابله القليل اشار اما ضبط التقديري اولاً فذلك على قسمين
لان كون الاعراب تقديريًا اما لتعذر ظهور الحركة الاعرابية
في اللفظ لعدم قبول اخر الكلمة لها واما لاستثقاله فيه الاول
ما اشار اليه بقوله وما اي الاسم الذي حصل في اخره قوله الف
فاعل الظرف او المبتدا المؤخر خبره الظرف المتقدم فالجملة
الظرفية او الاسمية صلة الموصول وهو معها مبتدا خبره جملة
لا تظهر ضمير فيه راجع الى ما الاعراب لتعذر قبول الالف الحركة
موجودة كانت الالف كالعصا والرحى او محذوفة كعصا ورحى وسواء
كانت منقلبة كهذه الالف او اصلية كحبلى وبشرى وقوله كالعصا
خبر مبتدا محذوف تقديره مثال الاسم المذكور مثل العصا او كائن
كالعصا وانما لم يذكر نحو غلامي مطلقًا ومقيدًا الذي هما به مذهب
من جعله مبنيًا والقسم الثاني من التقديري ما اشار اليه بقوله و
ما اي الاسم الذي وجد في اخره قوله ياء فاعل الظرف او مبتدا
خبره الظرف المتقدم فالجملة الظرفية او الاسمية صلة ما وهو مبتدا
قوله مكسور صفة ياء جرت على غير من هي له ما قوله قبلها ظرف
مستقر فاعله مستتر فيه عائد الى ما والظرف مع فاعله جملة ظرفية
صلة الموصول وهو معها نائب فاعل لقوله مكسور الضمير المجرور في

في قبلها عائد الى لفظة ياء سكن اخره او سكن الاسم المذكور بسبب
الاخر على حذف المضاف واسناد المضاف اليه في حالتي الر
فع والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وتحرك اخر ذلك الاسم
في حالة النصب لخفة الفتحة عليها مثاله نحو جاءني القاضي ومررت
بالقاضي ورايت القاضي قال الله تعالى اجيبوا داعي الله وقد يسكن
في النصب ايضًا كما جاء في المثل اعط القوس باريها بسكون ياء
باريها مع انه مفعول ثانٍ لاعط والفرق بين الاعراب التقديري
والمحلي بعد اشتراكهما في عدم الظهور في اللفظ ان المانع له في الاول
الحرف الاخير مع ان الكلمة مستحقة للاعراب وفي الثاني مجموع الكلمة لكونها
مبنية غير مستحقة له فلما ذكر الصحيح اولاً وهو عندهم ما لم يكن اخره
حرف علة نحو يوم وزيد اراد ان يذكر الملحق به فقال وما اي الاسم
الذي سكن ما قوله قبل واوه او ياءه ظرف مستقر فاعله مستتر فيه صلته
والموصول مع صلته فاعل سكن والضمير المجرور في واوه او ياءه راجع الى
ما سكن والمراد بالواو والياء ما كان في اخر الاسم مثال الاسم المذكور كائن كدلو
وظبي او مثلهما حكمه اي حكم الاسم المذكور حكم الصحيح في كون اعرابه
لفظيًا في الاحوال الثلث قوله ما سكن مبتدا وقوله حكمه مبتدا ثانٍ و
قوله حكم الصحيح بالرفع مثل زيد انت خبر المبتدا الثاني والجملة الاسمية
خبر المبتدا الاول تقول هذه دلو وظبي ورايت دلوًا وظبيًا ومررت
بدلو وظبي واصل الاعراب الاول ان يكون بالحركات لفظًا او تقديرًا

عائد الى ما الذي هو سكن
والظرف مع فاعله جملة ظرفية

لكونها ادلّ واخصر واخف من الحروف حيث كانت على النصف
منها ولم تحتج الى وضعها اى كتبها على اواخر الكلم بخلاف حروف
الاعراب والاصل الثالث لم ان يكون كل نوع من انواع الثلث بطر
يق مخصوص وان كان كذلك فالاعراب تام والا اى وان لم
يكن كل من هذه الانواع الثلثة بطريق مخصوص بل كان الاثنان
منها بطريق والآخر باخر منها فالاعراب ناقص وكل من هذا
الاصل ومقابله اعنى بهما التام والناقص كما يجرى فى الاصل الاول
يجرى فى فرعه اعنى الاعراب بالحروف كما نذكر بلا نزاع امثلة الاعراب
اللفظى والتقديرى بالحركة التامين مثل جاءنى زيد والعصا ورايت
زيدا والعصا ومررت بزيد والعصا وامثلة اللفظى والتقديرى من النا
قص مثل جاءنى احمد وبشرى ورايت احمد وبشرى ومررت باحمد وبشرى
وامثلة اللفظى والتقديرى التامين او الناقصين من الاعراب با
لحروف مثل جاءنى ابو زيد وابو العباس ومسلمان ومسلمو القوم
ورايت اباه وابا العباس ومسلمين ومسلمى القوم ومررت بابيه
وابى العباس ومسلمين ومسلمى القوم وقد يكون الاعراب بالحروف
الدائرة المنقولة عنها الحركات لضرورة دعت اليه وذلك اى كون
الاعراب بالحروف فى مواضع وقول الشارح الفاضل وذلك فى ثلثة موا
ضع ناظر الى ما هو اصل فى الاعراب والا فالاعراب بالحروف المذكورة
فى هذا الفصل وقوف ثلثة بما فى الافعال الخمسة وفى الفعل المعتل اللام جزما

احد بهذه الاسماء الستة مكبرة احترز بها عن مصغرها فانها نحو اخي كرجيل اذ
اعرابها بالحركات كما اذا لم تضف المكبرة اى الستة اصلا نحو اب واخ
ولم يذكر هذا القيد اجتزاء بذكر الامثلة مكبرة كما اكتفى به عن
ذكر قولنا موحدة اذ اعراب مثناتها ومجموعاتها ليس
كذلك وانما يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف حال كون
تلك الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم احترز بقيد الا
ضافة عما اذا لم تضف فحكمها حكم الصحيح كما ذكره نحو جاءنى
اب ورايت ابا ومررت باب واذا اضيفت الى الياء فاعرا
بها على الاشهر ليس بالحروف بل بالحركات تقديرا او
محلا ولم يكتف فى هذا الشرط باطلاق الامثلة فى مقصوده اشتراط
اضافتها الى ما اضيفت اليه فى الامثلة وهى اى الاسماء المعدو
دة بجموع ما فى قوله ابوه واخوه وفوه اجوف واوى اذ
اصله فوه بفتح الفاء وسكون الواو بدليل جمعه على افواه
وتصغيره على فويه حذف الهاء نسيا ثم قلب الواو ميما
وجوبا فى حال عدم الاضافة وجوازا فيها نحو فمه وفمى وفيه
وحم وهنوه الهن الشئ المستهجن ذكره كالسوءة وفعلها
وحموها الحم قريب الزوجة من قبل زوجها فلا تضاف الا
ليها وذو مال لفيف مقرون بالواوين حذف اللام واما الاربعة
التى هى غير الفم فناقص واوى نحو جاءنى ابوه ورايت ابا

باه ومررت بابيه وكابيه كذا الاب او مثله تصويه البدا في بلا تفرقة الفاء في فعله فتدل تغيرته الواو فيها على الترفع والالف على النصب والياء على الجر لان بين هذه الحروف وبين الحركات مناسبة الكلية والجزئية وانما اعربوا هذه الاسماء من الاحاد بالحروف لانهم لما قصدوا ان يعربوا المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لعلة ستذكر ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك ليكون بينهما وبين الاحاد مناسبة ولا يكون وحشة مع ان اصلهما احاد ويجب ان لا يوجد الاعراب بالحروف في غيرهما من الاحاد التي هي اصلهما وانما اثروا هذه الاسماء لمشابهتها المثنى في الدلالة على التعدد ولوجود حرف صالح في اواخرها للاعراب عند الاضافة الى غير ياء المتكلم بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عندها وانما اختاروا الاحاد المضافة لان اعراب كل من المثنى والمجموع مكتنة فاعربوا في مقابلة كل اعراب بهما والموضع الثاني من مواضع الاعراب بالحروف في التثنية يعني المثنى كالتي بمعنى المخلوف وهي ما اشار اليه بقوله بالالف والنون المكسورة يعني ان اعراب المثنى

بالالف

بالالف رفعا او بالياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة ايضا جرا او نصبا والموضع الثالث من مواضع الاعراب بالحروف في الجمع المذكر السالم وهو في عرفهم ما اشار اليه بقوله بالواو المضموم ما قبلها والنون المفتوحة او بالياء المكسور ما قبلها والنون المفتوحة فيدخل فيه نحو سنين وارضين من الجموع الشاذة يعني ان اعراب هذا الجمع بالواو رفعا والياء جرا ونصبا فقوله بالالف والنون متعلق بالتثنية وكذا بالواو متعلق بالجمع المذكور او بما تعلق به قوله في الجمع اي يكون الاعراب بالحروف في التثنية بالالف الخ ويكون في الجمع بالواو الخ فان قلت فلم ذكر النون فيهما وهي عوض عن حركة المفرد او عن تنوينه مع انها لا دخل لها في الاختلاف الذي هو الاعراب عند البعض اذ هو قد حصل بالالف والواو والياء قلت ذكرها على الوجه الاول ظاهر لانه بين المثنى والجمع المصطلحين واما على الوجه الثاني فلانها تظهر الاختلاف التقديرية الحاصل بحروف الاعراب في نحو المرامين والمصطفين فيكون معينة لهما فاطردت زيادتها في غيره مكسورة في التثنية ومفتوحة في الجمع التقبل والموضع الرابع للاعراب بالحروف في الملحق بهما اي بالتثنية والجمع فالملحق بالجمع اولو وعشرون الى تسعين نحو جاءني اولو مال وعشرون ورايت اولي مال وعشرين ومررت باولي مال وعشرين

والملحق بالمثنى اثنان واثنتان وثنتان فخرج كلا حال كونه مضافا
الى مضمر مثنى وكذا كلتا فذكر كلا من قبيل ذكر الخاص وارادة العام
وانما اراد هذا العام من ذكره لان الحاق كلا بالمثنى مقيد بالقيد ذكره
فاهتم له فلذا ذكره واما ما عداه من الملحقات فلا يحتاج اليه وانما قيد
بهذا القيد لان كلا ذو الوجهين والجانبين فلفظه مفرد يقتضى
الاعراب بالحركات ومعناه مثنى يقتضى الاعراب بالحروف فاعطى
كلا الجانبين حقهما فاذا اضيف الى المضمر هو الفرع روعى جانب
معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف هى الفرع ولذا قال فحكمه
اى حكم كلا ح حكم المثنى فى كونه رفعه بالالف ونصبه وجره
باليا مثاله نحو جائنى الرجلان كلاهما ورايت الرجلين
كليهما ومررت بالرجلين كليهما واذا اضيف الى مظهر
مثنى هو الاصل روعى جانب اللفظ الذى هو الاصل واعرب
بالحركات التى هى الاصل لكن لا يكون حركاته لفظية بل تقديرية
فحكمه اى حكم كلا ح مثل حكم العصا لفظا اى من جهة اللفظ
فهو تمييز تقول جائنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين وانما كان حكم كلا مثل حكم العصا
فى كون كل منهما اسما مقصورا داخلا فيما سلف من
قوله وما فى اخره الف لا يظهر فيه الاعراب وانما قال
لفظا لان حكمه اذ ذاك ليس مثل حكم العصا معنى

لانه عصا مفرد اللفظ ومفرد المعنى

بل خطا

بل خطا ايضا لان العصا تكتب بالالف لانقلابها عن واو
بالاجماع واما الف كلا فمختلف فيها فمن جعلها عن واو تكتب
بالالف ومن جعلها عن ياء كان القياس ان تكتبها بالياء وو
انما قدم بيان كون كلا مضافا الى مضمر على مضافا الى مظهر
مع ان اعطاء جانب اللفظ حقه مقدم واصل لان الكلام
الحاق كلا بالمثنى وكون اعرابه بالحروف والا فكلا مضافا
الى مظهر داخل فيما سبق من قوله وما فى آخره فذكر المصنف اضافة
كلا الى مظهر استطرادا من كرمه للطلبة لعدم اعتماده على فهمهم
ذلك من تقييده كون اعرابه بالحروف بقوله مضافا الى مضمر
وانما اعرب المثنى والجمع مع ملحقاتهما بالحروف لانهما فرعان
على الواحد وفى آخرهما حروف تصلح للاعراب وهى علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون اعرا
بهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الا
عراب بالحركات ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب
ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل
واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس خصوصا حالة
الاضافة ولو خص المثنى بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خص الجمع
بها بقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف
وضعا والواو وجعلوا علامة الرفع فى الجمع لان الضمير المرفوع للجمع فى

الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر
على الاصل لانهما مركبة من كسرتين وفرقوا بينهما بان فتحوا ما
قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في
المجموع لثقل الكسرة وقلة الجمع او نقول اعطوا الفتح ما قبل ياء
والكسرة نونها واعطوا الكسرة ما قبل ياء الجمع والفتح نونه طلبا للتعادل
وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل
منهما فضلة في الكلام فالجر في الاعراب بالحروف الناقص اصل فالنصب
محمول عليه ولذا قدمناه عليه في قولنا الفا او ياء جرا ونصبا و
تقديم مثال النصب على مثال الجر لوجه آخر يعرف بالتامل ولكل وجهة
قوله ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع تمهيد لبيان الثالث
والرابع لان ذكر غيرهما للعرض والا فاستواؤهما في التثنية والجمع
السالم للمذكر مما علم فيما سبق والضمير ليس مما اختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا والفصل معقود لبيانهما
وهي اي تلك الخمسة مجموع ما في قوله التثنية الى آخره مع ملحقاتها و
الجمع مع ملحقاته اشملنهما كما ذكرناه اي مثل الامثلة التي ذكرناها في الا
عراب بالحروف او كائنة كما ذكرنا وجمع المؤنث السالم عن التغيير الكائن
بالالف والتاء او حال كونه بهما او متعلق بالسالم الذي
كصوصفة المضاف ان اريد به اللغوي وان اريد به الاصطلا
حي فالصفة كاشفة وانما سويا

لان هذا الجمع فرع جمع المذكر السالم فسلك به مسلكه باتباع نصبه جره

وانما استويا فيه بان يكون نصبه بالكسرة ايضا لئلا يلزم زيادة فضيلة
مزية الفرع على الاصل وانما ذكرنا قيد الزيادة لان اصل المزية
ثابتة له حيث كان اعراب جمع المؤنث السالم بالحركات مع كونه فرعا
لجمع المذكر السالم المعرب بالحروف مع كونه اصلا لها نحو جمع المؤنث
السالم نحو جاءني مسلمات ومررت بمسلمات ورأيت مسلمات با
لكسرة ايضا وهي هنا قائمة مقام اختها الفتحة لعلة ذكرناها و
الرابع من تلك المواضع ما لا ينصرف نحو جاءني احمد ورأيت احمد
ومررت باحمد بالفتحة ايضا وهي قائمة مقام اختها الكسرة على
عكس مسلمات وذلك لما ان غير المنصرف لما شابه الفعل كما يجيء
منع منه الجر بالكسرة وحمل على النصب لما بينهما من المناسبة في كون كل
منهما فضلة وللتشاكل في الخط كما النصب عليه في الثلاثة المذ
كورة لذلك وانما اتى بقوله جاءني مسلمات وجاءني احمد مع انه
مستغنى عنه بقوله المذكورة بعدها والخامس الضمير حال كونه في نحو اكرمتك
اكرمتكما اكرمتكم اكرمتك اكرمتكما اكرمتكن اكرمني اكرمنا يعني
الضمير المنصوب في اكرمتك و في مررت بك بكما بكم بك بكما بكن والضمير
حال كونه في نحو انه انهما انهم انها انهما انهن وله لهما لهم لها
لهما لهن لي لنا فالضمير في هذه الامثلة منصوب بعد الناصب ومجرور
بعد الجار وكذا الجمع الذي هو فوق الواحد من التثنية والجمع كما ذ
وانما استويا فيهما لانه لما اشترك المنصوب والمجرور في كون كل منهما

فصل وضع للمنصوب المتصل والمجرور المتصل ضمائر مستوية بينهما
روما للاختصار واعتمدوا على عاملها المتصل بهن به فان كان العامل
مل ناصبا فالضمير منصوب وان جارا فمجرور فان قلت ان النصب
والجر مستويان فيما كان معربا تقديرا نحو عصا وغلامي نحو رايت
عصا وغلامي ومررت بعصا وغلامي وكذا في سائر المبنيات كما في
الضمير مثل رايت هذا ومررت بهذا فلم خص الاستواء بالجملة التي
ذكرها قلت ان كلامنا في استواء الجر والنصب فقط وفيما ذكرت
استوى الرفع معهما او نقول ان كلامنا في المعربات سواء كان باعرا
صريح او غير صريح كما تقف في اواخر الكتاب ونحو عصا وغلامي غير مستويين
فيهما بل مختلفان تقديرا اذ كل منهما مقدر بحركة مخصوصة فلا
استواء بينهما تقديرا ومن قيام الحرف مقام الحركة اي بعض من
الحرف القائم مقامها فمن للتبعيض والمصدر بمعنى الفاعل والاضافة
كاضافة جرد قطيفة النون وذلك في ثلثة افعال الاول في التثنية
نحو تفعلان سواء كانت هذه الصيغة للمخاطبين او للمخاطبتين او
الغائبتين ويفعلان للغائبين والثاني في جمع المذكر نحو تفعلون ويفعلون
والثالث في الواحدة المخاطبة نحو تفعلين وانما اقاموا النون في هذه
الافعال مقام الحركة لانه لما وجب ان تكون معربة لبقاء العلة المو
للاعراب وهي حروف المضارعة سليمة عن المعارضة ولم يمكن ان
ان تجعل اللام محل الاعراب لان الضمائر التي بعدها اوجبت كونها على

وجه مخصوص ولم يقدروا الاعراب كما قدروا في نحو غلامي وغيره
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل بسبب كون جميع ما كان معربا
من الفعل معربا بالحركات بل اجروا الفرع على شاكلة الاصل بان
اعربوا بعضه بالحركات وبعضه بالحروف وايضا لم يمكن جعل هذه
الضمائر حروف الاعراب لانها كلمة مستقلة تقتضي اعرابا لها
وليست جزء لما قبلها فوجدوا اولى الحروف بان تقوم مقام
الحركة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في هذه المواضع
لانها تفضي الى اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع و
اليائين في المخاطبة مع لزوم اجتماع الساكنين في كل منهما
زادوا حرفا شبيها بها وهو النون الغناء في قوله فانها اي
نبوتها تفسيرية علامة الرفع وانها تسقط في حالتي الجزم و
النصب سقوط الحركة اي مثل سقوطها من الفعل المفرد الصحيح
وانما جعل ثبوتها علامة الرفع وسقوطها علامة اخويه لان الرفع
مقدم عليهما والثبوت ايضا مقدم على السقوط فاعطى المقدم
للمقدم والمؤخر مثال قيام النون مقام الحركة في حالة الرفع ما مر
من قوله في تفعلان الى قوله وتفعلين ومثال قيامها مقامها
في حالتي الجزم والنصب من المثنى نحو لم يفعلا ولن تفعلا ومن الجمع
لم يفعلوا ولن تفعلوا ومن الواحدة المخاطبة لم تفعلي ولن
تفعلي وانما سقطت حال النصب والقياس ان لا تسقط حملا

على الجزم لا على الرفع لان الجزم في الفعل بمنزلة الجر في الاسم
فكما حمل النصب على الجر في الاسم اعني به التثنية والجمع حمل النصب
على الجزم في الفعل المعرب بالحروف ليكون اعراب الفرع على نهج
اعراب الاصل ومن ذلك اي من قيام الحرف مقام الحركة اي
من الحرف القائم حروف المد واللين وانما قال حروف ولم يقل
احرف المد بجمع القلة مع ان هذا المحل مقامه باعتبار انها ثلثة او
في نفسها مع قطع النظر عن الاضافة الى المد او غيره وهي ايضا ثلثة
باعتبار الاضافة الى المد كما انها ستة باعتبار الاضافة الى اللين
والعلة فصار المجموع اثنى عشر مع ان الاستعمال الشايع في جمع
الحرف مضافا حروف لا احرف كما لا يخفى على المتتبع حيث قال ابن
الحاجب في الشافية حروف الاعلال وذلك باعتبار الذي ذكر من
اعتبار الانواع او باعتبار الافراد او بطريق استعارة جمع الكثرة
لمقام جمع القلة لولا الاعتبار لبطل الحكمة وانما قامت حروف المد
واللين مقام الحركة في الفعل المعتل الاخر ان حذفوها حذفها
حال الجزم فقط لان بينها وبين الحركات مناسبة تامة من جهة
انها مركبة منها على قول بعض والحركات ماخوذة منها على قول
آخرين ومن جهة ان الحركات لا تقوم بها غالبا كما لا تقوم بانفسها
فحذفت بالجازم حذف الحركة كما قال فانها اي حروف المد واللين
تثبت حال كونها ساكنة في حال الرفع نحو يغزو ويرمي ويخشى

وتسقط في حال الجزم سقوط الحركة اي مثل سقوطها نحو لم يغز
ولم يرم ولم يخش وتحرك الواو والياء في حال النصب بحركة
الفتحة عليهما نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف حال كونها
ساكنة في النصب مثلها اي مثل ثباتها في الرفع نحو لن يخشى
هكذا وانما تثبت الالف ساكنة فيها لامتناعها اي لامتناع
الالف عن الحركة فصل هو موقوف لا حظ له من الاعراب
او هذا الكلام من قوله في الاسماء الى ما قبل الباب الثاني مفصول
عما قبله مسوق لبيان طائفة من اصطلاحات النحو كائن في بيان
الاسماء وهي كائنة على ضربين معرب بالجر بدل البعض مما قبله او
احدهما معرب وهو اي المعرب ما اسم لان الكلام فيه اختلف آخره
لفظا او تقديرا الضمير في آخره راجع الى ما بسبب اختلاف العوامل
المتعاقبة عليه مثال ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او
تقديرا الكائن كما ذكرناه او مثل من الامثلة المذكورة للاعراب
اللفظي والتقديري في الفصل المقدم ذكره من قوله جاءني زيد وظبي
وعصا والقاضي ورايت زيدا وظبيا والقاضي ومررت بزيد وظبي
وعصا والقاضي فقوله ما اختلف جنس شامل للمحدود ولغيره وبقوله
آخره خرج ما اختلف اوله او وسطه مثل اختلاف كاف كتف فتحا
وكسرا وتائه كسرا وسكونا فانه عنده معرب ليس لاجل هذين الا
ختلافين بل لاختلاف آخره باختلاف العوامل وبقوله باختلاف

العوامل نحو من بفتح الميم نحو منا زيدٌ ومِن ابنك ومثل زيدٍ في يا زيدَ بنَ
عمرٍو فانه اختلف آخره من الضم الى الفتح بسبب وقوعه في هذا
التركيب المخصوص كما ستنبه عليه والضرب الثاني من الاسماء مبني
وهو اي المبني ما اي اسم كان حركته اي حركة آخره لم يذكره لا
تعويلا على تعريف مقابله وسكونه اي سكون آخره لا بسبب اختلاف
عامل دخل عليه بل بسبب آخر مثال المبني على الحركة مثل كيف وامس
ويا زيدُ وعلى السكون مثل هذا ثم المعرب المفسر بما ذكر كابن عامر
منصرف بالجر بدل البعض او احدهما منصرف وهو اي المنصرف ما هو
اي اسم معرب لانه قسم منه يدخله الجر بالكسر مع التنوين الذي هو
للتمكين سواء دخل غيره من التنوينات او لا المراد بدخوله معه هو
الدخول الذي يستحقه المنصرف بحسب القانون النحوي وان منعه
مانع غير علة منع تذكر عن الدخول بالفعل فلا يرد الاسماء المنصرفة
اللازمة النصب نحو ظرا وقاطبةً او الداخلة عليها اللام لزوما نحو النجم
والصعق فان المانع في الاول عن الدخول لزوم النصب وفي الثاني
لزوم اللام لا علة منع الصرف وما لا يدخله الجر مع التنوين لاجل
علة غير علة منع الصرف فمنصرف فنحو ظرا ومثل الصعق كذلك فان
نطبق الحد على المحدود والثاني من قسمي المعرب غير منصرف وهو ما اي
اسم معرب لا يدخله الجر مع التنوين الذي للتمكن كما ذكرنا اعلم ان

ان في منع الجر بالكسر عن الاسم المذكور مذهبين الاول ان منعه
ليس بمقصود بالذات بل هو تابع لمنع التنوين وذلك لانه لما كان الجر
شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم ومعاقبته اياه في الاضافة
اتبعوا الجر اياه في المنع وثمه اختاروا مع على الواو حيث قالوا
منع الجر مع التنوين لان الغالب في مع ان يضاف الى المتبوع نحو جاءني
زيد مع ابيه والمذهب الثاني ان منعه منه مقصود على حدة غير تابع
اياه في المنع كما ان التنوين كذلك وقيل هذا المذهب ان الجر
ركن من اركان الاعراب وغير المنصرف لما شابه الفعل منع التنوين
الذي هو علامة التمكن ومنع الجر ايضا لانه اعراب مخصوص بالاسم
ومن ذهب هذا المذهب اختار الواو على مع وقالوا منع
الجر والتنوين وكان اي غير المنصرف في موضع الجر اي حالة جره اي
في موضع كونه مجرورا مفتوحا فان قلت قوله مفتوحا يوهم
ان غير المنصرف في موضع الجر يكون مبنيا على الفتح لانه من القاب
البناء مع انه ليس كذلك ولو قال منصوبا بدلا عنه لكان صوابا قلت
ان هذا من عبارة صاحب الكتاب ووجهها ان النصب علم المفعول
اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما والفتح يستعمل قليلا
في الحركة الاعرابية وكثيرا في البنائية فلو قال وكان في موضع الجر
منصوبا لكان بمنزلة قوله مفعولا وهذا غير صحيح اذ ليس احمد مثلا
في قولنا هذا غلام احمد بمفعول وايضا لم يظهر كون جر غير المنصرف

بالفتحة لجوازه ان يكون النصب بالكسرة والالف والياء ايضا فوجب الذ
هاب مذهب سيبويه فلذا قال وكان في موضع الجر مفتوحا اي كان جره
بالفتحة دائما ومعنى الدوام مستفاد من كان لان كان له معان ومنها الدو
ام لوجود سببين فيه حقيقة او حكما من الاسباب المعدودة بقوله والاسباب
المانعة قوله للصرف او من الصرف متعلق بما قبله واللام مزيدة
تسعة وهي اي هذه التسعة التعريف وهو فرع التنكير لان كون الاسم
معرفة بعد كونه نكرة لانك تقول رجل ثم الرجل والمراد في التعريف
العلمية لان تعريف المضمر والمبهم والنداء من صفات المبنيات وغير
المنصرف من قبيل المعربات واما تعريف المضاف واللام فلا يؤثران في
منع الصرف لان الاضافة واللام تخرجان الاسم عن استحقاق التنوين
فكيف يتصور المنع مما لم يستحقه ومنها تابعه وهو الجر ولانهما خا
صتان قويتان من خواص الاسم تخرجانه عن شبه الفعل وترجحانه جهة
لكونه الاصل على منعه لكونه العارض فلا مجال لتأثير التعريف الحاصل
بهما في المنع والتأنيث فرع التذكير لكون صيغتها غالبا ماخوذة عن
صيغة اما بزيادة علامة كضاربة من ضارب واما بنقص كبنت عن ابن
كما انه خلقت واخذت حواء من ضلع آدم عليه السلام ثم اعلم ان التأ
نيث على ضربين اما بالالف مقصورة او ممدودة واما بالتاء لفظا و
يسمى هذا تأنيثا لفظيا او بالتاء تقديرا ويسمى ذلك تأنيثا معنويا
والمثلثها التذكير ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نو

ع ان لا يوجد فيه وزن مختص بنوع آخر فاذا وجد فيه ذلك كان فرعا لو
زنه الاصلي والوصف فرع الموصوف لانه محتاج اليه في قيامه وتا
بع له والعدل فرع المعدول عنه والعجمة فرع العرب لان لغة كل
قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع لغتهم والتركيب
فرع الافراد والجمع الاقصى وهو الجمع الذي انتهى في الجمعية
بالتكسير ولا يجمع بعده جمع التكسير وهو فرع الواحد والالف والنون
المضارعتان اي المشابهتان لالفي التأنيث في امتناع دخول
التاء عليهما فانه اذا دخل عليهما التاء مثل عريانة لم يبق
المشابهة على حالها فلم يؤثر في منع الصرف ويجوز ان يكون المراد
بالفي التأنيث الفين مثل حمراء اذ هذه الهمزة مقلوبة عن الف
التأنيث لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة التي ليست للتأنيث و
الا لزم اجتماع علامتي التأنيث وذا غير جائز فانما عبروا عنهما
بالفي التأنيث مع ان التي للتأنيث هي الثانية فقط تغليبا للتي
للعلامة على التي ليست لها مثل الابوين ويجوز ان يكون المراد بهما
الفي التأنيث المقصورة والممدودة لان كلا منهما لا تقبل التاء
والفرعية في هذا الباب ان الالف والنون فرع الفي التأنيث
لان المشبه فرع المشبه به هذا على مذهب البصريين واما على مذ
هب الكوفيين فان المزيد عليه منع اجتماع في الاسم المعرب كما يدل
عليه السياق والسباق لان غير المنصرف قسم من المعرب سيان كما

ثمنا

منها اي من تلك الاسباب التسعة التي كان كل منها فرعًا شرط
كما بيّنا بما لا مزيد عليه او تكرر واحد كائن منها اي من هذه التسعة
يعني به الجمع الاقصى والف التانيث فان كلًّا منهما قائم مقام السببين
في التانيث وذلك لان منتهى الجموع قد تكرر فيه الجمعية المغيرة
للصيغة حقيقةً كاساور واناعيم او حكمًا كالجموع الموازن لهما
في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح فكانما تكرر
فيه الجمعية فقد تكرر فيه الفرعية وكذا الكل من الفي التانيث المقصورة
والممدودة قائم مقام السببين لان كونهما للتانيث سبب وكونهما لا
زمة للكلمة وضعًا غير مفارقة عنها قطعًا فلا يقال مثلا في حبلى
حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومها بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث
مكررا حكمًا بخلاف التاء فانها غير لازمة لها وضعا بل قد تفارق
فاذا عرض اللزوم لعارض العلمية صار سببا واحدا فقط لا انه يقوم
مقام السببين لان اللزوم العارضي ليس كاللزوم الوضعي
في القوة حتى لو لم يكن علمًا لم يؤثر قطعًا ولذا لم يكن نحو كريمة
اذا لم يكن علمًا غير منصرف للصفة والتانيث لعدم اللزوم
منع الاسم المنع الصرف اي الجر مع التنوين فانتصابه على نزع
الخافض ومن باب الحذف والايصال وذلك لان الاسم اذا و
جد فيه سببان من تلك الفرعية او واحد يقوم مقامهما فقط
تحقق فيه الفرعيتان فاشبه الفعل فيه لان في الفرعيتين من جهة

الاشتقاق والافادة فمنع من هذا الاسم بعض ما منع من الفعل من
تنوين التمكن ومنع الجر من وجوه اعراب الاسم مما هو مختص به من
الجر تبعا او اصالة لان كسرتهما في معاقبة احدهما الاخرى في التركيب
الاضافي واما السبب الواحد الغير المتكرر فالاسم به متمايل بين
الصرف وهو الاصل وبين منعه وهو الفرع فلا يثبت به حكم المنع
لنقصانه عن النصاب كما عرفت فجذبه الاصل اليه لاصالته وما اسم
معرب او الاسم المعرب الذي وجد ذلك اي منع الصرف فيه اي في ذ
الاسم فالموصوف او الموصول مع صلته او صفته مبتداء فقوله احد خبر
كنهما بالاستواء خبره والمراد ان غير المنصرف احد عشر نوعا من الا
الاسم المعرب والا فهو زائد على هذا العدد ثم منها منعت الصرف
حالة التنكير او ممنوع عنها الصرف او واقعة بحالة على التغير الا
خبر ظرف مستقر وهي موزون افعل مع ما عطف عليه من قوله و
فعلان والمعدول وما في آخره الف التانيث والجمع الاقصى فخبر
هي جملة افعل والمعطوف عليه فان العطف في امثال هذا التر
كيب مقدم على النسبة حال كون افعل صفة في الاصل متحققة لا متوهمة
اذ المطلق منصرف الى الكامل فان افعل هنا معدول للمنع معنى وحالا اذا
المعنى منع افعل صفة فلا يلزم بيان الحال هيئة غير الفاعل او المفعول به وهو
خلاف ما انعقد عليه الاجماع وانما قال صفة لان افعل ان لم يكن صفة
فهو اما علم كاحمد فهو من الستة الآتية واما غير علم كافكل فهو منصرف

لعدم سبب يوجب المنع وهو اجتماع السببين من التسعة او تكرر واحد
حد منهما وانما قلنا في الاصل متحققة لا متوهمة احترازا عن اربع في قولنا
مررت بنسوة اربع فانه منصرف لعدم اصالة وصفيته وعن مثل اجدل
فانه منصرف عند سيبويه لعدم تحقق وصفيته في الاصل مع ان الاصل في الا
سم الصرف فان قلت ان انصراف اربع ايضا لعدم وجود شرط وزن
الفعل وهو عدم قبول التاء فانه تقول اربعة للمذكر لا لعدم كونه و
صفا في الاصل قلت ان التاء التي اشترط عدم قبول وزن الفعل اياها
تاء التانيث والتاء الداخلة على اربعة ليست للتانيث بل للتذكير
مثال موزون افعل نحو احمر فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل
وكذا الجمع واخواته غير منصرف للوزن والصفة الاصلية وهو
وزن فعلان الذي قوله مؤنثه مبتدا فعلى خبره والجملة صلة المو
صول وهو معها مرفوع المحل بانه صفة فعلان يعني ان كون مؤنثه
بالالف مشروط ليتحقق مشابهته لالف التانيث لا بالتاء مثل سعدان
وسعدانة فانه منصرف لعدم مشابهته لهما حيث قبل التاء الا ان
يجعل علما ثم لم يقبل لان العلمية تمنع الزيادة كما تمنع النقصان
قول المص الذي مؤنثه فعلى اختيار منه قال ان فعلان ان كان
صفة فشرط منع صرفه ان يجيء مؤنثه بالالف لا بالتاء لا على مذهب
من قال شرطه ان لا يجيء مؤنثه بالتاء سواء جاء بالالف او لم يجئ اصلا
فرحمن على المذهب الاول منصرف لعدم مجيء فعلى منه وعلى الثاني غير

منصرف

منصرف لعدم مجيء فعلانة منه لان رحمن مختص به تعالى لا يطلق على
غيره مثال موزون فعلان نحو سكران فانه غير منصرف للالف والنون وهو
والصفة لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ولا يجوز ان يكون المراد
فعلان نفسه وما كان على وزن فعلان فانه وان كان غير منصرف
للالف والنون والعلمية لانه علم وزن لكنه ليس مما كان غير منصرف
حالة التنكير بل حالة التعريف مثل مروان وقس عليه افعل فيما قبل
فان لفظ افعل مما كان غير منصرف حالة التعريف للوزن والعلمية
مثل احمد ويجوز ان يكون المراد بافعل وفعلان الموزون بهما
مجازا فانه يقال مثلا احمر افعل من الحمرة وسكران فعلان من
السكر فح لا حاجة الى تقدير المضاف الذي ذكرناه والمعدول
عطف على المقدم وهو افعل او على القريب وهو فعلان فان
للنحاة في المعطوف اذا تعدد قولين العطف على المقدم والعطف
والعطف على القريب مثاله نحو ثلث وكذا مثلث وربا وكذا مربع
وهما عدلا عن ثلثة ثلثة واربعة اربعة للاختصار وكذا احاد و
موحد وثناء ومثنى معدولان عن واحد واحد واثنين واثنين وفي ما
فوقهما من خماس ومخمس الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها
قياسا لعدم دليل يمنع منه والسبب في منع صرف ثلث ورباع واخوا
تها العدل والوصف لان الوصفية التي كانت عارضة في المعدول
عنه بسبب التكرير صارت اصلية فيها لكونها معتبرة فيها وضعا لـ

له ومن المعدول الغير المنصرف حالة التنكير مثل أُخَر وجُمَع بضم الأول
وفتح الثاني فيهما فإن الأول جمع أخرى مؤنث آخر اسم التفضيل فهو معدول
عن آخر من الذي بالمد وفتح الخاء والثاني جمع جمعاء مؤنث أجمع فجمع على زنة
فُعَل معدول عن أحد جموع جمعاء وهي جمع كحمر وجماعى وجمعاوات
فالسبب في هذين المعدولين الصفة والعدل ولم يذكرهما لأنه
لم يرد استيفاء الأصناف كما لم يرد استيفاء الأفراد بل مراده الإشارة
إلى أنواع ما كان غير منصرف حالتي التنكير والتعريف وما
أي الاسم الذي حصل في آخره ألف التأنيث عطف على التركيب سواء كانت
تلك الألف مقصورة أو ممدودة مثال الاسم الذي فيه الممدودة كحمراء
من الصفات وصحراء من الأسماء ومثال ما فيه المقصورة نحو حبلى
وبشرى وإنما كان كل منهما غير منصرف لأن ألفي التأنيث كما عرفت
قائم كل منهما مقام السببين والجمع الأقصى عطف مثل ما غير مرة
وتقييده بالأقصى احترازا عما ليس كذلك من الجموع سمي به لبلوغه الغاية
القصوى في التكثير المغير للصيغة بتكرر الجمعية حقيقة أو حكما كما
ذكرنا وأمثلة الجمع مرة أخرى جمع التكسير لكنه يجوز أن يجمع جمع
السلامة مثل أيامنين جمع أيامن جمع أيمن جمع يمين وكصواحبات جمع
صواحب جمع صاحبة والمعنى بالجمع الأقصى كما يشير إليه هو الجمع
الذي أوله مفتوح وثالثه الألف وبعدها حرفان مثاله الكائن كما سيأتي
وراء أو مثل وهو جمع السورة جمع سوار أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن

مثل أناعيم جمع أنعام جمع نعم بفتح النون والعين وهو من الحيوان ذو القوائم
الأربع فإن كلا من أساور وأناعيم غير منصرف للجمعية المتكررة حقيقة
لأنه جمع مرة بعد أخرى جمع التكسير فقام مقام السببين كما عرفت
عليه وما عطف على المقدم وسواء أساور أو على القريب أي
وكالاسم الذي كان على هاتين أساور وأناعيم لفظا ومعنى
حال كون ذلك الاسم من الجموع احترز بهذا القيد عن سراويل
فإنه منصرف لكونه مفردا ليس بجمع حتى احتاج إلى التمحل من جعله
غير منصرف بأن قال إما لأنه لفظ أعجمي وإن كان غير جمع حقيقة
لكنه جمع حكما لموافقته أناعيم زنة وإما لأنه جمع سروالة تقديرا
فكأنه سمي كل قطعة منه سروالة ثم جمع على سراويل فإنه وإن لم يكن
جمعا تحقيقا لكنه جمع تقديرا حال كون ذلك الاسم بعد كونه جمعا
من الجموع مما أي من الجمع الذي كان بعد ألفه حرفان فقوله
مما كان حال من الموصول في قوله وما كان أو عن اسم كان وقوله بعد
ألفه ظرف مستقر خبر مقدم لكان وحرفان اسم مؤخر له أو ثلاثة أحرف
عطف على اسم كان أوسطها مبتدأ ساكن خبره والجملة مجرورة المحل
بأنها صفة أحرف مثال حالة الحرفان كمساجد ومثال حالة الأحرف الثلاثة
كمصابيح وإذا كان الأمر كذلك فإن كان الأوسط متحركا كان الاسم الذي
هو جمع بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها متحرك منصرفا مثال المتحرك الأوسط
كائن كصياقلة جمع صيقل وهو الصائغ الذي يجلو السيف وإنما انصرف

مثل هذا الجمع لانه لما كان الاوسط متحركا كان مشابها للمفرد لفظا و
معنى مثل كراهية بتخفيف الياء اما لفظا فظ واما معنى فلان صيافلة
جمع يقع على الكثير فكذا الكراهية مصدر سهم جنس يطلق على الكثير
فان كان ثاني الحرفين الواقعتين بعد الالف اي بعد الف التكسير ياء
اصلية او مقلوبة حذفتها اي الياء في حالتي الرفع والجر لثقل الضمة
والكسرة على الياء ونونت ذلك الاسم بالتنوين الذي هو عوض عن حركة
الياء المحذوفة اولا للاستثقال او عن الياء نفسها اثبتها اثبت اي الياء
في حالة النصب حال كون الياء مفتوحة بغير تنوين مثاله في الرفع نحو جاء
جوار في الجر نحو مررت بجوار واما في النصب فتقول رايت
جواري بالنصب لكونه غير منصرف في هذه الحالة اتفاقا فان
جواري في حالة النصب غير منصرف لكونه على مثال الجمع الاقصى
مثل نحو المساجد واما هو في حالتي الرفع والجر فمختلف فيه فقال
بعضهم انه منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف وذلك لان الاعلال
متعلق بذات الكلمة وماديتها متقدم على منع الصرف فانه متعلق
بحالها بعد تصحيح صيغتها وعلى هذا فاصل جوار في الرفع جواري
بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبعد الاعلال
على ما هو الاصل فاستثقلت الضمة على الياء ثم حذفت الياء لالتقاء
الساكنين فصار جوار مثل سلام وكلام لفظا ومعنى ولم يبق على
مثال الجمع الاقصى فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه

للصرف كما كان كذلك قبل الاعلال وقال بعضهم انه بعد الاعلال
غير منصرف لانه وان لم يبق على مثال الجمع الاقصى لفظا لكنه على تقدير
لان الياء مقدرة لاجل الاعراب فقدرت لمنع الصرف لانها كما لفظيا
للاسم والتنوين للعوض لا للصرف وقس على حالة الرفع حالة
الجر بلا تفاوت وبعض العرب تثبت الياء حالة الجر لخفة الفتحة كما
في حالة النصب ذهابا الى تقدم منع الصرف على الاعلال تقول مررت
بجواري كما تقول رايت جواري واعلم انه اذا كان المقام محل تامل
تمنى وارادوا ان ينبه المخاطب عليه بعد ما لم يتنبه اذ عانه ولا يغفل
عنه قال علت كلمته فاعلم انه لا اله الا الله او مؤخرا كما قال المصنف رحمه الله تعالى
فاعلم ان هذا المحل اي نحو جوار محل تامل ومطرح افكار اذ منهم من صرفه
في هاتين الحالتين وجعل تنوينه للصرف مع انه يرد عليه ان الياء اذا كان
مقدرا للاعراب فليقدر لمنع الصرف ايضا لكون كل منهما حكما لفظيا
وان الاولى في الجر ان يقال مررت بجواري بالفتحة لخفتها ومنهم من لم يصرفه
وجعل تنوينه للعوض لا للصرف مع انه يرد عليه احد الامرين اما اثبات الياء
في الجر كما في النصب واما حذفها في النصب اكتفاء بالكسر كما في الجر ومن العرب من
يثبت الياء في الجر ايضا ويمنعه الصرف وبعض العرب تحذف جواري حالة
النصب بالالف وتقول جوارا وليس يعتبر هذه الالف حتى يلزم ان يكون
بعد الالف ثلثة احرف اوسطها متحرك فيكون حينئذ منصرفا بل يكون في ما بعد الالف
كما جد فلذلك قال فاعلم تنبيها للطالب على ان هنا بحثا وعلى ان هذه الا

اعلم فان قيل ما معنى اعلم ههنا قلنا مفعول اعلم محذوف وتقديره فاعلم هذه المسالة

لا تعينه وستة منها احد عشر نحو عثمان منعت من الصرف حالة التعريف وبعض الاسم

الاعجمي العلم اي الاسم المنسوب علميته الى العجم بان كان علما فيه كما تقول جاء في

زيد البصري الاب اي زيد المنسوب ابوه الى البصرة فالاعجمي مضاف الى العلم

اضافة لفظية او المراد بتوصيف الاسم الاعجمي بالعلم كونه ذلك الاسم

علما في العجم قبل تسمية العرب والا فلو سميت بنحو فرند صدق انه الاسم الاعجمي

العلم مع انه لا يكون غير منصرف لما بان في هذه الصحيفة وذلك اي

كون الاسم الاعجمي علما فيه اما حقيقة نحو ابراهيم واسمعيل فانهما غير

منصرفين للعجمة والعلم او حكما كقالون بمعنى الجيد في الاصل فانه ليس

بعلم في العجم لكنه لما استعملته العرب علما وسمته احد رواة القراء لجودة

قراءته قبل ان تصرفت فيه بتصرفاتهم المخصوصة بهم من ادخال

الام مثلا كان بمنزلة ما كان علما في العجم حقيقة فمنع الصرف وان سميت

بنحو لجام او فرند مما لم يكن علما في العجم لا حقيقة ولا حكما جاز صرفه لان

العجمة النكرة اي العجمة المنسوبة الى النكرة بان كانت حاصلة في ضمنها

يعني ان عجمة اسم لم يكن علما في العجم غير مؤثرة في منع الصرف لانه لما تصرفت

العرب فيه بالاضافة والتنوين وغيرهما من التصرفات الخاصة بهم لم يبق

للعجمة فيه اثر حيث لم يوجد فيه شيء من تصرفاتهما ولا تاثير لعدم ظهور الخفية

فيهما وما حصلة في آخره عطف على قوله الاسم عجمي العلم عطف الجزء على الجزء

لان خبر هي مجموع المعطوف والمعطوفات عليه الف ونون مزيدتان متلازمان

لا ينفك احدهما عن الآخر فلا يرد التثنية نحو زيدان ان صرف مثاله في آخره

الالف والنون من مضموم الفاء كعثمان ومن مفتوحها مروان ومن

مكسورها عمران فان كلا من هذه الاسماء غير منصرف للالف والنون

والعلمية وما فيه وزن الفعل عطف الجملة الظرفية او الاسمية صلة ما

وصفته وما معها معطوف على المقدم او على القريب والاضافة في

قوله وزن الفعل للاختصاص اي وزن له اختصاص به حقيقة بان يوجد

في اوزان الاسم الا بالنقل الى العلمية نحو شمر وضرب على صيغة الماضي

المجهول او حكما بان يكون في اوله زيادة كزيادة الفعل غير قابل لتاء

التانيث المتحركة كاحمد ويزيد ويشكر فان كلا منها غير منصرف للوزن

والعلمية فان احمد مثلا في حكم الوزن المختص بالفعل حيث وجد في اوله

كزيادته ولم يقبل تاء التانيث المتحركة كالفعل فاذا سميت بنحو يعمل

كان ايضا كذلك غير منصرف للعلمية ولوزن فان العلمية وضع ثاني

مانع للزيادة والمعدول مثاله كائن كعمر وزفر فانهما غير منصرفين

للعلمية والعدل وانما قال عدلا عن لفظ عامر وزافر المتوفين لا

نهم لما وجدوهما في كلام فصيح لا يدخلهما الجر مع التنوين ولم يجدوا فيهما

سببا ظاهرا غير العلمية فاحتاجوا الى اعتبار سبب آخر معها لئلا يلزم

منع الصرف بلا نصابه وهو السببان او سبب واحد متكرر ولا سبيل منع

الخلو فاعتبروا العدل لامكانه واستحالة غيره ففرضوا وقدروا ان

المستمر بعمر او زفر فكانه سمي اولا بعامر او زافر ثم عدل عنهما الى

التسمية بعمر او زفر ونظيره في المعدول اسم ابي بكر الصديق رضي الله

عنه كان اسمه اولا عبد الكعبة ثم سماه النبي صلى الله عليه وسلم وعدل
عنه الى التسمية بعبد الله فيكون ما عدل عنه عمرو وزفر معرفة فرضا وتقديرا
كما انهما موضعان تحقيقا فلذلك قال عن عامر وزفر المفروضين و
المؤنث حال كونه تانيثه لفظا اى لفظيا بان يكون في لفظ التاء او المؤنث
من جهة اللفظ كطلحة فانها ممنوعة من الصرف للعلمية والتانيث
اللفظي سواء كان علما للمذكر او للمؤنث ولعل سلمى مكان طلحة سهو
من قلم كما وقع الثاني في بعض النسخ وهي الصحيحة لان الصدد
في المؤنث الذي كان غير منصرف في التعريف للتانيث والعلمية
بل الكلام فيما اخذ سببه التعريف واما اسم سلمى فغير منصرف
في الحالين التنكير والتعريف معا لالف التانيث ولزومها فلا
حاجة الى اعتبار التعريف او حال كون تانيث ذلك المؤنث
معنى اى معنويا او المؤنث من جهة المعنى فلفظا ومعنى حالان من
ضمير تحت المؤنث راجع الى لام الموصول او تمييزان عن نسبة
المؤنث الى هذا الضمير والمراد بالمؤنث المعنوي ما بتاء مقدرة
سواء جاز ظهورها في التصغير نحو قدم حيث يقال قديمة او لم يجز
كعقرب فانه يقال عقيرب لا عقيربة وسواء كان في المتحرك الا
كسعاد وزينب في اسمي امرأتين فانهما غير منصرفين للعلمية
والتانيث المعنوي او لم يكن كعناق كما لو كانت اسم رجل وصرفها
تفصيل كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى والاسمان اللذان الف جعلا

تانيث فاعله راجع الى الموصول وقوله اسما واحدا مفعول
الثاني عطف على القريب وهو قوله والمؤنث لفظا او على
المقدم والمراد بجعلهما اسما واحدا ان يتركب احدهما بالآخر
تركيبا مزجيا من غير اعتبار نسبة بينهما مثال هذا النوع
السادس كائن كمعدي كرب اسم لرجل مركب من معدي
وكرب غير منصرف للعلمية والتركيب المزجي وكذا بعلبك
اسم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب
هذه البلدة غير منصرف للعلمية والتركيب المزجي فان قلت
ان محل الصرف ومنعه اسم واحد لا الاسمان فكيف قال المص
والاسمان قلت ان قوله والاسمان باعتبار الاصل لا باعتبار
المآل وكونه غير منصرف بعد جعلهما اسما واحدا الا ترى الى قوله
جعلا اسما واحدا ولا يرد نحو خمسة عشر وسيبويه فان كلا
منهما من قبيل المبنيات وغير المنصرف من المعربات الا ترى
الى ان ما في قوله وما وجد ذلك فيما تقدم عبارة عن اسم
معرب وكل ما لا ينصرف في المعرفة اى في حالة التعريف
اى العلمية سواء كان المؤثر في ذلك العلمية
مع سبب آخر من الستة المذكورة او الف التانيث
والجمع ينصرف في النكرة اى في حالة تنكيره بان يراد
بالعلم احد من الجماعة المسماة به مثل جاءني احمد رايت

الحمد آخر على معنى جاء أحد من الجماعة المسماة باحمد ورأيت
احداً آخر من تلك الجماعة ولذا جاز وصفه بالنكرة او يجعل
عبارة عن الوصف المشتهرة صاحبه كقولهم لكل فرعون
موسى اى لكل مبطل محق وذلك اى انصراف ما لا ينصرف
في التعريف عند التنكير لانك اذ قد سمعت ان العلمية
انما تؤثر مع احد سبعة اسباب فهى شرط لاربعة منها وهى
العجمة والالف والنون اذا كانا فيهم والتانيث بالتاء والتر
كيب فاذا نكر العلم الذى فيه شئ من هذه الاربعة بقى بلا
سبب لزوال العلمية بالتنكير والسبب الآخر بزوال
الشرط وغير شرط لاثنين منها وهما العدل ووزن الفعل
فاذا نكر العلم الذى فيه شئ منهما بقى على سبب واحد وهو
العدل او وزن الفعل ومن المعلوم ان السبب الواحد الغير
المتكرر غير كاف في منع الصرف وانما قلنا ان العلمية
غير شرط فيهما لانهما لو كانت شرطاً لما يشترطهما لما اثر
العدل في ثلث ورباع والوزن في احمر مع ضد العلمية وهو
الصفة لامتناع تحقق المشروط بدون شرطه ثم اراد ان
يستثنى من هذا الحكم العام ذاهبا مذهب سيبويه فقال الا نحو
احمر من الاسم الذى كان معنى الصفة فيه قبل العلمية متحققاً و
هذا الاستثناء من فاعل ينصرف في النكرة وهو ضمير

راجع

الى المبتداء ان سميت به اى بنحو احمر رجلا فانه غير منصرف
للوزن والعلمية اتفاقاً كما كان كذلك للوزن والصفة قبل التسمية
ثم ان نكرته باحد الطريقين السابقين فانه لا ينصرف ايضاً عند
سيبويه للوزن والصفة الاصلية وحجته ان احمر كان قبل العلمية غير
منصرف للوزن والصفة فلما جعل علماً لشئ زال الوصف الاصلى
الدال على العموم بعروض العلمية الدالة على الخصوص فصار ايضاً
غير منصرف للوزن والعلمية ثم لما نكر عاد الى ما ثبت له في اصله
من منع الصرف للوزن والصفة خلافاً للاخفش فانه ح منصرف
عنده وما تمسك به الاخفش ان الوصفية قد زالت بالعلمية ولكن
بالتنكير زالت قط لا يعود فبقى على سبب واحد وهو الوزن فيصير
منصرفاً وكائن كذا المذكور من نحو احمر في الاستثناء من هذا الحكم
ما فيه الف التانيث بعد الجملة الظرفية او الاسمية صلة ما وهو مبتدأ
مؤخر مقصورة كانت تلك الالف او ممدودة نحو حبلى وصحراء فانه غير
منصرف في التعريف والتنكير باتفاق وكذا مستثنى من هذا الحكم فعلا
ن الذى مؤنثه مبتداء فعلى خبره الجملة صلته نحو سكران فانه غير
منصرف للصفة والالف والنون واذا جعلته علماً كان ايضاً
غير منصرف للعلمية والالف والنون ثم اذا نكرته باحد الطر
يقين السابقين كان غير منصرف عند سيبويه ومنصرفاً عند الا
خفش مثل احمر بلا فرق بينهما وكذا الجمع الاقصى مستثنى ايضاً

مساجد فانه ممنوع الصرف للجمع الحالي فاذا جعلته علما لشي
كان ايضا غير منصرف للجمع الاصلي ثم متى نكرته منعت الصرف ايضا
باتفاق بينهما للجمع الاصلي فان الجمع المعدود من الاسباب التسعة
اعم من ان يكون حالا او اصلا واما من قال ان نحو مساجد اذا كان
علما فقد شابه الاعجمية المعرفة في فقدان النظير في الاحاد فكان غير
منصرف لمشابهته الاعجمية وحدها او مع الجمع فقد جعل الاسباب التسعة
عشرة بزيادة شبه الاعجمي والاسم المؤنث الثلاثي قوله الساكن
مضاف الى قوله الاوسط اضافة لفظية يجوز فيه اي في ذلك الاسم
الصرف ان اعتبر مقاومة الخفة الى حصلة بسكون الوسط احد
السببين وتركه اي ترك الصرف ان لم تعتبر المقاومة بل نظر الى
وجود السببين ظاهرا مثاله نحو هند ودعد ففيهما العلمية والتانيث
ونوح ولوط ففيهما العلمية والعجمة الا ان الصرف فيه اولى لكونه
الاصل ولورود التنزيل عليه كقوله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين
بنون نوح وقوله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا واما اي
الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الاوسط الذي فيه سبب ثالث
بعد تحقق الاثنين مثاله كماه وجور في اسمي البلدتين ففيهما
العلمية والتانيث والعجمة لم ينصرف البتة لوجود التبيين على
كل تقدير قوله لم ينصرف خبر قوله واما ما فيه سبب فقد جاء بغير
الفاء وكذا خبر مقدم اي مثل ما فيه سبب ثالث في وجوب المنع المؤ

المؤنث المعنوي قوله المتحرك الاوسط مثل تركيب الخمس الوجه
مثاله نحو سقر فان فيها العلمية والتانيث لانها علم للدركة من
دركات النار والقاء في قوله فان حكمه للتعليل للتغيير المذكور اي لان
حكم المتحرك الاوسط اذا كان في المسمى تانيث حكم المؤنث المعنوي
الرباعي في لزوم منع الصرف فانه غير منصرف البتة سواء كان
في المسمى تانيث او لا مثاله سعاد وزينب فان كلا منهما غير
منصرف البتة للعلمية والتانيث المعنوي لقيام الحرف الرا
بع مقام التاء ولذا لم يجز ظهور التاء في تصغير الرباعي تقول عقيرب
لا عقيربة كما تقول قديمة في قدم وانما كان حكمه لان حركة الوسط
بمنزلة الحرف الرابع والدليل على ذلك التنزل انك اذا
الحقت ياء النسبة بالاسم الذي في اخره الف فان كانت رابعة
مع سكون الوسط ... القلب والحذف مثل جبلوي وجبلي في
النسبة الى جبلى وان كانت خامسة فالحذف لا غير كجباري
لا جباروي في جبارى واما اذا كان الوسط متحركا فحكمها حكم
الخامسة في لزوم الحذف لتنزل الحركة منزلة الحرف فصار كان
الالف خامسة تقول جمزي لا جمزوي في جمزى فكذلك ههنا
اجروا نحو سقر مجرى سعاد اذا كان في المسمى تانيث لكونه كل منه
منع الصرف والنسبة حكما لفظيا فلم يصرفوه البتة واعلم اولا
ان نوعا من المؤنث الرباعي وهو فعال على ثلثة اقسام الاول

ماكان علماً وهو على صنفين الاول ماكان علماً لعين من الاعيان المؤنث
نحو حذام فان فيه مذهبان الاول وهو مذهب بني تميم الاعراب مع منع الصرف
لان فيها علمية وعدلاً وثانيها قلنا ان فيها العدل لكونها اي حذام
معدولة عن حاذمة وانما اعتبروا العدل في هذا القسم مع انه لا احتياج اليه
لوجود سببين اخرين غيره لانهم لما ارادوا ان يبنوا ما اخره راء كحضار
وظفار قدروا العدل في ذات الراء لتحصيل سبب البناء وقدروه فيما الراء
فيه كقطام اطراداً للباب اي لباب فعال التي كانت
علماً والمذهب الاخر وهو مذهب اهل الحجاز البناء على الكسر لمشابهتها
فعال التي بمعنى الامر نحو نزال زنة وعدلاً ثم انه رجح مذهب البناء
ذكره تمسكاً بقوله وعليه اي على المذهب الثاني قوله اي قول الشاعر
وهو خيثم بن صعب قال هذا البيت في حق امرأته حذام وقيل قائله
امرأة من العرب فقد كسر الضمير في قوله اما بناء على ان الاكثر
انه لحنه واما على ان ضمير قوله راجع الى الشاعر وهو اسم لا صفة
فنائل اذا قالت حذام فصدقوها هذه الفاء لجواب الشرط فانما القول
اي المقول الفاء للتعليل ما اي القول الذي قالت حذام فاختار الشاعر
بناء حذام على الكسر في الموضعين مع انهما فاعل قالت فيهما وانما قدم
مذهب الاعراب مع كونه مرجوحاً لكونه مناسباً لسعادة زينب ولان
الاصل في نحو حذام لكونه اسماً الاعراب والبناء عارض لعارض وهو
المشابهة بفعال بمعنى الامر والصنف الثاني ماكان علماً للمعنى من المعاني كحماد

بمعنى المحمدة وهي ايضاً مؤنث سماعي لانها علم للحقيقة مبني لمشابهتها
بفعال بمعنى الامر زنة وعدلاً اعلم ان المعلوم من الكافية وشروحها ان
الاختلاف بين بني تميم واهل الحجاز فيما كان علماً لمعين من الاعيان و
المصطور الصواب ان الاختلاف فيما كان علماً لعين من الاعيان و
المصطور او لمعنى من المعاني وكلام المصنف متشابه بل مائل الى ما في
الكافية لانه قال ونحو حذام فتامل والقسم الثاني من فعال ما اشار
اليه بقوله وكذا مؤنث رباعي مبني على الكسر فعال التي تختص بنداء
المؤنث مثالها نحو يا لكاع ويا فساق ويا خباث بمعنى يا لكعاء و
يا فاسقة ويا خبيثة تشبيهاً لها بفعال بمعنى الامر زنة وعدلاً والدليل
على اختصاص فعال هذه بنداء انما هو الاستعمال الشائع الذي هو بمنزلة
القياس واما قوله اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع
فشاذ حيث استعملت لكاع في غير النداء وجعل خبر مبتداء فقوله ما
اطوف جملة فعلية مؤولة بالمصدر منصوبة المحل بانها مفعول
مطلق وقوله اوي اي راجع متكلم مضارع والقسم الثالث
ما اشار اليه بقوله وكذا مؤنث معنوي مبني على الكسر فعال
التي كانت بمعنى الفعل اي فعل الامر مثالها نحو نزال وتراك فانهما
بمعنى انزل واترك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند امام النحاة
سيبويه قالوا اراد به كثرة مجيئه منه وانما اخره عن القسمين الاو
لين مع انه اصل ومقيس عليه لهما في البناء لما ان هذا المبحث لغير المنصرف

من المؤنث الرباعي فبانت الاولين ابين واظهر مع ان القسم الاول
وهو نحو قطام معرب غير منصرف على مذهب فصار تقديمهما عليه انسب
نظرا الى المقام اما بناء نحو نزال فلوقوعه موقع فعل الامر على مذهب
البصريين ولتضمنها معنى لام الامر على مذهب الكوفيين واما تانيثها
فيدل ليل قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج الذعر
فنزال هنا نائب فاعل دعيت واسامة جنس الاسد والذعر الخوف
ويدل ليل ما ذكر الشيخ عبد القاهر ان نزال عدل عن انزلي وانث
الفاعل وهو الياء في انزلي لقصد تانيث الفعل كما انث الفعل بالحاق
علامة التانيث لتانيث الفاعل في ضربت هند وفائدة تانيث الفعل
التوكيد والمبالغة فمن قال نزال يا زيد فكانه قال انزل ثلث مرات
فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة كذا اذا
على قصد تكرير الفعل ثلث مرات ونظير هذه الياء الواو في قوله رب
ارجعوني على ما ذكره ابو عثمان ان المعنى رب ارجعني رب ارجعني
رب ارجعني والالف في قوله القيا ما الخفى الق الق فقد ثنى الالف وعلى
قصد تكرير الفعل ثلث مرات والالف على قصد تكريره مرتين
كما ترى فلما عدلت نزال عن انزلي استعملت في الكلام مؤنثا
لكيلا يكون المعدول على نهج المعدول عنه وكل ما لا ينصرف
اذا اضيف الى شيء بالفعل او دخله الالف واللام انجر
بالكسر اما انجراره عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول

من

من قال انما منع الجر بالكسر منه بتبعية التنوين فلما انه لما لم يحق
الكلام عندهما التنوين لم يتصور وجوده فيه فيتصور سقوطه ولما لم يتصور
ذلك المتبوع لم يتصور تابعه وهو سقوط الجر بالكسر او نقول بعبارة
اخرى ان سقوط الجر تابع لسقوط التنوين وهو تابع لثبوته فلما لم
يقع الثبوت لم يقع تابعه ولا تابع تابعه وهو سقوط الجر بالكسر
واما على قول من قال ان الجر بالكسر ممنوع منه اصالة لا تبعا كالتنوين
فلما ان المقصود منع بعض ما لا يوجد في الفعل لا كله لان ما
يشبه شيء الشيء لا يقتضي ان يجري عليه جميع احكامه بل قدر الاجزاء
على قدر المشابهة الا يرى ان مشابهة غير المنصرف للفعل
صورية لا حقيقية فلذا لم يمنع منه حقيقة الجر كما منع من الفعل بل
منع الجر بالكسر فقط وهو الاصل في الجر بالفتح او بالياء كما في جبليين
ممنع الجر بالكسر في بعض الاحوال لا في جميعها لئلا يجري اعراب
غير المنصرف مجرى اعراب الفعل في الخلو عن الجر على
كل حال وانما اختص ذلك اي عدم منع الجر بحالتي الاضافة
واللام لان بهما اكتسب جانب الاسمية قوة لان كلا منهما
صفة قوية للاسم لتضمنها اغراض كثيرة له فلم يمنع في هاتين
الحالتين ما منع لاجل مشابهة الفعل من الجر وانما قال انجر ولم
يقل انصرف لان انجراره متفق عليه وانصرافه مختلف فيه رعاية
للمذاهب ولا الكسر لئلا يتوهم البناء لان الكسر كثيرا ما يستعمل

في الحركة البنائية ولم يسكت عن قوله بالكسر للتنصيص على المقصود وهو الجر اذ مع بالكسر لا يتغيره من الفتح وانما قلنا رعاية للمذاهب لان للنحاة في الاسم المذكور خلافا فان احمر مثلا اذا سمي به ونكر ثم بورث العلم والعلم حين ثم منهم من حكم بان هذا الاسم في هذا بين الى لتبين منصرف مطلقا وهذا المذهب موافق لتعريف المص وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين وكان في موضع الجر مفتوحا ومنهم من حكم بانه غير منصرف مطلقا ومنهم من رده وقال ان لم يكن في الاسم علتان فمنصرف وان وجدتا كالاحمر والسكران ومثل المساجد والحمراء فغير منصرف وهذا هو الموافق لتعريف ابن الحاجب بقوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما تقول مررت بالاحمر والحمراء بالكسر وانما اعاد الباء في قوله وبعمركم وعثمانكم بالكسر تنبيها على استقلال المعطوف وان قلت كيف يلزم تعريف المعرف في اضافة العلم قلت لا لان اضافته الى ما اضيف اليه بعد تنكيره باحد الطريقين السابقين او لان الاضافة الى المعرفة انما تفيد التعريف اذا كانت باعتبار العهد كما سبق وان لم يعتبر العهد فلا كاضافة عمرو وعثمان الى ضمير المخاطبين بعد جعلهما نكرة اولا باعتبار العهد ولما فرغ عن بحث المعرفة في قسميه فقال المبني الذي هو قسم من مطلق الاسم ضربان الاول لازم وهو ما لم يكن له حظ من الاعراب جدا المانع مع انه اسم

مستحق له نظرا الى ان الاصل في الاسم مطلقا الاعراب والثاني عارض وهو ما له حظ من الاعراب في بعض المواضع فاللازم الفاء للتفسير اي المبني اللازم ما اي اسم تضمن معنى الحرف والمراد بالتضمن هنا هو التضمن الكامل وهو الثابت في جميع استعمالات ذلك الاسم كما هو المتبادر من المطلق فلا يرد بعض افراد المبني العارض مما تضمن معنى الحرف في بعض المواضع دون بعض مثل المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس كنحو لا رجل في الدار فان تضمن رجل معنى من وكذا تضمن الجزء الثاني في خمسة عشر معنى واو العطف غير كامل لعدم ثبوته في جميع استعمالاتهما كاين فانه متضمن في جميع استعمالاته لانه اما معنى حرف الاستفهام مثل اين زيد اي افي البيت ام في المسجد ام في غيرهما واما معنى حرف الشرط كقولك اين تجلس اجلس اي ان تجلس في المسجد اجلس فيه الى غير ذلك ومتى فانه ايضا متضمن في جميع استعمالاته لانه اما معنى حرف الاستفهام مثل متى سفرك اي اليوم ام غدا ام بعد غد وكذا كيف فانه متضمن معنى حرف الاستفهام في جميع استعمالاته لانه تقول كيف زيد اي اصحيح هو ام سقيم او كاين اسم شبهه اي الحرف كالهمزة او هذه للتنويع والمراد بالاشتباه المذكور اي المشابهة ايضا

المناسبة الكاملة وهى الثابتة فى جميع استعمالاته لان المطلق
ينصرف الى الكامل فلا يرد الغايات نحو قبل فى قولك جئتك
من قبل اى من قبل زيد وكذا الصدر من المركب نحو خمسة عشرة
وبعلبك فان مشابهتها للحرف فى الافتقار الى المضاف اليه
المنوى والى الجزء الثانى فى مثل هذين التركيبين لانه كل تركيب
كالذى اى كلفظ الذى والتى من الموصولات ونحو لفظ
ذلك من اسماء الاشارة اتى بلفظ نحو ولم يكتف بعطف
ذلك على مدخول كاف التمثيل تنبيها على استقلال المعطوف
فى كونه صنفا على حدة من النوع الثانى وهو ما اشبه الحرف او المعنى
ونحو ذلك مما يشابه الحرف من سائر الموصولات كاللذان
واللذين والذين وما ومن من اسماء الاشارة وذلك فشبه المو
صولات واسماء الاشارة للحرف فى الاحتياج الى الغير ان قلت
ان هذا التعريف ينتقض بالضمائر واسماء الافعال والاصوات
كصه ونخ وغاق قلت ان مطمح نظره بيان ما فى الكتب الثلثة
او بيان ما كثر استعماله من الاسماء المبنية فالصوت ليس بالاسم لانه
ليس بكلمة لانه لا يدل على معنى بالوضع واسماء الافعال ليست مما كثر
استعماله والضمير شبيه الحرف فى الاحتياج الى المكنى عنه ذكره
الفاضل الهندى او نقول الضمير معرب باعراب غير صريح كما سنذكره
فى اواخر الكتاب او نقول لعل بناء ما كان بمعنى الامر من الاسماء

الافعال لتضمنه معنى لام الامر عند المص كنزال عند الكوفيين و
اما ما كان بمعنى الماضى كهيهات فاشبه الحرف اى مناسبته بسبب
مشابهته لاسم الفعل بمعنى الامر فى كون كل منهما اسما لفعل وبكل
وجه وبالجملة ان المبنى اللازم من الاسماء عنده ما تضمن معنى الحرف
او ما ناسبه بالذات او بالواسطة كمناسبة هيهات ونظيرها مناسبة
المنادى من المبنى العارض لكاف الخطاب فى ادعوك وبواسطتها
ناسب الحرف المبنى هى الكاف فى ذلك واياك لكن لم يكن بناء المنادى
لازما لمانع سنذكره ونقل هذا دليل بعد الوقوع ولم يلتفت الى مناسبة
المبنى اللازم منه الماضى او الامر بغير اللام لانه لما كان بعض الا
فعال معربا كالفعل المضارع كما سبق والنهى والامر باللام
وكذا الامر بغير اللام على قول صار فى بنائهما نوع فتور حيث تخطى
الماضى نحو الاعراب خطوة فبنى على الحركة واما الحروف فلا شئ
منها معرب فكانت اليق بان يقاس عليها ما بنى من الاسماء
والدليل على ذلك قوله الاتى واما الحروف فلا يكون بناؤها
الا لانها واما بناء نحو لما بمعنى حين والكاف بمعنى المثل ومذ
ومنذ اذا كانا اسمين فلبقائهما على صورة الحرفية اى لشبههما
بالحروف صورة بل معنى ايضا وبما ذكرنا من توجيه التضمن و
المشابهة بالجملة على الصلاح سقط اعتراض الشارح الفاضل بان
تعريف المص اللازم ليس على وجه لفساده طردا وعكسا اى جمعا

ومنها اى المبنى العارض الذى هو قسم من الاسم المبنى نحو اشياء
بحكم الكسائى وهى جمع شيء كافعال او كاصدقاء اصلها اشيئاء
بثلث همزات حذفت المتوسطة فوزنها افعاء او مقلوب
شيئاء كصحراء فوزنها لفعاء احدها المضاف الى ياء المتكلم
ان كان اعرابه بالحركات وان كان بالحروف يكون معربا
لفظا مثل غلاماى وغلامى ونحو مسلمى رفعا نحو غلامى فهو مبنى
عندهما بناء عارضا لانه ان لم يبن وجرى عليه الحركات لزم احد
الامرين اما خروج الياء عن المدة واما انقلابها واوا او الفا
وكل منهما خلاف وضعها فبنى على الكسر فبقى الياء على صيغتها
من البائية والمدة وقول من قال انما صار المضاف الى الياء
مبنيا لتنزل آخره منزلة وسط الكلمة لشدة امتزاجه بالياء
ساقط لانه يرد عليه ان كل ضمير مجرور ياء او كافا او غيرهما
ممتزج بجاره لشدة الامتزاج مع انه لم يذهب
احد الى بناء غير المضاف الى ياء المتكلم حتى قال البعض ان
المضاف الى الياء ايضا معرب تقديرا فى الاحوال الثلث
وقيل رفعا ونصبا وجرا لفظى ومنهم من قال ان المضاف
الى الياء ليس بمعرب ولا مبنى كالخنثى المشكل والثانى من المبنى
العارض المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد والمراد ههنا ما يقابل
المضاف وشبهه فيدخل فيه مثل يا زيدان ويا زيدون وانما عرض

البناء على المنادى الموصوف لعروض المشابهة للحرف عروضا
غير كامل بسبب وقوعه موقع كاف ادعوك ولذا صار بناؤه عا
رضا لا لازما وتلك الحرف كاف الخطاب فى اياك وذلك من حيث
الافراد والخطاب والتعريف وانما بنى على الحركة التى هى عارضة
فيما صارت فيه مع ان الاصل فى البناء هو السكون اشعارا بعروض
البناء وعلى الضم لانه فى الكسر التباسا بالمنادى المضاف الى الياء
المحذوف عنه الياء اكتفاء بالكسر نحو يا غلام وفى الفتح ايضا التباسا
بالمنادى المنكر فيما لا ينصرف فانه اذا قيل يا احمر بالفتح لم يعلم انه
المراد معين فالحركة بنائية او غير معين فالحركة اعرابية فلما بنى
الواحد على ما يرفع به من الضم حمل المثنى والمجموع عليه وبنيا على الالف
والواو كما مر وانما لم يبن من المنادى ما لم يكن مفردا بان كان مضافا
او شبهه نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لفقدان المشابهة فى الافراد و
انما لم يبن ما لم يكن معرفة نحو يا رجلا لفقدانها فى التعريف والثالث
من المبنى العارض النكرة بكسر الكاف المفردة حال كونها مع لا التى
لنفى الجنس نحو لا رجل فى الدار فمعناه نفى الكينونة فى الدار عن جنس الرجل
لا نفى الجنس نفسه لانه يلزم الكذب وانما بنى ذلك لعروض التضمن
فى هذا المحل لمعنى من الاستغراقية اذ معنى قولنا لا رجل فى الدار لا
من رجل فيها وانما قلنا ذلك لان قولنا هذا جواب لقولك
هل من رجل فى الدار تحقيقا او تقديرا فقدر من فى الجواب ليطابق

السؤال ولم يتلفظ بها اعتمادا على القرينة وروما للاختصار
فقس على هذا المثال امثاله نحو لا حول ولا قوة الا بالله على بعض
الوجوه وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لزيادة الخفة
ولتوافق حالَي الاعراب والبناء وبني على ما يقوم مقام الفتح
من الكسر والياء المفتوح ما قبلها والياء المكسور ما قبلها مثل
لا ضاربات بالكسر بلا تنوين ولا ضاربَيْن ولا ضاربِين لك فالمراد
بالمفردة ههنا ايضا ما لم يكن مضافا ولا شبهه فيدخل فيها المثنى
والمجموع فقد احترز بها عما اذا كان ما كان مع لا المذكورة مضافا
او شبهه فهو ح لم يكن مبنيا بل معربا منصوبا لانها تعمل عمل ان و
الاضافة خاصة قوية للاسم ترجح جانب اصله وهو الاعراب
وبالنكرة عن المعرفة مع لا فانها معها غير مبنية بل مرفوعة لعدم
تضمنها معنى الحرف وعدم مشابهتها له والرابع من المبني
العارض العدد المركب مع آخر تركيبا تعداديا بحيث لم يشابه
الاول للمثنى بسقوط النون بقرينة المثال وعلى هذا يدخل فيه
نحو خمسة عشر من احد عشر وحادي عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر
الا الاول من اثنى عشر واثنتى عشرة فانه معرب اعراب المثنى
كما سيأتي لكنه يخرج عنه ثم ما بني بناء عارضا بسبب التركيب
الاسم الاول من نحو بعلبك فانه مبني ههنا بناء عارضا لتنزل
آخره منزلة الوسط بسبب التركيب المزجي واما الثاني وهو

بك معرب لعدم موجب بنائه من تضمن الحرف والمشا
بهة لها وتنزل الآخر منزلة الوسط وكذا الاول من مثل سيبويه
ونفطويه اسم مبني بناء عارضا لتنزل آخره منزلة الوسط
بهذا التركيب وفيه صوت ليس باسم لكنه شارك الاسم المبني
في حكم البناء وانما بني الاول من نحو خمسة عشر لتنزل آخره
منزلة الوسط والثاني لتضمنه معنى حرف العطف
اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا على الحركة لعروض البناء بسبب
عروض التنزل والتضمن وعلى الفتح للخفة المطلوبة
خصوصا ههنا ولمطابقة التمييز والعمل لانه منصوب
مثل خمسة عشر رجلا والنوع الخامس من المبني العارض ما اي اسم
حذف منه المضاف اليه او المراد بما ظرف بقرينة السياق
وهو اي ما حذف منه المضاف اليه فبني قبل وبعد وفوق
وتحت بالضم في الكل حكاية لان المقصود به تمثيل المبني وان كان
بالرفع والتنوين على ان المراد لفظه يكون تمثيلا للمبني بالعرض
فيكون مجازا باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول اليه وكذا باقي
الجهات الستة وهو امام وقدام ووراء وخلف وكذا سائر
ما سمع قطعه عن الاضافة من الظروف فبني على الضم مثل اسفل
ودون واول ومن علُ ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها ان
لم يسمع نحو يمين وشمال ونقول اذا لم يحذف المضاف اليه حيث

من قبل زيد بالجر ثم شرك الاضافة وشويبها اى تقصد الاضافة
فتقول بعد ذلك العمل جئتك من قبل بالضم وانما بنى ح لتضمنه
معنى حرف الاضافة وتشبهه الحرف فى الاحتياج الى المضاف
اليه المحذوف وعلى الحركة لعروض البناء وعلى الضم لتجبر المضا
المحذوف منه باقوى الحركات لحصوله بتحريك الشفتين
ولم يبن اذا لم يحذف المضاف اليه كما مر او عوض عنه
التنوين كقوله فساغ لى الشراب وكنت قبلاً اكاد اغص
بالماء الفرات لان الاضافة تمنع البناء فى الاغلب ولما عو
ض عن المضاف اليه فكانه لم يحذف واما اذا كان المضا
ف اليه منسيا مثل ربت بعد كان خيرا من قبل كان معربا لعدم
التضمن والشبه وتسمى فى عرفهم هذه الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات بالنصب بالكسر لانها
جمع المؤنث السالم على انها مفعول ثان قوله على معنى
متعلق بقوله تسمى بناء على معنى ان غاية المضاف اى منها
بالمضاف اليه اى بذكره معه لفظا والا فهو موجود
فى النية فلما انقطع المضاف اليه لفظا عنهن اى
عن الظروف المذكورة وهى قبل الى اخر ما هنالك صرن
اى صارت هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة حدودا
خبر منصوب لقوله صرن لانه من الافعال الناقصة واسمه نون

جملة

جملة تنتهى مع ساقتها ضعفه حدودا الكلام الذى هى منه عنده
اى عنده هذه الحدود واجرى مجرى الظرف المبنى على
الضم لا غير وليس غير وحسب فى حذف المضاف اليه
و البناء على الضم بناء عارضا لشبهها بالغايات فى الابهام
وكثرة الاستعمال الا ان هذا اجرا اذا كان غير مع
لا وليس مثل افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير وكم يرد
من المبنى العارض الظروف المكتسبة البناء من المضاف
اليه عند الاضافة الى الجملة مثل قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
و عند الاضافة الى اذ مثل قوله تعالى ومن خزى يومئذ فيمن
قراءة بالفتح ولم يذكر ايضا لفظى مثل وغير مع ما المصدرية
وان المخففة او المشددة فانه يجوز بناؤهما اذا صارا معهما
لشبههما اذ واذا فى الاضافة الى الجملة ويجوز اعرابهما ايضا
لان اكتساب المضاف الى المبنى البناء ليس من الامور الواجبة
نحو تعالى مثل ما ذهبت او مثل ان تذهب او انك ذهبت
بالفتح او بالرفع اما لعدم وجدانه فى المختصرات المضبوطة
واما لان بناء هذا المبنى الذى لم يذكره غير واجب بل جائز
ومراده ذكر العارض الواجب ولما فرغ عن المبنى الازم و
العارض من الاسماء اخذ فى بيانهما من الافعال فقال والمبنى
الازم حال كونه من الافعال الماضى والامر بغير الام وبيان

بسبب بنائهما ولزومهما فيهما او ائل الباب الاول واحترز
بقيد الام عن الامر باللام فانه معرب مجزوم اجماعا والمبني
العارض من الافعال المضارع لكن لا مطلقا بل اذا اتصل به
اي بالمضارع نون ضمير جماعة النساء غائبة كانت او
مخاطبة او اذا اتصل به نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة
نحو يفعلن بالياء او بالتاء هذا مثال المضارع المتصل به نون
جماعة النساء غائبة كانت او مخاطبة وهل يفعلن بالتشديد
او التخفيف هذا مثال المضارع المتصل به نون التاكيد مطلقا
وانما اتى بهل لان هذه النون انما وضعت لتاكيد معنى الطلب
وانما صار المضارع حينئذ مبنيا لانه صار آخره بمنزلة الوسط
بسبب اتصال احدى النونات الاربع التي صارت بمنزلة
الجزء مما قبلها حتى صح اطلاق اللفظ الواحد عليهما ولم يمكن
اجراء اعراب هذا المضارع في النون لانها ان كانت للنساء
فهي اسم مشغول لاعراب نفسه وان كانت للتاكيد فهي
حرف لاحظ لها من الاعراب قطعا لا حقيقة ولا مجازا واما
كون هذا البناء عارضا لا لازما فلعروض الاتصال بعدما
كان المضارع معربا بسبب المضارعة للاسم وقيل ترك
على اصل البناء ولانه على ان الاصل في الافعال المضارعة
البناء كما ان الاصل في مطلق الفعل على ما مر واما كون الاول

ثم ان

على السكون في المثنين يفعلن ويفعلن واما كون الثاني
على الفتح فلانه بتقدير السكون يلزم اجتماع الساكنين
وبتقدير الكسر يلزم الالتباس بالمخاطبة وبتقدير الضم يلزم
الالتباس بجمع المذكر فبني على الفتح للامن من الالتباس مع
الخفة ولموافقة الماضي المبني على الفتح وعروض البناء وانما
ابقي الفعلان لا الواحد ولا الثلاثة لان نصاب الشهادة في
اكثر المواد اثنان كذا قرر دراية ابقيا على الاعراب مع ان كلا منهما
متضمن للحرف ولانه على ان الاصل في الاسماء المنقوصة ال
اعراب لما ان الاصل في مطلق الاسم الاعراب على ما مر واما
تغير الاسلوب استعارة من اول الوهلة باختصاصها بحكم
خاص وهو ان الحروف مختصة بلزوم البناء فلا يكون بناؤها
الا لازما لانه اي الشان لاحظ لها اي للحروف من الاعراب
ومعنى لزوم البناء في الحروف والماضي والامر بغير اللام غير
معنى لزومه في المبني اللازم من الاسماء فان كلا منها غير مستحق للا
عراب وجها من الوجوه بخلاف الاسم المبني اللازم فانه
مستحق له محلا لوجود المعاني الموجبة للاعراب لكن لا يظهر
فيه لا لفظا ولا تقديرا لمانع قد ذكرنا فاعلم بعد علمك بالا
صطلاحات المذكورة ان هذه الكلمات من الفعل والاسم
والحرف نصب الكلمات بالكسرة على انها صفة اسم ان

او عطف بيان له او بدل منه منها ظرف مستقر اي بعض تلك
الكلمات كائنة مبتداء مؤخرا او فاعل الظرف يعمل فاعله مستتر فيه
عائدا الى ما و يعمل فيه قوله فيه جار و مجرور متعلق بقوله يعمل
في جنبه في محل الرفع بانه قائم مقام فاعله والمراد بكون الكلمة
معمولا فيها ان يظهر فيها عمل العامل لفظا او تقديرا فلا يرد ان
المبني يكون مرفوع المحل مثلا فيكون معمولا فيه مثال ما يكون
عاملا ومعمولا فيه كائن كعامة الاسماء المتمكنة اي اكثرها مثل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والمضاف والاسم
التام نحو رايت ابا زيد الحسن وجهه ضاربا غلامه مضروبا عبده
له عندون غلاما يعجبك ضرب كل منهم والمراد بالمتمكنة الاسماء المعربة
سواء كانت منصرفة او غير منصرفة مثل رايت رجلا سكران صاحبه
واحترز بالعامة عن مثل زيد وعمرو فانه لا يكون عاملا الا بتاويله
مثل زيد عمرو وخبر مثل زيد بكر وعن مثل فاطمة فانها لازمة الى اليه
لا تضاف ولا تنصب التمييز وبالمتمكنة عن المبنية لانه لا يظهر
فيها اثر العامل كما سبق وعامة الفعل المضارع عطف
على الاسماء اي اكثر صيغه فان ما اتصل به نون جماعة النساء
ونون التاكيد مبني كما عرفت فلا يكون عاملا ومعمولا فيه
معا بل عاملا فقط مثل لن نضرب زيدا فيضرب معمول لن وعامل
في زيد واحترز بالمضارع عن الماضي والامر بغير اللام على انه عطف

مذهب البصرية لم يذكره لشهرته فانهما يكونان عاملين
فقط ومنها اي بعض تلك الكلمات ما تكون تعمل ولا يعمل فيه الجار
مع المجرور مرفوع المحل ايضا مثال هذا القسم كالحروف العاملة
في الافعال والاسماء نحو لم امرر بزيد والفعل اما عطف على مدخول
الكاف نحو ضرب زيد والامر بغير اللام عطف على المقدم او على
القريب واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه يكون عاملا ومعمولا
فيه نحو ليعلم زيد والاسماء المتضمنة بمعنى ان بجر الاسماء عطفا على
المجرور مثل ما تفعل افعل وقس عليه امثلة امثالها وانما لم يكن
تلك الاسماء غير اي اي الا ابا وكذا اينما معمولا فيها البناء لتضمنهن
لتضمنهن الحروف واما اي فانها تكون عاملة كما تكون معمولا
فيها مثل ايا ما تدعوا فايا هنا جازمة لتدعوا ومنصوبة بها
وانما لم تبن كلمة اي مع تضمن الحرف للدلالة على ان اصل الا
سماء المتضمنة الاعراب والا فلا حاجة الى اعراب اي لوجود
اسماء معربة غيرها كما فعل ذلك في المضارع وانما اختص اي
من بينها بالدلالة المذكورة لان نظيرها وهو جزء وبعض معرب
وكذا نقيضها وهو كل وجميع فاعلم ان ايا ليس لا يبنى ابدا بل
قد يعرض له البناء على الضم اذا كان منادى مثل يا ايها الرجل
او موصولا اذا حذف صدر صلته مثل ايهم اشد على الرحمن على قراءة
الضم اي ايهم هو اشد اما بناؤه منادى فلكونه مفردا معرفة كما

مقدر واما هو فلانا قلنا اشبهت الحرف من جهة احتياجه الى تقدير
صدر صلته وبني على الحركة لئلا يلزم اجتماع الساكنين وعلى الضم تشبيها
له بالغايات في الملابسة بالحذف وحملا على اي منادى ومنها ما يعمل
فيه ولا يعمل في شيء مثل طرا وقاطبة وكل لازمة الحالية ذكره الشيخ الر
ضي ولعل المص لم يذكر هذا القسم المقابل للقسم الثاني
اما لعدم وجدانه في المختصرات التي التزم الاستفادة
منها واما لقلته افرادا في الخارج لا لظنه انه غير واقع
فيه كما ظن شارحه انه ظن انه غير واقع فيه بناء على التر
ديد الذي ذكره اذ لا يخفى مثل هذا على العاقل فضلا عن فا
ضل وقول صاحب الضوء لان المعمول فيه اما الفعل المضارع
ولا شبهة في كل مضارع عامل بل نقضهم ان كل مضارع معمول
فيه ايضا وليس كذلك لان ما اتصل به من المضارع نون النساء
او نون التاكيد لا يكون معمولا فيه بل عاملا فقط ومنها
اي وبعض تلك الكلمات ما لا يعمل فيه مثال هذا القسم
كغير العوامل حال كون ذلك الغير من الحرف اي من حر
وف المعاني مثل حروف العطف وحروف التحضيض
والمضمرات بالجر عطف على مدخول الكاف ونحوها اي
نحو المضمرات مثل اسماء الاشارة العامل مطلقا في عرفهم
لم يذكره لانه عقد هذا الباب لبيان اصطلاحاتهم حاشية

سواء كان لفظا او معنى وسواء كان ذلك اللفظ فعلا او حرفا
او اسما فيدخل فيه العامل اللفظي والمعنوي ولو جعلنا ما عبارة
عن الكلمة او عن اللفظ لم يدخل العامل المعنوي مع انه من افراد
المحدود اوجب بحسب عرفهم كون آخر الكلمة الصالحة لان
تكون معمولا فيها واقعا على وجه طريق مخصوص كائن من وجوه
الاعراب من الرفع والنصب والجر والجزم لفظا او تقديرا او
محلا فاعل اوجب تحته ضميرها الكون مفعوله على وجه جر منصوب
للكون فالابتداء مثلا شيء اوجب رفع آخر المبتدأ وخبره وو
قوع المضارع بنفسه موقع الاسم شيء اوجب رفع آخره
وكذا الناصب والجازم واذا قلت ضرب زيد عمرا فضرب
شيء اوجب رفع زيد ونصب عمرو ومن سكت عن قولنا
او محلا وان كان سكوته موافقا لقول المص حيث لم يجعل المبني
معمولا فيه كما مر آنفا فقد اخل تعريف العامل حيث خرج عنه
العامل الداخل على المبني مثل ضرب هذا اذ لا شك اذ الظاهر ان
ضرب هنا عامل غير ملغى ولا معلق ولا مكفوف مع انه لم يوجب
كون آخر هذا او ذاك على وجه مخصوص لا لفظا ولا تقديرا بل
محلا ولو لم يكن عاملا لما كان هذا مرفوع المحل وذاك منصوب
اعلم ان العامل قسمان قسم عامل في الاسم وقسم عامل في الفعل
المضارع والامر باللام والنهي فرعه دون الثاني في ايجاب

عامل الاسم فيه كونه اثره على وجه مخصوص ان تعلق عامله به من الفعل
والحرف والاسم سبب لحدوث معنى فيه من الفاعلية اى من كون الشيء
فاعلا حقيقة او حكما ومن المفعولية اى كون الشيء مفعولا حقيقة
او حكما ومن الاضافة اى كون الشيء مضافا اليه وتلك المعانى الحا
ى المقصودة من تركيب الكلمات بعضها مع بعض فوجب وضع
علامة لها فوضعت وجوه الاعراب ليستدل بها على تلك المعانى
الحادثة فى الاسم بتعلق عامله به فالرفع للفاعلية والنصب للمفعولية
والجر للاضافة فالعامل شيء والمقتضى للاعراب شيء آخر وهو
المعنى والموجب فى الحقيقة النحوية هو المعنى الحادث بسبب تعلق
العامل فاسناد الايجاب المذكور الى العامل اسناد الى السبب واما
السبب فى ايجاب عامل الفعل كونه اثره على وجه مخصوص ان مضا
رعه للاسم المقتضية لاعرابه على ثلث مراتب اعلى وهو وقوعه
فى موقع الاسم فاعطى الرفع الذى هو اقوى وجوه اعراب الاسم
فجعل الوقوع المذكور الذى هو سبب لتوفر المشابهة ولاجراء الرفع
عليه عامله وادنى وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم كان
الشرطية وما اشبهها كالجوازم فابوا ان يعطوه اعرابا
يوجد فى الاسم ولم يبنوه لوجود مشابهته له من وجوه اخر كما مر فا
عطوه بدلا عن اعراب قليل الاستعمال فيه اعنى الجر وهو الجزم واو
سط وذلك عند وقوعه بواسطة ما يجعله فى تقدير الاسم بالذات

كان المصدرية وما اشبهها فاعطى الاعراب المتوسط وهو النصب
حيث يدخل جميع الاسماء لكن لا يدخل العمدة من الكلام فالمقتضى لا
صل الاعراب فى المضارع مضارعته الاسم كما ان المقتضى حقيقة
لاعراب الاسم توارد المعانى الثلثة المذكورة فيه لا نفس هذه
المعانى كما لا يخفى فالموجب كون اثر المضارع على وجه مخصوص
هو الوقوع المذكور والناصب والجازم سبب اصل المضارعة
والعامل المقيد بالتقييد المذكور لم يقل وهو لزيادة التقر
ضربان احدهما لفظى اى منسوب الى اللفظ بان كان
فردا من افراده والثانى معنوى اى منسوب الى المعنى با
ن كان فردا من افراده فالعامل اللفظى ضربان قياسى وهو
اى العامل القياسى فى عرفهم ما عامل صح ان يقال مثلا فيه اى
فى حق ذلك العامل انه اسم مضاف وكل ما اسم كان
كذا اى مضافا فانه يعمل كذا اى يعمل الجر بسبب الاضافة فيما
اضيف اليه قوله فانه يعمل كذا الفاء فيه لكون المبتدا من
قبيل المتضمن معنى الشرط لان كلا فى كل ما كان كذا مبتدا
مضاف الى نكرة موصوفة بالفعل ان كان ما موصوفا او
الى موصول صلته الفعل ان كان موصولا كقولنا غلام زيد
فالغلام يجر زيدا لانه اسم اضيف اليه وكل اسم اضيف
الى شيء يجره فغلام يجر زيدا ثم اعلم ان ما ارتيب اى

عرفت انه الاسم الاول اي تاء تثنيره فالاثر اسم مصدر
كالاداء اسم للتادية في الاسم الثاني وعرفت علته
اي علة تاثيره فيه وهي الاضافة فضمير علته عائد الى الا
ثر وفي بعض النسخ علته بالياء المصدرية فالضمير في
راجع الى الاول قيل الصواب في النسخة الثانية وقيل
لعل الاول اصوب فقس عليه اي على قولنا غلام زيد
قولك دار عمرو وكذا قس عليه ثوب بكر فانه الا
ول يعمل في الثاني ويجره وقلت ان كلا من دار وثوب
يجر عمرا او بكرا في مثل هذين التركيبين لانه اسم اضيف
اليه وكل اسم اضيف الى شيء يجره والضرب الثاني سماعي
وهو ما عامل صح ان يقال فيه هذا العامل يعمل كذا وهذا العامل
يعمل كذا وليس قوله كل خبر مقدم للمبتدأ ان يتجاوزه كقولنا
ان الباء من حروف الجر تجر ولا تعمل غير الجر ولفظ لم
تجزم ولا تعمل غير الجزم ولا يخفى عليك ان كل قسم
من العوامل القياسية كما انه على حدة كلي غير متناهي الافراد
في الخارج فكذلك ان كل نوع من ثلثة عشر نوعا من السماعي
كلي لكنه متناهي الافراد في الخارج فان حرف الجر كلي متنا
هي الافراد في الخارج فكذلك باقي الانواع فكما جرى القياس
في القسم الاول يجري في القسم الثاني ايضا مثلا تقول ان لم لفظ

في قولنا لم يجزم لانه جازم وكل جازم يجزم فلم يجزم وكذا القياس
في باقي الجوازم وفي سائر الانواع ولعلهم لما راوا ان كل صنف من
القياسية كلي غير متناهي الافراد في الخارج خصوصها باسم القيا
سية وان كل صنف من السماعية كلي متناهي الافراد في الخارج مستندا الى
السماعية سموها سماعية لا قياسية تمييزا بينهما وتسهيلا للضبط
وقس عليه المعنوي واما العامل المعنوي فنذكره في موضعه
وهو الباب الرابع ان شاء الله ذكرنا انه كره فجاء بهذا الشرط معنوي
مؤخر بقرينة كمفعول لشاء **الباب الثاني** في العوامل اللفظية
القياسية وكما قدم المص القياسية على عكس ترتيب
الشيخ اشار الى وجهه بقوله قدمنا القياسية على السماعية
وان لم يكن مثل هذا من دأب اصحاب المتون فيها وانما قدمها
عليها لاطرادها اي القياسية لا يخفى عليك ان غرضهم
من التدوين بيان القانون الكلي المطرد لافراد غير منحصرة
في حد وعد فاما غير المطرد فكان بيانه بالتبع لا بالاصالة
لجريه مجرى الشاذ نظرا الى مطمح نظرهم فالمطرد يستحق
التقديم على غير المطرد ولان المطرد كلي غير متناهي الافراد
في الخارج كالحيوان وغير المطرد وان كان كليا ايضا لكنه
متناهي الافراد في الخارج كالكواكب السبعة السيارة والاصل
في الكلي عدم تناهي الافراد في الخارج كما ان كل كلي غير متناهي

الافراد في الذهن ولان الفعل منها اي من القياسية وهو اي
الفعل اصل في العمل كما ان الاسم اصل في الاعراب وانما كان اصلاً في
العمل لكونه اشد تاثيرة ولاقتضائه اكثر مما اقتضاه غيره من الفا
عل والمفاعيل والحال والمستثنى والتمييز جميعاً ولانه ما من فعل
الا وهو عامل بخلاف الاسم والحرف فان كثيراً منهما لا يعمل والذي
يعمل منهما انما يعمل بعد التقوية بالفعل ولكونه اكثر فائدة لدلالته
على الحدث والزمان وضعا بخلافهما وجملتها اي جملة القياسية
سبعة بالاستقراء الاول الفعل حال كونه على الاطلاق اي متعديا
كان او لازما يعني ان احد اقسام القياسية صح ان يطلق الفعل
عليه من غير تقييد بالنعت كالافعال الناقصة او بالاضافة كا
فعال القلوب بخلاف الافعال المعدودة من السماعية كافعا
ل الناقصة وافعال المدح والذم ولا يقدح في كون الفعل على الا
طلاق من القياسية كون بعض اقسام من السماعية كالافعال
الناقصة والثاني اسم الفاعل والثالث اسم المفعول والرابع
الصفة المشبهة والخامس المصدر والسادس الاسم التام والسابع
الاسم المضاف وجه انحصار القياسية فيما ذكره من العدد لان
العامل القياسي اما فعل واما اسم وان كان الثاني فعمله بمناسبة
الفعل او بمناسبة الحرف الثاني هو الاسم المضاف والاول
اما انه يناسب الفعل مناسبة الاشتقاق او غيرها الثاني هو الاسم

التام والاول اما ان يشتق منه الفعل او يشتق هو منه والثاني
ان يكون مشتقا لمن صدر منه الفعل او لمن وقع عليه الثاني اسم
المفعول والاول اما جار على الفعل واما غير جار الاول اسم الفا
عل والثاني الصفة المشبهة اما الفعل الذي هو قسم من القياسية فانه
يعمل الرفع والنصب في الاسماء اي يعمل الرفع في الفاعل وفيما
يقوم مقامه والنصب في المفاعيل وما يشابه بها يشير الى ان
عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب في الاسماء لان الرفع علم الفا
علية والنصب علم المفعولية والجر علم المضاف اليه والجزم
مختص بالفعل ولا عمل له في مثله والفعل انما يقتضي الفاعل و
المفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضي سوى ذلك فوجب
ان يكون عمله مقصوراً عليهما واما قولهم مررت مضاف الى
زيد بواسطة حرف الجر في قولنا مررت بزيد فلم يرد به ان
الفعل قد عمل الجر بواسطة الحرف لفظا كما عمل
المضاف في المضاف اليه في قولنا غلام زيد بواسطة
الحرف تقديرا بل مرادهم ان الفعل الغير المتعدي قد تعلق
بالاسم بواسطة الحرف العامل عمل الجر الاثير الى قولهم
ان الجار مع المجرور في محل النصب بالمفعولية للفعل اما عمل
الرفع فعام لجميع الافعال متعديا كان او لازما لان كل
فعل متعديا كان او لازما يرفع اسما واحدا حقيقة بانه

اى الاسم الواحد فاعله اى الفعل اى بكونه فاعلا لذلك
الفعل الرافع اذا اسند اليه الفعل اى الى ذلك الاسم الوا
حد حال كون ذلك الفعل مقدما عليه اى على ذلك الاسم
قوله اذا اسند ظرف لقوله يرفع يشير الى ان الفاعل ما
اسند اليه عامله مقدما عليه ويدخل في هذا التعريف ما يقوم
مقام الفاعل ايضا مثال رفع الفعل اسما واحدا حقيقة كـ
فعل زيد بصيغة المعلوم او بصيغة المجهول ومثال رفعه اسما
واحدا حكما مثل فعل الزيدان او الزيدون فان المثنى اسم
واحد حكما بل حقيقة ايضا نظرا الى انه مفرد وكذا الجمع اسم وا
حد والاحاد اجزاؤه وهذا التعريف اليق من تعريف غيره
حيث اخرج نائب الفاعل عن تعريفه بان شرط صيغة المعلوم
في عامل الفاعل لان زيدا ايضا في فاعلا في قولنا مات زيد فلا
يبعد ان يكون فاعلا في قولنا ضرب زيد بضم الضاد وانما و
جب تقديم الفعل على فاعله للاهتمام لذكره اولا ولانه لو اخر
عنه لالتبس الفاعل بالمبتدأ ولان من الفاعل ما لا يجوز
تاخير الفعل عنه كالضمائر المتصلة الساكنة فوجب
التقديم فيما لا ضرورة فيه ايضا للاطراد فاطرد تقديم العامل
في الفاعل عليه كما اطرد الرفع في كل فاعل وانما كان الفاعل
واحدا اى غير متعدد لفظا من غير عاطف مثل ضرب زيد وعمرو

وبخلاف

بخلاف ضرب الزيدان فانه اسم واحد غير متعدد لفظا
لان الفاعل ما اسند اليه الفعل او شبهه والفعل لا يقتضي تكرر
الاسناد وكذا شبهه لكونه فرعه فيه ولان نسبة الفعل الى فاعله
كنسبة الولد الى والديه فانه صادر عنه كصدوره عنهما والشيء
لا يصدر عن شيئين دفعة واحدة بخلاف سائر معمولاته فان نسبة
اليها كنسبة الولد المتصرف للمتصرف فانه اليها فان قلت ان الفـ
في قولك ضرب الرجلان صدر عن الفاعلين قلت ان المثنى
اسم واحد حكما كما عرفت وانما التعدد في اجزاء معنى
المثنى وكذا الجمع ولانه لو جاز رفع الفعل اسمين من غير
اتباع الثاني الاول بان كلا منهما فاعل مستقل مثل عرف
ابو بكر عبد الله لالتبس الفاعل الثاني بالبدل وعطف البيا
وبالمفعول اذا لم يظهر الاعراب مثل ضرب زيد موسى او هذا
فان قلت ان كان مراد المص بقوله يرفع اسما واحدا بانه
فاعله اذا اسند اليه الفعل مقدما عليه ان يعرف الفاعل فان
تعريفه هذا غير جامع لافراد الفاعل لخروج فاعل شبه الفعل
عنه قلت ان مراده ليس تعريف الفاعل مطلقا بل مراده
بيان كيفية عمل الفعل وهي ان يعمل الرفع مقدما على معموله المرفوع
مسندا اليه وبيان ان المرفوع يسمى في عرفهم فاعلا ثم اراد ا
يفصل الفاعل فقال فان لم يكن الفاعل بالفاء التفسيرية مظهرا

وهو الاصل نحو هو مضمر وذلك المضمر اما بارز كالتاء في فعلت
بحركات التاء او مستكن استكنانا لازما كالمنوي في افعل ونفعل
انت ان كان امرا او انا ان كان متكلما او استكنانا جائزا كالمنوي
في زيد ضرب اي هو فلما بيّن عمل الفعل الرفع اراد ان
يبيّن عمل النصب فقال ثم ان الفعل على ضربين احدهما متعد
وهو اخوص في العمل من اللازم ولذا قدمه عليه وهو اي
المتعدي من الفعل ما ينصب المفعول به بلا واسطة حرف الجر
والثاني لازم وهو اي اللازم من الفعل ما يختص بالفاعل
اي يكون مقصورا على العمل في الفاعل ولا ينصب المفعول به
وان نصب غيره من التمييز والمفعول معه كحسن وقمت
فعدت كثرة الامثلة اشارة الى كثرة اللازم والمتعدي الذي
هو قسم من الفعل واقع على ثلثة اضرب احدها متعد الى مفعول
مفعول واحد فقط كضربت زيدا او يجوز حذف مفعول هذا
القسم كما يجوز ذكره ويجوز تنزيله منزلة اللازم ولم يقدر
له مفعول اصلا مثلا فلان ياكل ويشرب اي يفعل الاكل والشرب
والثاني متعد الى مفعولين وهما لا يخلو اما ان يكون ثانيهما
غير الاول كاعطيت زيدا درهما فان الدرهم غير زيد حيث
لا يصح ان يقال زيد درهم قال مولانا عصام وهي اي الافعا
ل المتعدية الى مفعولين ثانيهما غير الاول سماعية كثيرة جمعتها

الى

الى شيئين فعلا ولذا قال المصنف كاعطيت بكاف التمثيل اعلم
ان المفعول الاول في باب اعطيت من كان آخذا في المعنى فحقه
التقديم لقربه من الفاعل والثاني ما كان مأخوذا في المعنى
الاول في اعطيت الدرهم صاحبه فهو صاحبه ثم اعلم انه يجوز
في هذا الباب الاقتصار على احد المفعولين والسكوت عنهما جميعا
تقول اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت وفي اعطيت
زيدا ولا تذكر ما اعطيت وفلان يعطي اي زيدا درهما او
يفعل الاعطاء اي هو معط على الاطلاق وذلك في مقام
المبالغة والتوكيد او ثانيهما عين المفعول الاول بان يصح الحمل
كحسبت زيدا عالما فان العالم عين زيد حيث صح ان يقال زيد عا
لم وقد على حسب بابه افعال القلوب مثل علمت زيدا عالما
ولذا قال كحسبت لا حسبت بغير كاف التمثيل ولا يجوز هنا الا
قتصار على احد المفعولين لئلا يلزم خلاف وضعها وهي انها
يعرف الشيء بصفته وقد يسد الثاني اذا وقع بعد علمت
ان المفتوحة لطولها مع اسمها وخبرها مثل علمت انك قائم اي
علمت قيامك واقعا واذا جعل علم بالتشديد من التفعيل يجوز
الاقتصار على احدهما مثل فلان يعلّم زيدا ولا تذكر ما علمه او
يعلم علم النحو ولا تذكر من علمه وانما جاز ذلك لان المفعول الثاني
في يصير غير الاول كقوله تعالى الرحمن علم القران خلق الانسان

علمه البيان وأما المفعولان معًا فقد جاز حذفهما معًا نحو قولهم
من يسمع يخل أي من يسمع شيئًا يخله صحيحًا وقولهم فلان يعلم
أي له حقيقة العلم وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون والثالث متعد إلى ثلاثة مفعولين بكسر اللام كأعلمت
زيدًا عمرًا فاضلًا وإنما أتى بأداة التمثيل لأن من هذا الباب
أرى بمعنى أعلم وهما أصلان في هذا النوع وأما أنبأ ونبأ
وأخبر وخبر وحدث فإنما تعديتها إلى الثلاثة بواسطة تضمنها معنى
الإعلام وقد يقام المفعول إقامة أي وقد يعمل الفعل عمل الرفع
فيما يعمل فيه عمل النصب لأن أصل الكلام في عمل الفعل وذلك العمل إذا
أقيم المفعول مقام الفاعل وتلك الإقامة إذا بني الفعل أي
للمفعول فإذا هنا ظرف قد يقام الفعل في بحذف الفاعل نسيًا
منسيًا والنكات الداعية إلى بنائه لم مذكورة في موضعها وذلك
المفعول القائم مقام الفاعل أعم من أن يكون مفعولًا به بلا
واسطة أو بها أو مفعولًا مطلقًا أو مفعولًا فيه أو مفعولًا له بلا[illegible]
لفظا وشيء مما سوى ذلك من منصوبات الفعل لا يقام مقام
الفاعل كقولك ضرب زيد يوم الجمعة للتأديب أمام الأمير ضربًا
شديدًا في داره فالمفعول به الصحيح أولى من غيره فإن لم يو
جد فجميع غيره سواء وأما جواز قيام التمييز مقام الفاعل
نحو طاب زيد نفسًا أي طابت نفس زيد فمن غير بناء

بناء الفعل للمفعول ومن غير حذف الفاعل فإذا قام المفعول
مقام الفاعل بعد بناء الفعل له فيرتفع ذلك المفعول لقيامه
مقام المرفوع ملتبسًا بإسناده أي إسناد الفعل إليه أي إلى
المفعول في أعطي زيد درهمًا في أعطيت زيدًا درهمًا مثلًا و
يجوز الإسناد إلى المفعول الثاني نحو أعطي درهم زيدًا إقامة
الثاني إلا أن إقامة الأول أولى لأنه عاط أي آخذ فهو فاعل
في المعنى لفعل يناسب الإعطاء لفظًا ومعنى وأما الثاني فهو
وإن كان فاعلًا للواصل المناسب للإعطاء معنى لكنه غير مناسب له
لفظًا إلا في باب حسبت أي يجوز إسناد الفعل إلى المفعول الثاني
إلا فيما إذا كان المفعول الثاني عين المفعول الأول مثل حسب زيدًا
قائمًا فإن الثاني في هذا الباب مسند إلى الأول بالإسناد التام فلو
أسند إليه الفعل لكان مسندًا ومسندًا إليه معًا بالإسناد التام وهو
غير جائز بخلاف إسناد المصدر فإنه غير تام مثل أعجبني ضرب
زيد إلا أن ابن أنبار[illegible] أجاز الإسناد إلى الثاني إذا كان مشتقًا
مثل ظن قائم زيدًا بخلاف ما إذا كان جامدًا مثل ظن زيد أخاك
فإنه لا يجوز ظن أخوك زيدًا وذلك للأمن من الالتباس في الأول
دون الثاني فإن المظنون هو القيام دون الزيدية قيل لأن الظن
لا يتعلق بالعين بل بالمعنى اعلم أن علامة البناء للمفعول أن يضم
المتحرك الأول في الماضي وفي المضارع وكسر ما قبل الآخر في الأول

وفتحه في الباقي من جميع الابواب مثل ضرب ويضرب ودحرج
ويدحرج واكرم ويكرم وتدحرج ويتدحرج والمتحرك الاول في مثل تكلم
هو التاء ولا عبرة لهمزة الوصل لعدم ثباتها الا في الماضي
الذي في اوله تاء زائدة فانها تضم فيه للعلامة ويضم ما بعدها
لدفع الالتباس كما عرفت في علم الصرف مثل تكلم وتبوعد
ومنصوب الفعل مطلقا اي سواء كان ذلك الفعل قياسيا او
سماعيا ولذا قال ومنصوب الفعل ولم يقل ومنصوبه تنبيها على
المغايرة لان الفعل المذكور اولا الفعل الذي كان عاملا قياسيا
سيا وفي الاستخدام خفاء وان كان يورث الكلام حسنا او المراد
او بمنصوب الفعل ما يعمل فيه الفعل عمل النصب لا الفعل
المنصوب فالاضافة لهذه الملابسة على ضربين احدهما خاص
ببعض الافعال ولا يعم فيه كل فعل فان الكلام في عمله فلا يرد
ان المفعول به ينصبه اسم الفاعل والمصدر بل اسم المفعول
ايضا مثل زيد معطى درهما فلا يكون خاصا بالفعل والثاني عام
لكل فعل بل لكل شبهه ايضا فالمنصوب الخاص ببعض الافعال
ثلثة بالاستقراء احدها المفعول به وانما كان المفعول به من
المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه اي المفعول به انما يكون
للفعل المتعدي كما ذكرنا من الامثلة او من تعريف المتعدي وهو
ما نصب المفعول به اعلم ان المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل

واختلفوا في ناصب المفعول به فذهب البصريون الى انه
هو الفعل وحده والفراء الى انه هو الفعل والفاعل والاخفش
وهشام بن معاوية من الكوفيين الى انه هو الفاعل وحده
والاحمر منهم الى انه هو معنى المفعولية وانما سمي مفعولا به لانه اوقع
الفعل به اي تعلق فالباء للسببية او للصلة ويتعلق بما في ضمنه من
معنى التعلق واذا كان المفعول به اسما لما وقع عليه الفعل فلا حا
جة الى اعتبار مرجع لهذا الضمير لانك تطلقه على هند في
ضربت هندا بلا تأنيث وكذا على المثنى والمجموع وقس على هذا
الضمير ما في المفعول فيه او له او معه فان هذه الضمائر المجرورة
لا حاجة الى اعتبار مرجع لها بعد ما جعلوا كلا من المفعول معه
وغيره اسما لشيء منصوب فيه الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث فانك ان اخوانى في قوله جئت واخواني مفعول
معه لا معهما وقول من قال والضمير المجرور راجع الى اللام
في المفعول ناظر الى اصله قبل ان اصطلحوا والافرنا فالوا مفعو
ومفعول معه بغير لام الموصول والثاني من المنصوبات الخاصة
ببعض الافعال التمييز وانما كان التمييز كذلك لانه اي التمييز
انما يكون للمبهم اي للفعل الذي في نسبته الى فاعله او الى
مفعوله ابهام مثل ملأت الاناء ماء وما لا ابهام من الفعل في نسبته
فلا ينصب التمييز وان كان متعديا لعدم اقتضائه نحو طاب زيد نفسا

فنفسا منصوب عن نسبة طاب الى زيد وهو فاعله وكذا عرقا في
قوله وتصبب الفرس عرقا تمييز منصوب عن نسبة تصبب الى
الى فاعله وكذا شيبا في التنزيل الشريف واشتعل الرأس شيبا
قوله في التنزيل متعلق بمقدار جاء في التنزيل كما جاء في غيره
قوله واشتعل الرأس شيبا بدل من التنزيل بدل بعض او بدل
اشتمال اعلم ان بيان كون التمييز بابا جزا لا مفيدا عن اصل
وهو ان اصل طاب زيد نفسا مثلا طابت نفس زيد فغير عنه
الى قولنا طاب زيد نفسا قصدا للمبالغة والتوكيد وسلوك
طريق الاجمال ثم التفصيل ومشاكلة الابهام ثم التفسير
مستقصى في المفتاح والثالث من المنصوبات اخبر الافعال الناقصة الخبر
المنصوب وانما عد ذلك منها لانه اي الخبر المنصوب انما يكون
في الافعال الناقصة والافعال المقاربة وانما كان الخبر المنصوب
خاصا ببعض الافعال ولم ينصبه كل فعل بناء على ما سيجي من
ان الخبر المنصوب انما يكون لهذين النوعين من الافعال
قيل عليه كيف جعل الخبر المنصوب من معمول العوامل
القياسية والحال ان عامله سماعي واجيب بانه جعل الخبر
قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول الفعل
الناصب القياسي حتى يلزم المحذور المذكور والمنصوب العام
خمسة احدها المصدر والثاني المفعول فيه والثالث المفعول له

والرابع المفعول معه والخامس الحال اما الاول اي المصدر فكل
فعل متعد بالسماع او لازم انما ينصب مصدره اي الذي يشتق منه
ذلك الفعل وكذا ينصب ما لاقاه في الاشتقاق مثل انبت نباتا
فنباتا ليس بمصدر انبت لكنه يلاقيه في الاشتقاق قوله فكل
فعل مبتدا وينصب مصدره خبره فهذه الجملة الاسمية جواب
لقوله اما الاول وهذا الخبر الجملة خال عن ضمير المبتدا ولا بد له
منه اذا اريد ربطها بشيء الآن قوله مصدره ظاهر وضع موضع
الضمير مثل القارعة ما القارعة فالتقدير اما الاول فكل فعل ينصبه
والنكتة في هذا الوضع انه لو قال ينصبه لزم منه ان يكون كل
فعل ناصبا لكل مصدر سواء كان المصدر المنصوب مصدر الفعل
الناصب او لم يكن مصدره مثل ضربت قعودا وهذا غير جائز
لانه انما ينصب كل فعل مصدره كما ذكرنا وانما لم يحتج الفعل
في نصب مصدره الى واسطة لما بينهما من مناسبة كلية لدلالته
على ما دل عليه من الحدث والاشتقاق منه سواء كان ذلك المصدر
مبهما وهو ما يدل على ما دل عليه الفعل من الحدث الشامل
لانواعه واعداده او محدودا وهو ما يستفاد منه زيادة على ما
يستفيد من الفعل من العدد او معرفة او نكرة مثال المبهم ضربت
ضربا ومثال المحدود ضربت ضربة ومثال المعرفة نحو
ضربت الضرب الذي تعلم اي تعرفه وسمي هذا المصدر مفعولا

مطلقا وقد يكون المفعول المطلق للنوع اما بالصيغة مثل ضربت
ضربة بكسر الضاد ورجعت القهقرى وهي الرجوع بالخلق او
بالصفة مثل ضربا شديدا او بالاضافة مثل ضرب الامير اي
ضربت ضربا مثل ضرب الامير وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى
المصدر ايضا اي كما ينصب مصدره مثاله نحو ضربته سوطا فان
ضربت ينصب سوطا وان لم يكن مصدرا وذلك لان السوط لما
كان آلة الضرب يشتد به مشدة والذي يدل على عدم مصدريته انه
يثنى ويجمع ولو كان مصدرا لما ثني وجمع اذ يقال سوطان وسوطا
ط او سياط والمفعول فيه قدمه لكونه ظرف الفعل وظرف الشيء
متصل به والفعل لا يخلو عن زمان ومكان هو مبتدأ خبره ظرفا
الزمان والمكان سقط نونه للاضافة وجاز عدم التطابق
لعدم اشتقاق الخبر بهذا لفهم للمفعول فيه الى الزمان والمكان
بعد الاشارة الى تعريفه بقوله المفعول فيه اي الذي فعل فيه
فعل اي اوقع فيه حدث او فيه نائب الفاعل وانما كان على هذين
القسمين لانه ان دل عليه الفعل صيغة فهو ظرف الزمان وان
دل عليه التزاما عقلا فهو ظرف المكان اذ الفعل لا يخ عن مكان
ما فالزمان مبتدأ كله تاكيد اي مبهمه ومحدوده ينتصب بالظرف
اي يقبل النصب بالظرفية اي بتقدير في فان المطاوعة قبول الا
ثر للفعل المذكور لا زمانا كان او متعديا لانه لما دل الفعل صيغة على

الزمان نصب نوعيه كل فعل بنفسه لفظا او معنى كما نصب انواع
المصادر لدلالته عليه بمادته والزمان المبهم فهو ما لم يتعين اوله
واخره كالحين والوقت والزمان والزمان المحدود وهو ما تعين
اوله واخره كاليوم والليل والشهر والحول والاسبوع و
الى ... الغرفية تقول في الزمان المبهم النكرة سرت
حينا وفي الزمان المبهم المعرفة سرت زمان سير زيد و
في الزمان المحدود النكرة سرت يوما وفي الزمان المحدود المعرفة
خرجت يوم الجمعة والمكان المبهم ينتصب بمعنى فقط دون المكا
ن المحدود وينتصب ايضا بالظرفية للفعل المذكور وهو كالجهات
الست المذكورة في المتن العارض وانما قبل النصب بالظرفية
من المكان المبهم فقط دون المحدود منه لدلالة الفعل على مكان ما
مبهم غير معين بالطريق المذكور دون المكان المعين وبمشا
بهته للزمان المبهم في الابهام وفي التغير فان الفوق يصير
تحتا واليمين شمالا بالاضافة كما ان المستقبل يصير حالا ويصير
ماضيا فانك اذا قلت امامك فانه متناول لجميع ما يقابل
وجه مخاطبك من الامكنة الى انتهاء العالم كما ان الوقت
متناول لجميع الزمان وعند حركات العين عطف على الجهات
الست وبمعناه لدن بلغاته الثمانى المذكورة في الكافية وقد
دخل عليهما من حروف الجر من وحدها نحو هذا من عند القوم

وعلمناه من لدنا علما فظهر انهما ليسا مما يلزم الظرفية مثل
سوى حيث عريا عن الانتصاب بتقدير في ووسط الدار بالسكون
عطف على عند فانه من المبهم لانه اسم لداخل الدائرة وينتصب
على الظرفية واحترز بالسكون عن الوسط بالتحريك وهو اسم
لمكان معين بين طرفي الشيء فهو من المكان المحدود واما
المحدود من المكان فلا بد له من لفظة في لما ذكرنا من عدم دلالة
الفعل عليه وعدم مشابهته لما دل هو عليه تقول في امثلة
المكان المبهم صليت امام المسجد وخلفه وفوقه وتحته ويمينه
وشماله وعنده ووسطه اذا كان لا بد للمكان المحدود من لفظة في
يقال فيه صليت المسجد بالانتصاب على الظرفية ولا يقال
ايضا صليت وسط المسجد بالتحريك وانما يقال فيه صليت
في المسجد او في وسط بالتلفظ بفي ولما كان لقائل ان يعترض
النقض [illegible] وله واما المحدود من المكان فلا بد الخ بقولهم دخلت
الدار حيث انتصب الدار ههنا بالظرفية مع انها مكان محدود
اجاب عنه بقوله واما قولهم دخلت الدار بظرفية الدار فتوسع
تجوز اذ الدار مكان محدود فكان حقه ان يقال دخلت في الدار
الا انهم حذفوا حرف الجر واوصلوا الفعل الى الدار واجروا
الاعراب الجاري في المحل على اللفظ وقال الجرمي انه متعد نصب
الدار على انها المفعول به فيه وقد دفع قوله بان مصدره

على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعدت قعودا
ولان مقابله لازم اعني خرجت الا ان له ان يقول ان دخلت
يجيء متعديا كما جاء لازما مثل رجع رجعا ورجع رجوعا كدخل
دخلا ودخولا فمصدر دخل المتعدي فعل ومصدر دخل اللازم
فعول الا ان الشايع في الاستعمال دخول وان كون فعل لازما
لا يستلزم كون مقابله لازما لجواز التخلف فان ذهب لازم
مع ان مقابله وهو جاء متعد نحو قوله تعالى جئتك من سبأ بنبأ
يقين ومثل اتاني وعبد الحوص والمفعول له قدمه لكونه جالبا
مصدر الفعل ولكونه علة له ومنصوبا بلا واسطة لفظا بخلاف المفعول
معه والحال هو باعتبار المرجع ويجوز ان يكون باعتبار الجنس علة الاقدام
على الفعل اي الحدث نحو ضربته تاديبا فان تاديبا علة الاقدام على
فعل الضرب والمراد بكون المفعول له علة الاقدام على الفعل كونه
مذكورا في الكلام من حيث ان ذكره فيه يشعر العلية فلا يرد التاديب
في قولك اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله فان ذكره فيه ليس
من بابه علة بل من حيث انه فاعله ثم اعلم ان هذا التعريف للمفعول له
شامل لما كان منصوبا منه بتقدير اللام مثل المثال المذكور وللمجرور
بها مثل جئتك للسمن فان مصدر السمن علة الاقدام على فعل
المجيء الا ان غرض المص ههنا ذكر المنصوب منه بتقدير اللام لانه
كلامه في منصوبات الفعل وقد شرطوا الانتصابه بها ان يكون مصدرا

احترز بهذا القيد عما لم يكن مصدرا نحو جئتك للسمن وفعلا لفاعل
الفعل المعلل به احترز به عما لم يكن فعلا له مثل زرتك لنزيارتك
اياي ومقارنا له في الوجود الخارجي بان يقعا في زمان واحد احترز به
عن نحو جئتك لوعدي بذلك امس واذا وجد هذه الشروط الثلثة
بتمامها في المفعول له كان بمنزلة مصدر الفعل الذي يشتق منه
وكما ينصب مصدره بنفسه ينصب بنفسه المفعول له المستوفي
هذه الشروط بخلاف ما اذا افتقد شئ منها فانه لا ينصبه الفعل
لا اللازم ولا المتعدي بل يكون مجرورا باللام كما ذكرنا وفي ايراد
قوله ضربت مخافة الشر ايذان منه بان المفعول له كما ينصبه
المتعدي ينصبه اللازم وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا
للفعل المذكور كما هو زعم البعض بل يكون عذرا كان سواء كان
غرضا او غيره والا لما جاز مثل ضربت مخافة الشر لان المخافة
لا تكون غرضا وهو ما ترتب وجوده على وجود الفعل المعلل كالتاديب
المترتب على الضرب فالمخافة موجودة في الخارج قبل الضرب
وبان المفعول له كما يجئ نكرة يجئ معرفة خلافا لابن السراج فانه
التزم التنكير فيه وانه كما يجئ مفردا يجئ مضافا المفعول معه قدمه
على الحال لانه من قبيل الاصل في المنصوبات بخلافها فانها من
الملحقات وقوله معه مرفوع تقديرا بانه قائم مقام الفاعل وترك
منصوبا فان بعض النحاة جوز اسناد الفعل الى الازم النصب

وتركه منصوبا بناء على ما كان عليه في اكثر احواله وعليه قيل في قوله بين
قائل لقد تقطع بينكم منونا بالنصب فاسند الفعل الى الظرف كما اسند الى
الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله ايضا ثم هيهنا مقام الفاعل ضمير يحسب
المفعول راجع الى مصدره اي الذي اوقع الفعل به وفيه وله ومعه والضمير
المجرور الى اللام الموصول اعلم ان هذا الاعتبار قبل النقل الى ما اصطلحوا
والا فلا حاجة اليه كما ذكرنا هو المنصوب جنس شامل لكل فرد من افراد
المحدود وغيره من المنصوبات بعد الواو احتراز عما كان منصوبا ولم يكن
بعد الواو الكائنة بمعنى مع احتراز عما كان منصوبا بعد غيرها كالمذكور
بعد الواو للعطف مثل ضربت زيدا وعمرا او للحال نحو جئت والشمس
طالعة نحو استوى الماء والخشبة وجاء البرد بالسكون خلاف الحر واما با
لفتح فهو جبت الغمام والطيالسة اعلم ان عد المفعول معه من المنصوبات
العامة لكل فعل انما يصح على مذهب من جعل عامل المفعول معه الفعل
السابق عليه بواسطة الواو لان الفعل اللازم اكتسب بها قوة فيتعدى
اليه كما عدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل
لانها في الاصل من حروف العطف فان قلت ما الفرق بين
المنصوب بين في قولك استوى الماء والخشبة وضربت زيدا وخالدا
مع انهما اشتركا في الاشتراك بما قبلهما في الاسناد والمضروبية
فان الاول يسمى في عرفهم مفعولا معه والثاني معطوفا قلت
ان الواو الاولى لمجرد الجمع ومحض المعية منسلخا عنها معنى

العطف وأما الواو الثانية فلها أي للجمع والعطف معًا فلذلك
الفرق اشترك الكلمات في المنصوبات بعدهما وإنما اختاروا الواو
على مع مع أنها أي التي نص في المعية للاختصار ولدلالة الواو على المشاركة
المصاحبة ومع على أصلها من غير اعتبار الدوام واللادوام و
الخامس من المنصوبات العامة لكل فعل الحال صرح المبتدأ لعدم
توقفه على فهم الولد أن خامس المنصوبات العامة الحال ومثل
هذا مستفيض في تصانيف الفضلاء وهي أي الحال إنما أنث هذا
الضمير لأن الحال هيئة صاحبها وصفته بيان هيئة الفاعل التي عليها
الفاعل عند صدور الفعل عنه أو بيان هيئة المفعول التي عليها هو
عند وقوع الفعل عليه والمراد به المفعول به لفظا ومعنى كما أن المراد
بالفاعل أعم من أن يكون لفظا أو معنى كما هو المشهور فيما بين الجمهور
والمراد أن الحال بيان هيئة الفاعل أو المفعول من حيث أنه فاعل
أو مفعول به فقوله بيان جنس شامل لكل ما يفيد البيان وبإضافته
إلى هيئة خرج ما يبين الذات كالتمييز لأنه يبين الذات لا الهيئة
وبإضافة الهيئة إلى الفاعل أو المفعول خرج النعت الذي يبين هيئة
غير الفاعل أو المفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم أبوك وباعتبار
قيد الحيثية خرج صفة الفاعل والمفعول فإن بيانها هيئتهما ليس
من حيث أنهما فاعل ومفعول بل مطلقا وهذا الترديد على سبيل منع
الخلو لا الجمع فلا يخرج عن تعريف الحال نحو ضربت زيدا قائمين

وهي أي الحال جواب كيف أي جواب سؤال بكيف تحقيقا أو تقديرا
لأن كيف موضوع للسؤال عن حال الشيء فيجاب بالحال ليطابق
الجواب السؤال كما أن المفعول له جواب لم أي جواب سؤال بلم تحقيقا
وتقديرا اعلم أن اللام في لم حرف جر والأصل لما وما استفهامية فحذف ألفها
والمعنى لأي شيء فإن لم موضوع للسؤال عن علة الشيء فيجاب بالمفعول
ليطابق مثال الحال عن الفاعل لفظا نحو جاءني زيد راكبا ومثالها
عن المفعول لفظا نحو رأيته أي البصرة جالسا ومثالها عن الفاعل
معنى نحو زيد في الدار جالسا ومثالها عن المفعول معنى مثل هذا زيد
قاعدا أي أشير إلى زيدا وأنبه عليه قاعدا اعلم أن الحال على أربعة
أقسام حال منتقلة وهي متجددة غير ثابتة مثل جاءني زيد
راكبا ومؤكدة وهي صفة ثابتة إلا أبدا وبل مثل زيد أبوك عطوفا
ومقدرة وهي التي معناها مستقبل بالنسبة إلى زمان عاملها مقول
بالتقدير مثل مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مررت به مقدرا
الصيد به غدا وحال موطئة وهي الاسم الذي يقع موصوفا لصفة هي الحال
في الحقيقة مثل مررت بزيد رجلا صالحا فرجلا حال موطئة موصوفة
بصالحا هو الحال في الحقيقة وحقها أي حق الحال الذي يجب أن
يكون عليه أن تكون نكرة لأن النكرة أصل والغرض وتقييد الحدث
المنسوب إلى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض ولا
مقتضى للعدول عن الأصل كما أن من حق ذي الحال أن يكون

معرفة لانه المحكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف واذا كان
حق ذي الحال ان يكون معرفة فان اردت الحال عن النكرة فقدمها اي
الحال عليها اي على النكرة ليتخصص بالتقديم تخصص المحكوم عليه
في نحو قولك في الدار رجل نحو جاءني راكبا رجل ولئلا يلتبس
الحال بالصفة فيما اذا كان ذو الحال النكرة منصوبا مثل
ضربت راكبا رجلا وقدم فيما اذا كانت مرفوعا للاطراد واما اذا كان
ذو الحال مجرورا فان كان بالاضافة فلا يتقدم الحال عليه بالا
تفاق وان كان مجرورا بالحرف الجر فكذلك عليه عند سيبويه و
اكثر البصرية وانما لم يذكر من وجوه تخصص ذي الحال النكرة ما
كان موصوفا او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام او
مفصولا بينها وبينه بالا نفضا للنفي مثل جاء رجل من بني تميم فا
رسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام متخوفا يوم الوغى لحمام
وهل اتاك رجل راكبا وما جاءني رجل الا راكبا اما لانه لم يجدها
في الكتب الثلثة واما لئلا يطول الكتاب بذكرها وان كان با
لزيادة حريا فانه قال ولم ازد فيه شيئا اجنبيا الا كان بالزيادة
حريا ثم يقل ان كل حري بالزيادة زدته فيه وعليه اي على
تقديم الحال على ذي الحال النكرة قوله اي قول الشاعر لعزة غير
منصرف للعلمية والتانيث اللفظي موحشا طلل هو اثر الدار
المنهدمة قديم صفة طلل عفاه اي محاه صفة لا يبقى منه اثر ما اخبار

فيكون

فيكون الجملة صفة طلل او استيناف جواب سؤال مقدر فكانه
قائلا سأل ماذا فعله الزمان فقال مجيبا عفاه كل اسحم مستديم
او دعاء بالمحو لاجل احزانه الناظرين فالجملة اما صفة لما
قبلها ايضا بتاويل الفعل اي مقول في حقه عفاه واما غير صفة بل
منقطعة عنه فقوله لعزة ظرف مستقر وطلل فاعل الظرف
وموحشا حال منه قدم عليه لكونه نكرة ليتخصص فان قلت
ان هذا التمثيل على مذهب الكوفيين والاخفش والا فان لعزة
ظرف على مذهب البصرية مستقر فاعله مستتر فيه عائد الى المبتدا
المؤخر وهو طلل والظرف مع فاعله المستتر جملة ظرفية خبر مقدم و
موحشا حال من هذا المستكن والا لاختلف العامل في الحال وذيها اذا
المبتدا لا يعمل في الحال فليس البيت من تنكير ذي الحال وتقديمها عليه
في شيء اذ الحال متاخرة عن صاحبها وهو معرفة كما ترى قلت
ان هذه المناقشة مناقشة في المثال وهي ليست من داب المحصلين
والثاني من العوامل القياسية اسم الفاعل قدمه لقوة شبهه الفعل ولانه
يعمل الرفع والنصب مثله وهو كل اسم جنس شامل للمحدود ولغيره مشتق
خرج به من الاسماء ما لم يكن مشتقا كزيد لذات من فعل اي لذات من
يصح اسناد المشتق منه بصيغة فعل مبنيا للفاعل سواء وجد الاحداث مثل
ضارب او لم يوجد كحائض وجائع وخرج بهذا القيد اسم المفعول واسما
الزمان والمكان والآلة ويجري على يفعل حال كونه فعل من فعله

المشتق منه وبهذا القيد خرج الصفة المشبهة فانها وان كانت
مشتقة لذات من فعل لكنها لا تجري على يفعل من فعلها مثل كريم
فانه لا يجري على يكرم لكن بقي افعل التفضيل داخلا فانه اسم مشتق
لذات من فعل ويجري على يفعل من فعله مثل انصر فانه يجري
على ينصر في الحركات والسكنات ويمكن ان يقال ان افعل التفضيل
خارج بما تضمنه قوله مشتق لذات من فعل وذلك ان اسم الفاعل
موضوع للمتصف باصل الفعل فان افعل التفضيل ليس كذلك
بل هو موضوع للمتصف بالزيادة على اصل الفعل وانما فسر الجريان
بقوله اي يوازنه فاعله المستتر عائد الى اسم مشتق ومفعوله البارز
راجع الى يفعل من فعله اي يوازن الاسم المشتق وهو اسم الفاعل
يفعل من فعله في الحركات والسكنات لان الجريان لفظ مشترك
لانهم قالوا صفة جارية للواقعة بعد شيء صفة او خبرا او حالا فا
الى تفسيره لبيان ما هو المقصود هنا فان قلت لم جمع السكنات مع
ان السكون في كل منهما واحد قلت لان لكل كلمة للحركات او لاعتبار
الافراد فان في كل فرد من افرادهما ساكنا او لاعتبار اضمحلال
معنى الجمع في السكنات بدخول لام الجنس فانه اي اسم الفاعل [illegible]
به يعمل عمل ما يجري اسم الفاعل عليه لكن لا مطلقا بل اذا اريد به
اي باسم الفاعل الحال او الاستقبال دون الماضي او الاستمرار وذلك
ان المضارع مما اخذ عن اسم الفاعل الاعراب الذي هو اصل فيه

ن

حتاج

لمضا

المضارع عنه لم اخذ عنه الاسم العمل اذا كان بمعناه واما اذا كان
بمعنى الماضي فلم يعطه العمل لعدم اخذه منه الاعراب واما اذا
كان اسم الفاعل للاستمرار فانه ايضا لاحد الازمنة لا للاستمرار
ومع هذا الشرط اشترط الاعتماد على احد الاشياء الستة كما
هو المشهور وهي المبتداء والموصول والموصوف والنفي وحرف
الاستفهام وذو الحال وهذا الاشتراط اي اشتراط احد الشر
ماتين والاعتماد على احد هذه الاشياء لاعمال اسم الفاعل و
المفعول وكذا للظرف انما هو على مذهب البصريين واما عند
الكوفيين والاخفش فلم يشترط لاعمال هذا العوامل شيء منهما
مثال اسم الفاعل العامل من المتعدي معتمدا على المبتداء نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الان او غدا فيرفع ضارب اي يعمل الرفع بان
مرفوعه فاعل وينصب اي يعمل النصب بان منصوبه مفعول به
او المعنى فيرفع ضارب غلامه وينصب عمرا كما ان يضرب يرفع
وينصب كذلك اي مثل ضارب وفي ظاهر هذا الكلام مناقشة
الدور وجعل الاصل فرعا والفرع اصلا لانه شبه ضارب بيضرب
في العمل وشبه يضرب به فيه ايضا امثلة اسم الفاعل المعتمد
على غير المبتداء من الستة ستطلع عليها في اثناء التراكيب
من طلب وجد وجد ومثال اسم الفاعل من اللازم نحو زيد
قائم غلامه الان او غدا فيرفع قائم فقط اي لا ينصب المفعول به

لا يعمل لعدم مناسبة الفعل ح لانه

يقوم اي يرفع قائم مثل رفع يقوم قائم يرفع لا غيره والثالث
من العوامل القياسية اسم المفعول وهو كل اسم مشتق لذات
من وقع عليه الفعل فقوله اسم جنس شامل للمحدود ولغيره
مما كان اسما وبقيد الاشتقاق خرج الاسم الذي ليس بمشتق
وبقوله لذات من وقع عليه الفعل خرج المشتق لذات من فعل
من اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل والمشتق للزمان
والمكان والآلة والنطق الحد على المحدود واما قوله كل في هذا التعريف
وفي تعريف الفاعل ليس جنسا ولا فصلا بل لبيان ان هذا
التعريف مانع لاغيار المحدود وقس على هذا الكل كل شكل
وقع في التعريفات وهو اي اسم المفعول يعمل في اسم ظاهر
نحو عمل يفعل مبنيا للمفعول من فعله المشتق هو منه بشرط احد
الزمانين والاعتماد على احد الاشياء الستة المذكورة مثال اسم
المفعول العامل معتمدا على المبتدا نحو زيد مكرم اصحابه برفع اصحا
به كما تقول زيد يكرم اصحابه على انه مفعول ما لم يسم فاعله وانما لم يقل
صاحبه كما هو الظ ليكون عمل اسم المفعول ظاهرا في اسم ظاهر فانه
لو قال زيد مكرم صاحبه لاحتمل ان يكون مكرم خبرا مقدما لصاحبه
وهو مبتدا مؤخر له فلم يكن المثال قطعيا ولما قال اصحابه لم يحتمل
غير المقصود لان مكرم ح لو كان خبرا مقدما لقيل مكرمون لوجوب
المطابقة وانما عمل اسم المفعول عمل فعله المشتق منه للموازاته

بفعله اذ الواو في مفعول حرف اشباع كالالف في مولها فكيف
اشباع ولا اعتبار لها في الموازاة وعدمها لعدم اعتبار زيادة في بناء
الصيغة وكذا اي مثل ذلك العمل المذكور موجود في التنزيل
في تركيب ذلك يوم مجموع له الناس فالناس مرفوع بمجموع
الجمع المستقبل وهو معتمد على الموصوف الذي هو يوم وانما عبر
عن ذلك الجمع المستقبل باسم المفعول الدال على الوقوع في الحال
تنبيها على تحقق وقوعه لكونه كلام من لا خلاف في اخباره والرا
بع من العوامل القياسية الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تذ
كر وهي ما اي اسم مشتق لا يخفى كونهما من المشتقات معلوم
من قبل في علم النحو التصريف لا تجري على لفظ يفعل حال كونه
يفعل من فعلها المشتق منه في الحركات والسكنات وشبهت
اي تلك الصفة المشبهة باسم الفاعل في انها اي الصفة
المشبهة تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولذا اي و
لاجل هذه المشابهة تعمل اي الصفة المشبهة عمل فعلها باشتراط الا
عتماد على احد الاشياء الستة الا على الموصول لان اللام الداخلة
عليها ليست بموصول بالاتفاق واما اشتراط احد الزمانين فقال
بعضهم انها بمعنى الحال دائما اذ الوجود الماضي غير قادح في الوجود
في الحال كما لا يقدح في الفعل مثل زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه قد و
جد من قبل حتى لا يقال زيد حسن ابوه امس قبيح اليوم كما لا يقال

زيد حسن مراداً به انه يحسن وقال بعض شراح الكافية يعمل
الصفة المشبهة بمنا غير اشتراط زمان من الثلاثة لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراطه فيها تقول زيد كريم اباؤه وشريف حسبه وحسن
وجهه برفع وجهه وحسبه واباؤه بالفاعلية كما تقول زيد كرم اباؤه
وشرف حسبه وحسن وجهه وانما قال زيد كريم اباؤه بلفظ
الجمع ليكون عمل الصفة قطعيا ظاهرا في اسم ظاهر لا احتمال لان الاباء
فاعل كريمون والخامس من العوامل القياسية المصدر قدمه
على الباقيين لقوة مناسبة الفعل وهو اي المصدر الاسم الذي
اشتق منه الفعل وصدر عنه اي عن ذلك الاسم ولهذا سمي مصدرا
لكونه محلا لصدور الافعال اعلم انه قد اختلف الفريقان في ان الا
صل في الاشتقاق هو المصدر ام الفعل ولكل منهما ادلة مفصلة في
علم التصريف مع بيان انواع الاشتقاق وهو اي المصدر يعمل عمل
فعله الذي اشتق منه فكما ان الفعل يعمل الرفع والنصب كذلك
المصدر يعمل الرفع والنصب وذلك اذا كان المصدر منونا وذلك لان
مناسبة المصدر المنون بالفعل اكثر من مناسبة المصدر المضاف والمعرف
باللام لكون المنون نكرة لفظا ومعنى كالفعل بخلاف اخويه تقول
عجبت من ضرب بالتنوين زيد بالرفع على الفاعلية عمرا بالنصب على انه
مفعول به كما تقول عجبت من ان ضرب زيد عمرا وانما عمل المصدر عمل الفعل
المقدر بان المصدرية لكونهما مشتركين في الصلاحية للفاعلية والمفعولية

والاضافة مثل اعجبني ان ضربت وسمعت ان ضربت وبلغني ان ضرب
ومن اجل ان المصدر يعمل عمل الفعل المقدر بان امتنع تقديم معموله
عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضرب
لاقتضاء ان صدر الكلام وقس على المفعول به سائر المعمولات
في امتناع التقديم ويضاف المصدر اي يعمل الجر وهذا العمل بناء
على اسميته لا على شبهه بالفعل الى الفاعل ويترك المفعول حال
كونه منصوبا مثال ذلك المصدر نحو عجبت من دق القصار الثوب
ويضاف المصدر الى القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي
من ان ضرب زيد بضم الضاد وذلك الفاعل او نائبه الذي اضيف
اليه المصدر له اعرابان الرفع باعتبار انه فاعل او نائبه والجر
باعتبار انه مضاف اليه ولذا جاز في تابعه الرفع والجر مثل اعجبني دق
القصار الحاذق الثوب برفع الحاذق او جره وقد يضاف الى المفعول
ويترك الفاعل حال كونه مرفوعا مثاله نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد
وذلك المفعول الذي اضيف اليه المصدر له ايضا اعرابان النصب
باعتبار انه مفعول والجر باعتبار انه مضاف اليه فلذلك جاز في
تابعه ايضا الوجهان نحو عجبت من ضرب اللص اللئيم الجلاد بنصب
اللئيم وجره وعلى هذا يكون اقسام المصدر المضاف ثلثة لان اضا
فته اما الى الفاعل او نائبه او المفعول فتقليل الاقسام تقريب الى
الحفظ وقد يترك ذكر احدهما اي الفاعل او المفعول اعتمادا على القر

سواء كان المصدر غير مضاف الى معموله المذكور وذلك المذكور اما
مفعول كما في الاول او بالعكس كقولك اعجبني ضرب زيد بتنوين ضرب
ورفع زيد كما اي مثل المصدر الذي في قوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما فان اطعاما مصدر منون غير مضاف
وذكر فاعله متروك ويتيما مفعوله اي اطعام احدكم يتيما
او كان مضافا الى المعمول المذكور وهو اما فاعل او مفعول
مثالهما ما اورده بقوله وقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون
على اختلاف القرائتين في سيغلبون كما هو الظاهر من الكلام
المص فان قرئ سيغلبون بالبناء للفاعل فالغلب مصدر
مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك والضمائر الثلثة في
قوله وهم من غلبهم سيغلبون الى الروم فالمعنى والروم من
بعد كونهم مغلوبين سيغلبون وان قرئ سيغلبون بالبناء للمفعول
فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك فالضمائر
الثلثة الى الفارس والمعنى والفارس من بعد كونهم غالبين سيغلبون
وانما جاز خلو المصدر عن الفاعل وعن نائبه ولم نضمر فيه مع ان
ذلك لم يجز في الفعل اصلا الا في باب التنازع على قول لان الفعل لازم
له ان يسند الى شيء لكون الاسناد معنى التزاميا له شيئا معتبرا
في وضعه بخلاف المصدر فانه من قبيل الاسماء وليس الاسناد
معنى التزاميا لها وانما لزم اسناد ما كان مشتقا للذات كاسم

الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل مع انها
اسما لقوة شبهها الفعل حتى وقوعها موقع الفعل كما تقول زيد يقوم
او قائم وقس عليه الباقي بخلاف المصدر فانه لا يقوم مقام الفعل
الا بعد ان صدر بحرف المصدرية والسادس من العوامل القياسية
الاسم المضاف المصطلح وهو كل اسم اضيف الى آخر والمراد
بالاضافة المأخوذة في التعريف اضافة لغوية فلا يلزم الدور
فان الاسم الاول يجر الاسم الثاني اي يعمل فيه عمل الجر بحال الغرض
بيان العمل وانما يقوى الاسم على عمل الجر مع ان العمل في الاصل للفعل
والحرف لان في التركيب الاضافي معنى حرف الجر فبذلك يقدر
على العمل فان قلت ان كان المضاف متضمنا لمعنى ذلك الحرف على
قول او المضاف اليه على قول فلم لم يبن اذ كل متضمن لمعنى الحرف
يصير مبنيا قلت اجيب عنه اولا بان بناء المتضمن لمعنى الحرف ليس
من الامور الواجبة بل الجائزة فلذلك لم يبن الاسم في قولك لا غلام
رجل كائن عندنا مع انه متضمن معنى من الاستغراقية وثانيا بان هذا السؤال
وارد على المضاف البتة اذ العامل مثل الحرف هو المضاف فعدم
بنائه لان الاضافة تمنع البناء في الاسم الاغلب كما نرى وثالثا بان المضاف
اليه تنزل من المضاف منزلة التنوين فكما لم يبن الاسم مع التنوين
الحقيقي الذي هو علامة التمكن فكذا لا يبنى مع التنوين الحكمي ثم انه ينبغي لي
هنا جواب لعله اصوب مما ذكر الاول للاخر وهو انه اذا كان التركيب

الاضافي مشتملا على معنى حرف الجر فكانه لكل من المضاف والمضاف
اليه مدخل في هذا التضمن وكان معنى حرف الجر مشتركا بين المضاف
والمضاف اليه فقسم بينهما فاعطى المضاف عاملية الحرف في اليه
اثره الذي هو الجر طلبا للتعادل بل التناسب واذا اريد تصوير معنى
الحرف قدر بينهما اجلاء على [illegible] لان العمل للحرف فقط لا للمضا
ف واما معاني الاختصاص والتبيين والظرفية التي هي معاني اللام
ومن وفي فكانت مشتركة بين المضاف والمضاف اليه كما هو
شان المعاني الحرفية اذ الحروف وصل وروابط تتلاقى بها المعاني
الفعلية والاسمية فاذا قلت غلام زيد فالغلام مختص وزيد مختص به فصار
معنى الاختصاص مشتركا بينهما ولما لم يكن معنى الحرف المتضمن متمحضا
للمضاف ولا للمضاف اليه لم يكن كل منهما مبنيا اذ لم يعهد بناء كلمتين
او احدهما لتضمنهما معنى الحرف ويسمى الاسم الجار مضافا والمجرور مضا
فا اليه والاضافة كائنة على ضربين الاول معنوية اي منسوبة الى المعنى
لان الاتصال فيها في اللفظ والمعنى جميعا ولان فائدة هذه الاضافة راجعة
الى جانب المعنى بخلاف الضرب الثاني فان الاتصال فيه في اللفظ
فقط فخص للنسبة في المعنوية جانب المعنى تمييزا بين القسمين ولان
المقصود بها اي مفيدة في اصل الوضع معنى قوله معنى مفعول به لقوله
مفيدة او تمييزية المضاف تعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام
زيد فقوله تعريفا بدل من معنى على الوجه الاول او مفعول به لمفيدة على الوجه

الثاني والاعتماد في الموصوف المقدر اي اضافة مفيدة او مفيدة
تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل وكلها اي الاضافة
المعنوية في الغالب تكون بمعنى اللام فيما اذا لم يكن المضاف اليه
جنس المضاف ولا ظرفه او بمعنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنس
المضاف او بمعنى في فيما اذا كان المضاف ظرفه ولم يذكر بهذا
القسم لقلته او لعدم وجدانه مثال الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد
فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرفه كما لا يخفى فالمعنى غلام لزيد
ومثال الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة فالفضة جنس الخاتم و
اصله والمعنى خاتم مصنوع من فضة ومثال الاضافة بمعنى في نحو ضرب
اليوم والمعنى ضرب واقع في اليوم والضرب الثاني لفظية اي
مفيدة فائدة لفظية بسقوط شئ عن اللفظ لذلك سميت
لفظية ولان الاتصال هناك في اللفظ فقط كما عرفت وهي اضافة
اسم الفاعل من المتعدي الى مفعوله واضافة الصفة المشبهة الى فا
علها والمراد بها اضافة الصفة الى معمولها المرفوع فيكون قوله هذا
من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فيدخل في هذه الاضافة اسم الفاعل
من اللازم الى فاعله نحو مررت برجل قائم الاب الآن او غدا واضافة
اسم المفعول الى القائم مقام الفاعل نحو مررت برجل مضروب
الغلام كذلك واضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو [illegible]
وبالجملة ان الاضافة اللفظية انما اضافة الصفة الى معمولها المنصوب

كالقسم الاول وآما اضافتها الى معمول لها المرفوع كالقسم الثاني

مثال اضافة اسم الفاعل نحو اضافة ضارب في تركيب انا ضارب

زيد الان او غدا ثم بعد كسره اعتمادا على ذكره المشترط احدا لزمانين في

عمل اسم الفاعل من قبل ومثال اضافة الصفة الى معمولها المرفوع

نحو اضافة تركيب زيد حسن الوجه فاصل الاول ضارب زيدا

فاضيف الصفة الى ما بعدها وحصل التخفيف بسقوط التنوين و

اصل الثاني حسن وجهه بتنوين حسن ورفع وجهه فبسبب

الاضافة حصل التخفيف وسقط التنوين ونقل الضمة الى الكسرة

وتبدل الضمير الثقيل ذاتا وصفة بلام التعريف الخفيفة ذاتا فاما

فلان الهاء حرف ثقيل في نفسه من اقصى الحلق بخلاف اللام

فانها حرف خفيف من وسط المخارج واما صفة الهاء حركته وهي

الضمة التي هي اثقل الحركات لحصولها بتحريك الشفتين بخلاف

اللام فان صفتها سكون ابدا اعلم ان اصل حسن الوجه سماعي في

حسن وجهه فايدة الاضافة للتخفيف بحذف شيء عن اللفظ

فنقل الضمير الذي في وجهه الى تحت حسن وجعل فاعلا له ثم

اتى بلام التعريف وخلي بها الوجه فصار حسن الوجه والدليل

على هذا النقل تذكير حسن في هند حسنة غلامها وتانيثه في هند

حسنة الغلام وانما لزم هذا النقل في اضافة الصفة الى معمو

لها المرفوع لامتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها لو وقوعها

موقعا يصح للفعل كما ان الفعل لا بد له من معمول مرفوع به وكذا

ما يقع في هذا الموقع مثل زيد حسن وجهه بصيغة الماضي كذا في

كتب علم البيان في مطلب الكناية وانما جاز اسناد الحسن الى

ضمير بعد في مثل قولك هند حسنة لان الغلام مع ان الحسن ليس

وصفا لها بل لغلامها لكون عليها خبرا او حالا او نعتا والاضافة

لفظية كانت او معنوية تعاقب التنوين حقيقة ففي اضافة المنصرف

واما حكما ففي اضافة غير المنصرف والمبني مثل اضافة اذ واذا وحيث

وكذا تعاقب ما يقوم مقام التنوين من نوني التثنية والجمع والسبب

في هذه المعاقبة ان الاضافة تدل على عدم تمام الكلمة والتنوين على

تمامها فالجمع بينهما كالجمع بين النقيضين وقس على التنوين ما يقوم

مقامها من التنوين ولا بد في الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف

او التخصيص من تجريد المضاف عن حرف التعريف اذا كان

مصدرا بها فيحذف حرف التعريف لدى الاضافة وكذا

لا بد من تجريده عن سائر التعريف كالتعريف العلمي فانه

اذا اريد العلم نكر اولا بان يراد به احد من الجماعة المسماة بهذا العلم

ثم اضيف فلو ترك لفظ الحرف لكان قوله يشتمل لما ذكرنا وكل وجه

واما اذا لم يكن المضاف معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن وانما

اشترط التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل

الحاصل فتضيع الاضافة لخلوها عن الفائدة ولو اضيفت الى

الى النكرة لكان نقضا للاحتياج وهو التخفيف مطلقا للادنى وهو التخصيص
وانما لم يجز اضافة المعرفة وان جاز جعلها علما في نحو النجم وابن عباس
مع لزوم تحصيل الحاصل في الثاني ايضا لانه لم يجعل المعرفة علما الا
بعد ان جردت عن التعريف الحاصل قبل جعلها علما فيصير ذلك
تبديل تعريف بتعريف آخر فلا يلزم تعريف المعرفة وانما قال
في المعنوية احترازا عن اللفظية فانه لا يشترط فيها التجريد ولا عدمه
بل الشرط فيها حصول التخفيف بعد ان كان المضاف صفة مضافة
الى معمولها المرفوع او المنصوب كما عرفت وهذا التخفيف حاصل بحذف
شيء اما من المضاف فقط او المضاف اليه فقط او منهما جميعا
مثال الاول والثالث ما مر من قوله ضارب زيد وحسن الوجه ونحو
ومثال الثاني الحسن الوجه بتبديل الضمير والضمة الثقيلين الى لام التعريف
والكسرة الخفيفتين والمحذوف من المضاف بسبب الاضافة اللفظية
اما التنوين كما مر واما نونا التثنية والجمع نحو الضاربا زيد و
الضاربوا زيد واما قولهم الضارب الرجل فالقياس ان
لا يجوز مثل هذا التركيب بالاضافة لعدم حصول الشرط وهو
التخفيف لكنه جاز تشبيها له بالحسن الوجه على الوجه المختار
كما شبه به هو في جواز النصب فان المضاف في كل من هذين
التركيبين صفة محلاة باللام والمضاف اليه اسم جنس معرف
باللام فجواز اضافة الضارب الرجل بالتشبيه لا بالاصالة لعدم

التخفيف

التخفيف فيه اذ التنوين فيه قد سقط باللام المتقدمة لفظا
وخطا ولا بالتثنية لعدم شبهه حيث لم يكن زيد حسنا معرفا باللام
والسابع من العوامل القياسية الاسم التام وهو الاسم الذي ينصب
التمييز لانه اي الاسم التام تم بالتنوين مثلا او حقيقة او حكما فان ما
عدا التنوين من نوني التثنية والجمع والاضافة في حكم التنوين فاستغنى
ذلك الاسم عن الاضافة لما فيه من منافيها وهو اي الاسم التام
يقتضي تمييزا لابهامه اي لاجل ابهامه فشابه ذلك الاسم الفعل
التام بالفاعل المقتضي نصب المفعول به في التمام بحسب بعد و
الاقتضاء فكما ينصب الفعل المتعدي ما يقتضيه بعد تمامه بالفاعل
كذلك الاسم التام ينصب ما يقتضيه من التمييز نصب المفعول به
وانما يسمى ما ينصبه الاسم التام تمييزا لتمييزه ورفعه ابهامه وسنو
نف له اسم خاص اظهارا لفرعيته في العمل كما في معمولات الحروف
المشبهة بالفعل حيث استونف لمنصوبها اسم وسمي مرفوعها
خبرا وتمامه اي تمام الاسم باحد اربعة اشياء فان قلت ما تقول
في لفظ باشياء منصرف ام غير منصرف قلت لانه لو عن اشياء
الاول بالتنوين اما بالفعل نحو خاتم ذهبا وما في السماء قدر راحة
سحابا على ما ذكره الشيخ واما بالقوة نحو زيد افضل منك علما ونحو
كم درهما مالك فان نحو افضل وكم من الاسماء المبهمة الغير المنصرفة
او المبنية تام بالتنوين بالقوة لانه اسم فالتنوين من خواصه لكنه لم

تدخلهما لعدم الانصراف والبناء تمثيل التام بالتنوين بقوله
ما في السماء قدر راحة سحابا مع ان المبهم ههنا قدر مضافا
الى راحة المنونة غير مناسب للممثل له لكنه اقتفى فيه اثر الشيخ
لم ينظر الى ما فيه من النظر والمناقشة فعل اول ناس اول النا
وان الجعاد قد يكبو والصارم قد ينبو والثاني بنون التثنية نحو
منوان سمنا اصل منوان منان لانه تثنية من فقلبت النون المد
غمها وادغم لقربها منها فهو تام بنون التثنية مبهم محتمل لاجناس
الموزونات وقفيزان برا فقفيزان تام بنون التثنية مبهم محتمل
لاجناس المكيلات فلما قيل سمنا وبرا ارتفع الابهام ويجوز في هذين
القسمين من الاسم التام الاضافة الى التمييز لحصول البيان
مع التخفيف والثالث بنون الجمع اي بنون يشبه نون
الجمع فالاضافة لهذه الملابسة نحو عشرون درهما فعشرون اسم
مبهم محتمل لاجناس المعدودة فبقولك درهما ظهر ما هو
المقصود وانما قلنا بنون يشبه نون الجمع لان عشرين الى تسعين ليس
بجمع على ان كلمة مسلم ومسلمين لانه لو كان جمعا لجاز اطلاق
عشرين على ثلثين لان من شان الجمع جواز اطلاقه على ثلثة فما
فوق الواحد والرابع تام بالاضافة نحو لي ملوه عسلا ومثله زبدا
اتى بمثالين تنبيها على كثرة هذا الاسم فالملو والمثل قد تما بالاضافة
واحتملا لاجناس المقيسات فميزا بعسلا وزبدا ولا يجوز في هذين

من القسمين الاضافة الى التمييز اي جاز في التام بنون الجمع فلئلا
يلزم الالتباس بغير المميز لان عشرين قد يضاف الى غير
المميز نحو عشرتك فلو قلت عشري رمضان لم يعلم ان المراد
عشرون رمضان وهي حاصلة في عشرين سنة فالاضافة الى
المميز او عشرون يوما من رمضان واحد واما في التام بالاضافة
فلئلا يلزم كون الاسم منونا بتنوينين حكما اذ المضاف اليه نزل
من المضاف منزلة التنوين ويقال للثلاثة الاول من اصناف
الاسم التام مقادير وانما سمي الثاني والثالث اولا تغليبا للا
ختصار وهي المساحة في الاول والكيل والوزن في الثاني والعدد
في الثالث فانك اذا قلت مثلا منوان سمنا فقد قدرت ما عند
ك من السمن بالمنوين ويقال للاخير من اصنافه وهو التام بالا
ضافة مقياس فانك اذا قلت لي ملوه عسلا فقد قست ما عند ك
من العسل بملء هذا الاناء والتمييز مبتدا او رفع الابهام خبره اي
رافعه لان التمييز هنا اسم لما يرفع الابهام عن المفرد والمراد
ههنا ما يقابل الجملة ويدخل فيه ما يقابل ما يقع في الجملة كما
يدخل فيها ما يضاهيها على ضرب من التاويل كهذا الذي ذكر
من امثلة الاسم التام او رفع الابهام عن الجملة وما شابهها
من نحو زيد طيب ابا واعجبني طيبه ابوة ولم يذكره اكتفاء
بذكر الاصل ونحو الجملة بالنسبة الى ما شابهها نحو طاب

زيد نفسا فنفسا هنا تمييز برفع الابهام عن نسبة الطيب
الى زيد لا عن الطيب ولا عن زيد لان الابهام فيها لا في شيء
منهما وكذا عرقا في قوله تصبب الفرس عرقا تمييز برفع الا
بهام عن نسبة التصبب الى الفرس لا عن التصبب ولا عن الفرس
ولا عن مفرداتهما لان الابهام فيها لا في شيء منهما والتحقيق ان مثل
هذا التمييز رفع الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة في جملة في
التقدير في مثل قولنا طاب زيد نفسا طاب شيء منسوب الى زيد
نفسا وفي تصبب الفرس عرقا تصبب شيء منسوب الى الفرس عرقا
فافهم وقد سبق تحقيق القسم الثاني من التمييز في مبحث المنصوب
الخاص ثم الكلام بحمد الملك العلام وافضل الصلاة على افضل
الانام وعلى آله الكرام واصحابه العظام ثم التابعين لهم الى
يوم القيام يوم الاربع في وقت الزوال وذلك اليوم متوسط
العشر الثامن من الثلث الثالث من السدس الثالث من النصف
الاول من العام الثامن والثلثون بعد الالف
من الهجرة النبوية الهلالية تمت الكتاب
بعون الله الملك الوهاب

كم اوقورسه بو كتابي جان ايچون
فاتحه اقيه بوني يازنلر ايچون

الدلالة

وضعية

عقلية ... الدلالة غير لفظية ... الدلالة

طبعية

[illegible]